الأطر الأخلاقيّة
والمعيارية والتربوية لتدعيم الأمن
البشري في الدّول العربيّة

UNESCO

الأطر الأخلاقيّة والمعيارية والتربوية لتدعيم الأمن البشري في الدّول العربيّة

إنّ الكاتب مسؤول عن اختيار وتقديم الوقائع التي يحتويها هذا الكتاب وكذلك عن الآراء المطروحة فيه والتي لا تمثل بالضرورة آراء اليونسكوكما أنّها لا تلزم هذه المنظمة.

إنّ التسميات المستعملة من خلال الكتاب لا تفيد التعبير عن أي رأي مهما كان من قبل اليونسكوفي ما يتعلّق بالوضع القانوني لأحد البلدان أو الأقاليم أو المدن أو المناطق أو لسلطاتها أو في ما يتعلّق بتحديد نظمه وحدوده.

لا يمكن نقل أو نسخ أي جزء من هذا الكتاب، بما في ذلك تصميم الغلاف، بأيّ شكل وبآيّة طريقة سواء كانت الكترونيّة أو ميكانيكيّة أو كيمائيّة أو مرئيّة أو باستعمال تقنيات التصوير الضوئي من دون الموافقة المسبقة لليونسكو.

حُـــرّرت الدراسة بالّغة الإنجليزية وترجمها المؤلّف إلى اللّغة العربيّة. وقامت مؤسّسة ABC Services (www.tip-agency.com) بمراجعة النص العربي ورقنه تحت إشراف مديرتها السيدة إسلام حمزة. ويبقى المؤلف\المترجم مسؤولا على أي أخطاء قد توجد في النص العربي.

يمكن توجيه كلّ المراسلات المتعلّقة بهذا الكتاب إلى:
السيدة مفيدة قوشة / السيدة كلاوديا ماريسيا
قسم الفلسفة والعلوم الانسانيّة
قطاع العلوم الاجتماعيّة والانسانيّة
اليونسكو UNESCO
1 rue Miollis
75 732 Paris cedex 15, France
الهاتف: 52 / 145684554 - 33 +
الفاكس: 145685552 - 33 +
البريد الالكتروني: peace&security@unesco.org
موقع الانترنت: http://www.unesco.org/securipax
نشر سنة ٢٠٠٥ من طرف

SHS/FPH/PHS/2005/PI/H/2

الأطر الأخلاقيّة والمعيارية والتربوية لتدعيم الأمن البشري في الدّول العربيّة

د. البشير شورو

الفهرس

الرّقي بالأمن البشري: من مجرّد مفهوم إلى عمل فعلي ٥

أولاً مفهوم الأمن البشري ١١

ثانياً الإطار العام: العوامل المؤثرة على الأمن البشري في العالم العربي ١٦
١ - نهاية الحرب الباردة و مخلفاتها ١٨
هـ) التعامل مع وضع عالمي جديد ١٩
ب) تأثير أحداث ١١ سبتمبر على العرب و الإسلام ٢٠
٢ - العولمة وتأثيراتها على العالم العربي ٢١
أ) الدّوليّة ٢٣
ب) الإنفتاح ٢٤
ج) الكونيّة ٢٦
د) التغريب ٢٦
هـ) العالميّة ٢٧

ثالثاً العوامل الإقليمية المؤثرة على الأمن البشري ٣٠
١ - تأثير الخصائص الجغرافية ٣٠
أ) النفط : هبة مسمومة؟ ٣٠
ب) الأمن الغذائي ٣٣
٢ - الوحدة العربيّة: أسطورة أم قدر محتوم؟ ٣٤
٣- القبائل و الدّول و الأمّة ٣٥

رابعاً العقبات المحليّة للأمن ٣٨
١ - الإتجاهات الدّيمغرافية ٣٨
٢ -حق العلاج و التعلّم ٤٠

مكونات الأمن البشري ٤٣

أولاً المحافظة على السلامة البدنيّة ٤٤
١ - المخاطر الخارجيّة للأمن البشري ٤٤
٢ - المخاطر الدّاخليّة للأمن البشري ٤٤

ثانياً توفير الحاجيات الأساسيّة ٤٧
ثالثاً التأقلم مع الأحداث المحتملة و الطارئة ٥٢
رابعاً المشاركة في الحياة العموميّة ٥٥
خامساً الاطار العام لتحقيق الأمن البشري في الوطن العربي ٥٩
خاتمة ٦٦
توصيات الندوة العالميّة حول الأمن البشري بالدول العربيّة
عمّان، الأردن، في ١٤ و ١٥ مارس ٢٠٠٥ ..... ٦٩
١ - أهمّ الاستنتاجات ٦٩
٢ - توصيات ٧١
المراجع ٧٤
الكاتب ٧٦
التوصيات النهائية للمنتدى العالمي الأوّل لمدراء مؤسسات
البحث و التكوين في السلام ٧٨

الرّقي بالأمن البشري:
من مجرّد مفهوم إلى عمل فعلي

لقد أصبح الأمن البشري خلال العقد المنقضي الشغل الشاغل للعديد من البلدان والمؤسسات وأفراد المجتمع الذين ينشدون طرقا ووسائل جديدة لمواجهة المخاطر غير العسكرية والتي تهدّد السلام والأمن. وفي واقع الأمر، يؤكد الأمن البشري على العلاقات المعقدّة، والتي غالبا ما تكون مهمّشة اومجهولة، والقائمة بين نزع السّلاح وحقوق الإنسان والتنمية. أمّا اليوم، وفي ظلّ عالم تهيمن عليه العولمة شيئا فشيئا، فإنّ أخبث المخاطر المحدقة بالأمن البشري ناجمة عن الظروف التي تولّد الإبادة الجماعيّة والحرب الأهليّة وانتهاك حقوق الإنسان والأوبئة واختلال التوازن البيئي، والعمل القسري وتشغيل العبيد وسوء التغذية. ولذلك وجب على كلّ الدّراسات الجارية حول الأمن أن تتطرّق إلى الأبعاد الإنسانية للأمن.

منذ إصدار برنامج الأمم المتحدة التنموي لتقرير التنمية البشرية سنة ١٩٩٤ حول أبعاد جديدة للأمن البشري، وقع بذل جهود كبيرة من أجل صقل المفهوم الحقيقي للأمن البشري من خلال البحث واجتماعات أصحاب الخبرة حتى يقع وضع الأمن البشري في صلب جدول عمل السياسة على الصعيدين القومي والإقليمي والأهم من كلّ ذلك، من أجل الشروع في عمل فعليّ مبتكر في الميدان قصد الاستجابة لحاجيات وهموم معظم المجتمعات الهشة. وقد كان هنالك حدثان هامّان في هذا الصّدد وهما إنشاء شبكة الأمن البشري (Human Security Network) سنة ١٩٩٩ والمتكوّنة من اثني عشرة بلدا من جميع مناطق العالم، والتي تنظّم ملتقيات وزاريّة كل سنة، وكذلك إصدار تقرير سنة ٢٠٠٣ لهيئة الأمن البشري، « الأمن البشري الآن: توفير الحماية والتمكين للافراد ومجتمعاتهم»، والذي نادى باتخاذ تدابير شاملة وعالمية للرقي بالأمن البشري.

ولقد كانت لمنظمة اليونسكو مشاركة فعّالة في هذه الجهود منذ البداية، وخاصّة في إطار المساعي الرّاميّة إلى النهوض بثقافة السلام.

ولذلك ومنذ سنة ١٩٩٤، قامت المنظمة ببعث مجموعة من المشاريع على الصعيدين الإقليمي والوطني المتعلّقة بنشر مفهوم جديد للأمن والضامنة لمشاركة المؤسسات الاقليميّة والقوميّة والمحليّة والمتضمّنة لمجموعة كبيرة من المشاركين بما فيها القوّات المسلحة، في أمريكا الوسطى وإفريقيا.

واعتمادا على الخبرات المكتسبة من خلال تنفيذ هذه المشاريع، أصبح الأمن البشري مسألة محوريّة بالنسبة للمنظمة ككلّ. وقد وقع اعتماد برنامج عمل من أجل الرّقي بالأمن البشري على الصعيد الإقليمي سنة ٢٠٠٠ إثر مداولات المنتدى العالمي الأوّل لمدراء مؤسسّات البحث والتكوين في السلام حول مسألة «أي جدول أعمال يجب إتباعه في خصوص الأمن البشري خلال القرن الحادي والعشري» والذي التأم بمقرّ منظمة اليونسكو، وفي سنة ٢٠٠٢ أصبح الأمن البشري أحد الأهداف الإستراتيجية الإثنى عشر مثلما تعكسه «الإستراتيجية متوسّطة المدى لفترة ما بين سنتي ٢٠٠٢ و٢٠٠٧». ويرتبط هذا الهدف الاستراتيجيّ بمساهمة اليونسكو في القضاء على الفقر، وخاصّة على الفقر الشديد (البؤس)، وفي حماية حقوق الإنسان إضافة إلى ما تقدّمه في مجال العلوم الطبيعيّة، وبخاصّة في مجال الوقاية من الخلافات في ما يتعلّق باستعمال الموارد المائيّة.

لقد كان اعتماد طرق إقليميّة للتعامل مع الأمن البشري خيارا موفقا إلى حدّ الآن. ففي إفريقيا، بادرت اليونسكو بالتعاون مع معهد دراسات الأمن بإفريقيا الجنوبيّة والاتحاد الإفريقي، باتخاذ إجراءات تهدف إلى صياغة جدول أعمال إقليميّ بخصوص الأمن البشري موجّهة إلى الوقاية من النزاعات إلى جانب عدّة مسائل أخرى وقع التطرّق إليها ضمن بادرة الشراكة الجديدة للتنميّة في إفريقيا (NEPAD) والتي كانت اليونسكو تساندها منذ بدايتها. أمّا في أمريكا اللاّتينيّة فإنّ التعاون مع FLACSO الشيلي بين سنتي ٢٠٠١ و٢٠٠٣ قد أدّى إلى إجراء محادثات هامّة حول الأمن البشري بالمنطقة وإلى صياغة توصيات وقعت إحالتها إلى المجالس الوزاريّة «لشبكة الأمن البشري» وإلى الاجتماعات بين الحكومات حول الأمن في القارة. وأمّا في شرقي آسيا، وامتدادا للتقدّم الهائل الّذي حققته المؤسسات دون الإقليمية التعليميّة والسياسيّة، قامت اليونسكو بالتعاون مع الهيئة الوطنيّة الكوريّة لليونسكو ومع جامعة كوريا بتنظيم ملتقى حول الأمن البشري في شرقي آسيا والذي وقع نشر نتائجه في عدّة

مناطق. وإثر الندوة العالميّة حول الأمن البشري بالدّول العربيّة، التي اشتركت في تنظيمها اليونسكو مع مركز الأمن البشري الإقليمي في عمّان (الأردن) في شهر مارس ٢٠٠٥، سوف تقوم اليونسكو بالتخطيط لمشاريع مماثلة في وسط وجنوب شرق آسيا سنة ٢٠٠٥ والاختتام بإفريقيا وأوروبّا الشرقيّة سنة ٢٠٠٦.

وبهدف فتح أفاق جديدة للبحث المركّز والتكوين المناسب وإعداد مشاريع نموذجيّة، ولتحسيس آخذي القرار والرأي العام حول مسائل الأمن البشري، قررت منظمة اليونسكو بعث سلسلة من المنشورات تحت عنوان «الأطر الإخلاقية والمعيارية والتربوية لتدعيم الأمن البشري». وتولي هذه الدراسات اهمية كبرى لثلاث عناصر قصد تحويل الامن البشري من مفهوم نظري إلى عمل فعلي ملموس: (أ) توفير «أساس أخلاقي قويّ»، معتمد على قيم مشتركة والتي تؤدي إلى الالتزام بحماية الكرامة الإنسانية التي تقع في صلب الأمن البشري، (ب) تدعيم هذا البعد الأخلاقيّ «بوضع وسائل قيميّة موجودة واخرى جديدة في خدمة الأمن البشري، وخاصّة بضمان التطبيق الكامل للإتفاقيات والمعاهدات المتعلّقة بحماية حقوق الإنسان، وأخيرا (ج) تدعيم عنصر التعليم والتكوين بواسطة ضمان أكثر ترابط وانساق لجميع الجهود المبذولة، مع التركيز على مسائل مثل «التعليم من أجل السلام والتنميّة المستديمة، والتكوين في مجال حقوق الإنسان وتوسيع النقاش حول الديمقراطية ليشمل المسائل المتعلّقة بالأمن البشري».

نأمل أنّ تساعد السلسة الجديدة – التي تركّز فيها كلّ نشرية منها على منطقة معيّنة – وضع الأسس لعمل راسخ ومستديم من أجل تدعيم الأمن البشري، والذي يلعب فيه الفرد دورا أساسيّا.

مفيدة قوشة

توطئة*

لئن كانت هناك أية شكوك في أنّ العالم العربي يعاني الكثير من المشاكل والتحديات، فقد ثبتت اثر صدور أوّل تقرير عن»التنمية الإنسانية العربية» أعده برنامج الأمم المتحدة الانمائي سنة ٢٠٠٢. وحسب هذا التقرير،» فإن العقود الخمسة الماضية شهدت تقدما ملموسا على صعيد تمكين البشر وتخفيف حدة الفقر، الا ان الطريق نحومعالجة تركة الحرمان البشري وتحقيق العدالة الاجتماعية مازال طويلا»[١] وتتمثل أهم التحديات الّتي يبيّنها التقرير والّتي يجب معالجتها في ما يلي:

- عدم الأمن جرّاء الحروب والاحتلال،
- عدم وجود حكومة تكرّس الاشتراك،
- التفرقة الجنسية،
- التسيير الخاطئ لعملية التنمية والّذي يتسبب في ظهور أشكال مختلفة للخصاصة وعدّة مشاكل اقتصادية واجتماعية،
- العجز عن الحصول على المعرفة واستيعابها وإنتاجها.

وتمثّل النقطة الأخيرة مجال تركيز التقرير الثاني الصادر في ٢٠٠٣ تحت عنوان «نحو إقامة مجتمع المعرفة»[٢]

* باستثناء المراجع التي حررت باللغة العربية أو التي نشرت مترجمة إلى العربية، فان جل المستندات والمراجع المشار إليها في الدراسة نشرت باللغة الإنجليزية وقام المؤلف بتعريبها، بما في ذلك عناوين تلك الوثائق. وفي ما يتعلق بالمصطلحات جاء في النص العربي لتقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣ انه رغم شيوع استعمال» التنمية البشرية» بالعربية كترجمة للمصطلح الانجليزي human development، الذي جاء به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مطلع تسعينات القرن الماضي، ومثل نقلة نوعية في الفكر التنموي، إلا أن «التنمية الإنسانية» عندنا تعريب أصدق تعبيرا عن المضمون الكامل والأصيل للمفهوم، مع الإبقاء على مصطلح «التنمية البشرية» بدلالة أضيق، تقابل تقريبا ما اصطلح عليه في وقت سابق بعبارة» تنمية الموارد البشرية» Human Resources Development وذلك ما يسمح به ثراء اللغة العربية، لذلك سيستعمل المصطلح» التنمية البشرية».للتعبير عن human development- والمصطلح الأمن البشري». للتعبير عن human security.

١ – برنامج الأمم المتحدّة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢– خلق الفرص للأجيال القادمة. النص العربي. نيويورك، ب.أ. م. ا. ٢٠٠٢ . ص ١.

٢ – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣: بناء مجتمع للمعرفة. نيويورك: ب.أ.م.ا.٢٠٠٣.

ويتعرّض هذا التقرير إلى الوضع الحالي لمختلف مكوّنات مجتمع المعرفة في العالم العربي (التعليم، البحث، توظيف التكنولوجيا...) ويقترح استراتجية لبناء هذا المجتمع.

واستنادا إلى وثيقة نشرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليوم الّذي تم فيه إصدار «تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢» (٢٠ أكتوبر٢٠٠٣) فإنّ المعرفة هي «حجر الزاوية في التنمية الإنسانية بما أنها تمثّل مهارة أساسية لتوسيع خيارات البشر. كما أنّها وسيلة لتحقيق الذّات واليوم توجّه المعرفة للتطوّر الاقتصادي أكثر من رأس المال ذاته. فبناء مجتمع يرتكز على المعرفة ضروري للدول العربية إذا ما أرادت أن تتفتّح وتحقق النمو الحقيقي».[٣]

وتتعرض هذه الدراسة إلى مراجعة الوضع الحالي للتنمية الإنسانية/للأمن البشري في العالم العربي كما تقوم باقتراح بعض الأطر الأخلاقية والمعيارية والتربوية التي يمكن توظيفها لدفع وتدعيم تلك التنمية. ولكن قبل ذلك ستتطرق الدراسة إلى العلاقة القائمة بين التنمية والأمن وستقترح تعريفا عمليّا للتنمية الإنسانية.

٣ – ب.أ.م.ا. «بعض الأسئلة والأجوبة حول برنامج التنمية العربية ٢٠٠٣» (الوثيقة 4E)، ص.١.

القسم الأوّل
تعريف الأمن البشري وبيان أسباب عدم الأمن

أولاً
مفهوم الأمن البشري

لا شك في أن أول من استعمل الأمن البشري كمفهوم ذو معنى خاص كان تقرير التنمية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي لسنة ١٩٩٤ حيث وقع تعريف الأمن البشري بالتحرر من الخوف والتحرر من العوز. وقد قام التقرير بالتمييز بين سبعة أشكال من الأمن البشري: الاقتصادي والغذائي والصحيّ والبيئي والشخصي والجماعي والسياسي. ومنذ ذلك الحين أصبح برنامج الأمم المتحدة الانمائي يتناول موضوع الأمن البشري في جلّ تقاريره السنوية وأحيانا يخصّص له جزءا كاملا.[٤]

لقد شرعت العديد من المنظّمات الدّولية في جعل هذا المفهوم ركيزة لأنشطتها، وقامت بعض الدّول باتباع مبادرة كندا والنرويج في جعله عمادا لسياستهما الخارجيّة. فقد أسسّ اليابان سنة ١٩٩٩ صندوقا ائتمانيا لضمان الأمن البشري تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة مما أدى إلى إنشاء مفوضية الأمن البشري. وعند إنشائها سنة ٢٠٠١، كانت مهام المفوضية تتمثّل في:

- النهوض بالتفهّم والالتزام والدّعم الجماعي للامن البشري والمستلزمات التي يرتكز عليها،
- تطوير مفهوم الأمن كوسيلة فعّالة لصياغة السياسات وتنفيذها،
- اقتراح برنامج عمل ملموس لمعالجة المخاطر المحرجة والواسعة الانتشار التي تهدد الامن البشري[٥].

وقد جاء في المحور الأول لتقرير المفوضية الصادر في سنة ٢٠٠٣[٦]، أن الأمن البشري كالتنمية كلاهما يعنى بسلامة الإنسان

٤ – أنظر مثلا تقرير سنة ١٩٩٤، ص ٢٤ «الأمن البشري – تحت الحصار» الّذي يقول: «الأمن البشري – بعد أساسي آخر للتطوّر – يشمل السّلامة من مخاطر مثل الجوع والمرض والقمع. كما يشمل الحماية من الاضطرابات المفاجئة والضارّة لحياة الناس اليوميّة – في البيت وفي العمل وفي المجموعة».

٥ – أنظر موقع الأنترنت الخاص بلجنة الأمن البشري http://www.humansecurity-chs.org/index.html

٦ – لجنة الأمن البشري. الأمن البشري الآن. نيويورك: الأمم المتحدة.٢٠٠٣.

وبحريّاته الأساسيّة. إلاّ أن التنميّة الانسانية ترتكز على تحقيق النمو وتوزيع أرباحه مناصفة بين الناس، في حين أنّ الأمن البشري يتجاوز ذلك ويعتني « بالظروف الّتي تهدّد البقاء على قيد الحياة وبتواصل الحياة اليومية وبضمان كرامة البشر» (ص.١٠) ومن هذا المنطلق اعتمدت المفوضية التعريف التالي للأمن البشري «حماية النواة الأساسية لكلّ إنسان بطرق تدّعم الحرّيات وتحقق الذات الإنسانية». (ص.٤) إنّ الاعتراف بأنّ ما يعتبره الناس أساسيا أو ضروريّا يتغيّر حسب الزمان والمكان وهو ما جعل المفوضية تعدل عن تقديم قائمة مفصّلة لمقوّمات الأمن البشري. وفي المقابل، تبيّن المفوضية صنفين كبيرين من عدم الأمن البشري – «العوز» و«الخوف» – ولمقاومتها تقترح آليتين يطلق عليهما اسمين جنسيين – الحماية والتمكين.

كما تدعو مفوضية الأمن البشري إلى اتخاذ مبادرة شمولية لتحقيق الأهداف التالية (ص ص. ١٣٣-١٣١):

- اجتناب النزاعات وتدعيم حقوق الانسان والتنمية: من الواضح أنّ هناك ارتباط بين العنف والنزاعات من جهة، وبين الفقر وخرق حقوق الإنسان من جهة أخرى. غير أنّه لا يوجد برهان قاطع يجزم بوجود روابط سببيّة بين العنف والحرمان/ عدم احترام حقوق الإنسان ومع ذلك يجب التعامل مع السلام وطيب العيش والتمتع بالحقوق الأساسيّة كقيم جوهوريّة واعتبارها مظهر من مظاهر الضروريات الأخلاقيّة.
- توفير الحماية والتمكين للافراد ومجتمعاتهم؛ إذ تخصص مجتمعات كثيرة جزءا هامّا من مواردها لحماية الدّولة من المخاطر الموجودة أو المحتملة، لكنها لا تتخذ سوى بضعة تدابير احتياطية أولا تتخذها بتاتا لمواجهة الأخطار الواضحة والموجودة الّتي تهدّد المواطنين. فلا بد من تغيير هذا الوضع وتسخير الوسائل الضرورية والملائمة لحماية «حياة كلّ الناس من الأخطار المحدقة بهم» (ص.١٣٢) وتمكينهم من التأقلم مع «كلّ المخاطر والسلبيات» الّتي قد تطرأ وتجاوزها.

- ترسيخ المبادئ والممارسات الدّيمقراطية.
- كلّ ذلك من أجل تدعيم ثقافة الأمن البشري وهياكله.

قامت اللّجنة إثر ذلك، بتقديم قائمة تضمّ عشرة مهام يجب القيام بها للنهوض بالأمن البشري على جميع الواجهات (ص.١٣٣)، ومن بينها:

- العمل من اجل توفير الحد الأدنى من مستوى العيش في كل مكان؛
- ضمان وصول الجميع إلى العناية الصحية الأساسية؛
- تمكين جميع الناس بتوفير التعليم الاساسي للجميع؛
- توضيح الحاجة لهويّة إنسانية عالمية مع احترام حريّة الأفراد في أن يكون لديهم هويّات وانتماءات متنوعة.

منذ بداية التسعينات، شكّل مفهوم الأمن البشري محور العديد من الحوارات في الأمم المتحدة والمنظمات الدّولية وحكومات مناطق مختلفة وكذلك في المجال التعليمي والفكري. وخلال شهر نوفمبر ٢٠٠٠، نظّمت اليونسكو ملتقا دوليّا لمدراء البحث في السّلام ومؤسسات التكوين من أجل تحديد جدول أعمال مشترك حول موضوع الأمن البشري واجتناب النزاعات.

ومن بين أهمّ توصيات هذا الملتقى دعوة منظمة اليونسكو إلى تشجيع اعتماد مناهج إقليمية لتحديد أهم الحاجيات والإجراءات الملائمة لتوفيرها والنهوض المزدوج بالأمن البشري وباجتناب النزاعات حسب الإطار الثقافي المميز لكل إقليم. ويمكن تحقيق ذلك بإعتماد توجيهات أهمّ المبادرات الدولية حول الأمن البشري، وخاصّة مبادرات الحكومة الكندية المتعلّقة بشبكة الأمن البشري، وكذلك مبادرات مفوضية الأمن البشري.

ولقد كان اختيار الطرق الاقليمية لمعالجة الأمن البشري جدّ مثمراً إلى حدّ الآن.

ففي إفريقيا، في إطار التعاون بين معهد الدّراسات الأمنية لافريقيا الجنوبيّة والاتحاد الإفريقي، بادرت منظمة اليونسكو باتخاذ تدابير تهدف إلى صياغة روزنامة إقليمية حول الأمن البشري يتناول اجتناب النزاعات وعديد المسائل المطروحة ضمن بادرة الـ NEPAD والتي قدّمت لها اليونسكو منذ بدايتها كلّ المساندة. أمّا في أمريكا اللاّتينيّة، فقد أدى التعاون مع FLACSO بالشيلي خلال سنتي ٢٠٠٢-٢٠٠٣ إلى إجراء حوارات

مهمّة حول مسائل متعلّقة بالأمن البشري في المنطقة وإلى صياغة جملة من الوصايا وقع عرضها على الاجتماعات الوزاريّة لشبكة الأمن البشري وعلى اجتماعات جهويّة بين الحكومات.

وفي شرق القارّة الآسيوية، ونظرا إلى التقدم الملحوظ الذي حققته المؤسسات التعليمية والسياسية الإقليمية، قامت اليونسكو، بالتعاون مع اللّجنة الوطنيّة الكوريّة لليونسكو ومع الجامعة الكوريّة، بتنظيم ملتقى سنة ٢٠٠٣ حول الأمن البشري في منطقة شرق آسيا والّذي توزع نتائجه حاليّا. وخلال سنتي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ تضع اليونسكو برامجا مماثلة للدّول العربية، ودلك بالتعاون مع المركز الإقليمي للأمن البشري بالمعهد الدّبلوماسي بالأردن، عمّان (الأردن)، كما تضع برامجاً لآسيا الوسطى بالتعاون مع أكادمية OSCE في بيشكاك (كيرغيستان)، وكذلك برامجاً لجنوب شرق آسيا، بالتعاون مع الـــ ASEAN (منظمة دول جنوب شرق آسيا).

وبالتوازي مع ذلك، قامت اليونسكو بإصدار مجموعة جديدة من النشريات تحت عنوان: تدعيم الأمن البشري: الأطر الأخلاقية والمعيارية والتربويّة والّتي ستتناول المناطق الخمس من العالم.

وقد وقع نقد مفهوم الأمن البشري على أساس صعوبة تعريفه، وقياسه وتطبيقيه. ومؤخرا قامت نشريه «الحوار الأمني» بتخصيص قسم كامل لهذا المفهوم وفيه قام المحرّران بورغس وأوين بنسخ وتحليل إجابات واحد وعشرين أكاديميّا ومارسا على سؤال «ما هو الأمن البشري؟»[٧] وفي الجزء الختامي الذي يلخص الإجابات يشير أوين إلى أنّه يوجد اتفاق بخصوص وجود «فارق نوعي» بين الأمن البشري والتنمية الإنسانية، حيث يكون الأوّل «شرطا أساسيّا ولكنه غير كاف».

للثانية، مع اقتراح أنّه «إذا كان بإمكان الأمن البشري أن يغطي أكثر المخاطر حاجة للمعالجة، فإنّ التنمية تعتني بالسعادة المجتمعيّة»[٨]. ثم يقترح ما يسمّيه «التعريف المتدرج لمفهوم الأمن البشري:

٧ – ج. بيتر بورغس وتايلر أوين، «كلمة المحرّرين – قسم خاصّ: ماهوالأمن البشري؟» حوارفي الأمن، المجلد ٣٥ (٣) سبتمبر ٢٠٠٤: ٣٤٥–٣٧١.

٨ – تايلر أوين، « الأمن البشري – صراع، نقد واتفاق: ملاحظات الملتقى واقتراح للتعريف معتمد على البداية». في نفس الكتاب، ص. ٣٨١.

«إنّ الأمن البشري هو حماية النواة الحيّة لكلّ البشر من المخاطر الحرجة والمضرّة سواء كانت بيئيّة أو اقتصاديّة وغذائية أو صحية أو شخصيّة أو سياسيّة».[٩]

وحسب الكاتب، يتميّز هذا التعريف بمرونته وهو يمكّن متخذي القرارات أو الملاحظين من تحديد النقطة الّتي يصبح فيها وضع معيّن خطرا بما فيه الكفاية ليقع اعتباره خطرا محدقا بالأمن البشري ولضمان الرّد المناسب.

إلاّ أن أوين على علم بأنّ تعريفه يمكن أن لا يقنع لا»الواقعيين» الذين يعتقدون أنّ الأوضاع المرتبطة بالعنف وحدها هي التي تعتبر خطرا على الأمن والاستقرار وأنّ العامل الذي يتعيّن الرّجوع إليه عند تحليل الأمن يجب أن يكون الدّولة، ولا «البعد عصرا نيين» الذين يقولون بأنّ الملايين من البشر يواجهون آخر أشكال عدم الأمن- وهو فقدان الحياة - ليس بسبب الحروب وإنّما بسبب الجوع أو الأمراض أو الكوارث الطبيعيّة، وهم يعتقدون أن التعريف الناجع للأمن البشري يجب أن يتخذ الشخص كمرجع وأن يشمل كلّ الحالات الّتي تهدّد سلامة الأفراد.

وفي محاولة منه لإخراج الأمن البشري من هذه الورطة المفهوميّة، يدعو أوين كلا الفريقين للاتفاق حول تقديم «درجة من التضحية» من أجل «تجنيد المفكرين والقادة والموارد لفائدة البشر»[١٠]. وهو يعتقد أنّ اقتراحه حول التعريف المتدرج لمفهوم الأمن البشري يمكّن من التمييز بين الأخطار العالميّة والإقليميّة والقومية التي تهدّد الأمن البشري ويتجنب الأشكال المحدّدة مسبقا أو العشوائية للمخاطر كما يمكّن من تحديد الأجوبة اعتمادا على درجة المخاطر وجدّيتها.

وسيقع اعتماد تعريف أوين للأمن البشري إلى جانب اقتراح لجنة الأمن البشري الّتي رأت وجوب اعتبار «النواة الأساسية للحياة البشرية» أهم نقطة في هده الدراسة.

وبالنسبة إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا MENA يمكن القول بأن العرب، مثل باقي البشر، يتوقون إلى التمتع بجملة من الحقوق والحريّات الأساسية التي ستمكنهم من:

- حماية سلامتهم الجسديّة
- التمتع بالمواد والخدمات الضرورية لتلبية الحاجيات الماديّة وغير الماديّة

٩ - نفس الكتاب ص. ٣٨٣ .
١٠ - نفس الكتاب ص. ٣٨٥.

- القدرة على التأقلم مع الأحداث غير المتوقعة والطارئة التي تهدّد البقاء على قيّد الحياة
- المشاركة في العمليات الرّامية إلى تحديد ومراجعة وتحقيق وتطوير الرّفاهية للأفراد والمجموعات.

أمّا باقي الدّراسة فهو يتواصل كالآتي:

ستــخصص بقية هذا القسم الأول إلى تقديم نظرة عامّة حول الأوضاع والعوامل الأساسية البارزة على الأصعدة العالميّة والإقليميّة التي لها تأثير على المجهودات المبذولة في سبيل تحقيق الأمن البشري.

فعلى الصّعيد العالمي، ستقع مناقشة أربعة عوامل: نهاية الحرب الباردة، ظهور مخاطر عالمية مثل الأوبئة وتغيّر المناخ، الثورة العلميّة والتكنولوجيّة وتأثيراتها الاقتصاديّة والسياسية والاجتماعية، والعولمة ومفهومها وأبرز مظاهرها وانعكاساتها على العالم العربي.

أمّا على الصعيد الإقليمي فسيركّز النّقاش على دور ومكانة هذه المنطقة في العلاقات الدّوليّة خلال فترة ما بعد الحرب الباردة إلى جانب أشكال النزاع والتعاون مع الإعتناء بشكل خاصّ بمفاهيم القومية، أو الولاء للأمّة العربيّة، والوطنية أو الولاء للدولة في صيغتها الحاليّة.

وختاما على المستوى القومي سنقوم بدرس طبيعة الدّولة والعلاقات القائمة بين الدّولة والمواطنين ومفهوم السيادة وعلاقتها بالوضع العالمي الرّاهن.

وسيهتم القسم الثاني بتوظيف العناصر الأربعة المذكورة أعلاه لتحديد مفهوم الأمن البشري (السلامة الجسديّة، الحاجيات، القدرات، المشاركة). وسيقع تقييم الوضع الحالي للعالم العربي بالاعتماد على المؤشرات المتوفرة والتي تحدد مظاهر الأمن البشري التي وصلت إلى مستويات حرجة والمظاهر التي هي بصدد الوصول إلى هذه المستويات على المدى القصير أو المتوسطّ أو الطويل.

وعلى ضوء هذا الحديث سيختتم هذا القسم بإقتراح أطر أخلاقية ومن الممكن أن تحقق وتحافظ على الأمن البشري في العالم العربي. كما سيقع عرض مجموعة من القيم، بعضها يتصف بالشمولية والبعض الآخر وقع تكييفه أو يحتاج إلى التكيف مع الثقافة العربيّة، مع الإقتراح أنّ تلك القيم يتعين اعتمادها كأساس لتحديد المعايير أو المقاييس المتعلقة بأدنى درجات الأمن البشري التي يجب أن يتمتع بها كلّ مواطن عربي أو على

حدّ تعبير أوين تحقيق أسس أولية بدونها يصبح الأمن البشري في وضع حرج وخطير. وفي هذا السياق، ستقع مناقشة عدّة إمكانيات: هل يجب تحديد المعايير على أسس مثالية مثل الغياب الكلي لأي شكل من أشكال عدم الأمان، أو على أساس المقارنة بين مناطق/بلدان، أو على أساس الموارد الموجودة و/أو التي يمكن توظيفها، أو باستعمال مزيج من هذه الوسائل.

واعتمادا على المقدّمة التي تقر بالدور الأساسي للتعليم في مواجهة التحدّيات الحاليّة والمستقبليّة، تقترح الدراسة إطارا تربويّا يمكّن العالم العربي من الحدّ من عدم الأمن ومن الشروع في الوصول إلى مستوى جيّد من الأمن البشري.

قبل التطرّق إلى هذه المسائل، من المهمّ أن نسترجع بعجالة التاريخ الحديث للمنطقة.

الرسم ١: العالم العربي

غالبا ما يعتبر العالم العربي وحدة أو مجموعة مستقلّة بذاتها. وهذا ليس بأمر غير مبرّر. فيتعلّق الأمر بمساحة تناهز الـ١٠ ملايين كم٢ (أكثر من مرتين ونصف مساحة غربي أوروبا) تمتد من المحيط الأطلسي إلى جبال «الزّاغروس» جنوب غربي آسيا. وتشترك غالبيّة السكان بالمنطقة في اللّغة (العربية) وفي الدّيانة (الإسلام). ولقد كانت المنطقة محكومة

لفترات طويلة امتدت الى أوائل القرن العشرين من قبل سلطة كانت تعتبر من الناحية القانونية كسلطة موحدة.

ومن ناحية ثانية،لا توجد اليوم إلا أسباب قليلة تبرّر اعتبار العالم العربي وحدة مستقلّة بذاتها. فللعرب دين واحد ولكنهم ينتمون إلى أطياف مختلفة، ولهم نفس اللّغة ولكنّهم يتكلّمون لهجات مختلفة ولهم نفس التاريخ ولكنهم لا ينظرون إلى المستقبل بنفس الطريقة. باختصار، مهما كانت القوى الفاعلة في الماضي والجاذبة نحو المركز فقد تقلّصت خلال الخمسين سنة الأخيرة، لتحلّ محلّها قوى أكثر فاعليّة ولكنها مبتعدة عن المركز وقد أصبحت جدّ مرسخة لدرجة أن العرب يشكّون في إمكانية صدّها – أو إلغائها – في المستقبل القريب.

بدأت صورة الوضع السياسي في الشرق الأوسط تتشكّل مع انهيار الإمبراطورية العثمانية في نهاية الحرب العالمية الأولى وتواصلت إلى نهاية الحرب العالمية الثانية. ففي تلك الفترة تمكنت فرنسا وبريطانية العظمى، اللّتان كانتا موجودتين بشمال افريقيا، من السيطرة على بقية العالم العربي بطريقة أو أخرى. وكما قال أحد الملاحظين بالمنطقة: في غضون أواخر الأربعينات «أصبحت المنطقة منقسمة إلى دول سُـلّـم الحكم فيها إلى أنظمة كانت مرسّخة لخدمة مصالح البريطانيين والفرنسيين»[١١].

كماّ يعتبر الكاتب نفسه أن ذلك يمثّل الذروة الّتي وصل إليها وضع دام ١٥٠ سنة شهدت في ظلّه شعوب المنطقة «فقدان السيطرة على تاريخها. لقد كان للغزو الامبراطوريّ والاستعماري أثر جدّ عميق... وإن بحثنا عن جذور التطرّف المنتشر حاليّا في المنطقة لوجدنا أنه يعود إلى هذا الفقدان للسيطرة، هذا الشعور بالعجز،وهذا الشعور بالذّل».[١٢]

وخلال نفس الفترة ظهرت مشاكل عديدة مازالت الى اليوم تجتاح المنطقة، ونذكر خاصّة القضية الفلسطينيّة، والعديد من الأحداث التاريخية مثل نظام الولاية وتقسيم الأمم المتحدة لفلسطين ورسم الحدود الذي خلق دولا جديدة، هي غنية عن التعريف ولا فائدة من تكرارها هنا.

١١ – د. جميس الزغبي، مدير ورئيس مدير عام للمعهد العربي الأمريكي، في خطاب القاه بواشنطن في ٣جوان ٢٠٠٣ موجود على الموقع http//:www.aaiusa.org/zogby/JZ_openforum.htm

١٢ – نفس المكان.

وفي سنة ١٩٤٥، اتفقت ست دول وهي العراق، إمارة شرق الأردن (المملكة الأردنية الهاشمية حاليا)، لبنان، المملكة العربية السعودية، سوريا واليمن، مع مصر لتأسيس جامعة الدول العربية وكانت تلك المبادرة محاولة من هذه الدّول لمزيد حماية مصالحها عن طريق العمل الجماعي. وكانت النية في أوّل الأمر إحداث دولة موحّدة أو دولة فيدرالية أو على الأقل اتحاد كنفيدرالي، لكن في آخر الأمر أبْـدا الأعضاء تشبثا شديدا بسيادتهم الحديثة جعلهم يرفضون التفويت فيها لفائدة دولة قومية كبرى أو لفائدة دولة فوق قوميّة (supranational state). وبعد تأسيس الجامعة كمنظمة دولية عادية، التحق الأعضاء الأخرون بها كدول محتفظة بسيادتها ولم يتمّ منح الجامعة أية وسائل ناجعة لتحقيق التعاون المتين بين أعضائها، دون الحديث عن الوحدة العربيّة ولو أن لا زالت الجامعة وأعضاءها ينادون بالوحدة.

وفي نفس تلك المرحلة، كانت الولايات المتحدة تركز اهتمامها على إيران وتركيا اللّتين كان لهما دور هامّ في الحدّ من امتداد الاتحاد السوفياتي. ولكن بعد انشاء إسرائيل سنة ١٩٤٨ قامت بالالتحاق بفرنسا وبريطانيا العظمى لتلعب دورا هامّا في الشرق الأوسط. وكانت أهدافها الرّئيسية تتمثل في حماية إسرائيل من العداء العربي وضمان السّيطرة على النفط المتوفر بالمنطقة. ولمّا احتدّد النزاع بين الشقين الغربي والسوفياتي، وواصل الشق الغربي دعمه لإسرائيل، قرّرت بعض الدّول العربيّة اللّجوء إلى الاتحاد السوفياتي بحثا عن الدّعم السياسي والعسكري. وهكذا وقع انقسام جديد في العالم العربي بين فريق مناصر للغرب وآخر مناصر للسوفيات وأصبح العالم العربي عبارة عن رهان كبير خلال الحرب الباردة.

١ - نهاية الحرب الباردة ومخلفاتها

من خلال استرجاع الأحداث الماضية والتأمّل فيها يمكن القول بأنّ استعمال ورقة الاتحاد السوفياتي سابقا لم يحقق للعرب أي تقدم لحلّ مشكلتهم الأساسية وهي تحرير فلسطين. وإن وفّرت الحرب الباردة للمنطقة حماية نسبيّة ضد وقوعها تحت سيطرة كلّيّة لإحدى القوى العظمى، ألا أنها ساهمت أيضا في ترسيخ أنظمة سياسية عرقلت الجهود

الرّامية للتقدّم والإصلاح والإندماج ذلك أن كلّ معسكر ساند الأنظمة الموالية له مقابل حماية مصالحه ودعم سياسته.

عندما بدأت الأنظمة الشيوعيّة بالتفكّك في شرقي أروبّا واضمحلّ الإتحاد السوفياتي، أعلنت الولايات المتحدة انتصار الرأسماليّة على الشيوعيّة. وبما أن الولايات المتحدة اعتبرت نفسها الصّانع الأساسي لهذا الانتصار، انتظرت من باقي دول العالم الاعتراف بتفوّق إيديولوجيتّها ومناصرتها. واتهمت كلّ من يرفض أو يقاوم الزعامة الأمريكية آلّا أخلاقية وشنت الحرب عليه معتبرة إيّاه حليفا للشيطان.

وفي ظل النشوة العامّة الّتي سادت إثر سقوط الأنظمة الديكتاتورية قي أوروبا وبأماكن أخرى، بدت وجهة نظر أمريكا معقولة ومبرّرة. وفي العالم العربي أعتبر من أبتعد عن الشيوعية أو هجر الإشتراكية قبل سقوط جدار برلين متنبّئا جيّدا بسير التاريخ.

ومن ثمّة، ومنذ بداية سنة ١٩٧٧ رأى الرّئيس المصري آنذاك أنور السادات بأن الإتحاد السوفياتي لن يساعد على حلّ صراعات الشرق الأوسط وأنّ الولايات المتحدة وحدها قادرة على مساعدة مصر على استرجاع الأراضي التي خسرتها لفائدة إسرائيل. فأصبح منبوذا في العالم العربي ودفع حياته ثمنا لمبادراته ولكن ما لبث أن اتبعت دول عربية أخرى ومنظمة التحرير الفلسطينية نفس خطواته. ولمّا وقع حلّ الاتحاد السوفياتي رسميا في ١٩٩١، كان على كلّ الدّول أن تقوم بالتعديلات اللاّزمة حتى تتواصل العلاقات الدّوليّة في ظلّ نظام أحادي القطب.

أ) التعامل مع وضع عالمي جديد

عندما يتعلّق الأمر بالأمن (الإصطلاحي والبشري) مع اعتبار سقوط الاتحاد السوفياتي، كان على العالم العربي أن يتعامل مع المعطيات التالية:

إنّ الولايات المتحدة جدّ مصرّة على تطبيق سياسة بوش ولكنّها تحتفظ بحق تحديد المكان والزمان ووسائل تطبيقها.

كما أنها عازمة على نشر قواها واستعمالها دون تردد حتى لا يشك أحد في مدى هيمنتها أو يحاول التصدّي لها.

أمّا الآن، وقد عوضت «الحرب على الإرهاب الحرب الباردة كمبرر أساسي لسياسة الأمن القومي الأمريكي»[١٣]، وعلما بأنّ الإدارة الأمريكية تعتقد أن الدّيمقراطية والرّأسماليّة تمثّلان أفضل حاجز أمام التطرّف والارهاب، فان الولايات المتحدة ستسعى لترسيخ هذه المبادئ اينما كانت مرفوضة او مجهولة، خصوصا في البلدان المسلمة، إذ أن أصحاب القرار الأمريكيين مقتنعون أنّ الإسلام هو المهد الأساسي للإرهاب.

وإذا رفض بلد ما الخضوع لهذه السّياسة فسيقع اعتباره شاذّا، وإذا تشبّث أي مجتمع بالأفكار السلفيّة فسيقع إلحاقه بركب الحضارة – بالقوّة، إذا لزم الأمر.

على العرب أن يحدّدوا ما إذا كانت سياسة بوش تمثّل خطرا عليهم، والأهم من ذلك، ما إذا كانت هذه السياسة أمرا جديدا أم مواصلة لسياسات سابقة وأخيرا، مهما كان الحكم، كيف يجب التعامل مع هذا الوضع.

هذه السياسة بصدد التطبيق في العراق، ورغم فشلها إلى حد الآن على الأقل، فإن الولايات المتحدة تبدو عازمة على مواصلة تطبيقها في انحاء اخرى من الشرق الأوسط الكبير بما فيه من بلدان عربيّة وغير عربيّة. ومن المتأكد ان التدخل الأمريكي لن يتوقف ما لم تتغير النظرة التي أرستها أو عقدتها حادثة ١١ سبتمبر تجاه الاسلام والمسلمين وما لم تبعث في الجهة انظمة سياسية لها من الشرعية والمساندة الشعبية ما يكفي لتقاوم التدّخل الأجنبي بكلّ نجاعة.

ب) تأثير أحداث ١١ سبتمبر على العرب والإسلام

إنّ ارتكاب عرب مسلمين للأعمال الإرهابية في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ضدّ الولايات المتحدة قد رسخ الاعتقاد بأنّ الإسلام ينمّي ويساند الإرهاب. لقد كان الجمع بين الإسلام والإرهاب قائما منذ عشرات السّنين اذ يعود إلى الفترة التي كانت فيها مجموعات فلسطينيّة، ومن بعدها جزائرية ترتكب أعمالا ارهابيّة (اختطاف الرّهائن والسطو على الطائرات وتحويل وجهتها)

١٣ – «تقرير القوّة العسكرية للمجلس العلمي للدفاع حول الاتصالات الإستراتيجية» واشنطن،٥ ديسمبر ٢٠٠٤ ص ١٧، موجود على الموقع http://www.acq.osd.mil/dsb/reports/2004-09-Strategic_communication.pdf

ضدّ الاسرائليين والغرب. في البداية، سادت الصورة السلبيّة للعرب في أروبّا بالأساس. أمّا في أمريكا فقد كان الموقف الرّسمي تجاه العالم العربي يميل إلى الصّداقة، بما في ذلك الفلسطنيين وخصوصا بعد التطبيع مع إسرائيل. لكن الأمور أخذت تتغيّر عندما أصبحت أمريكا مستهدفة بأعمال إرهابيّة يرتكبها العرب، ثمّ ساءت الأمور أكثر بعد أحداث ١١ سبتمبر.

عندما أكتُــشف أنّ مرتكبي الهجوم كانوا من الشرق الأوسط، وأعلنت الولايات المتحدة الأمريكيّة شنّ حرب ضدّ الإرهاب للانتقام من هذا الهجوم، أصبح المسلمون عموما والعرب خصوصا أوّل المستهدفين لتلك الحرب. فقد وقع اتخاذ إجراءات عديدة ضدّ الجالية المسلمة التي تعيش في الولايات المتحدة أو التي ترغب في الدّخول إليها (وحتى ضدّ الأمريكيين المسلمين).

والإحتجاجات التي أثارتها هذه الإجراءات في الدّاخل والخارج دفعت بالإدارة الأمريكية إلى اصدار تصريحات تنفي من خلالها أيّ عداوة للإسلام وللثقافة الإسلامية، معلنة أن هدفها الوحيد هو تقديم مرتكبي أحداث ١١ سبتمبر للعدالة وتدمير منظمتهم، القاعدة.

ومن ناحية أخرى، يعتبر العرب الولايات المتحدة خطرا كبيرا على أمنهم، خصوصا بالنظر إلى دعمها المطلق لإسرائيل وتدخلها في العراق وتهديدها لبعض البلدان العربيّة الأخرى. إنّ الإدارة الأمريكية الحاليّة تدرك جيّدا موقف العالم العربي تجاهها: فالتقرير الّذي مولته وزارة الدّفاع وقام بإعداده المجلس العلمي للدّفاع يقول بأنّه «في نظر المسلمين، لم يؤدّ احتلال أمريكا لأفغانستان والعراق إلى ضمان الدّيمقراطية هناك، بل تسبّب في تعميم الفوضى والمعاناة. اذ تبدو أعمال الولايات المتحدة مسيّرة عمدا بطريقة تخدم فيها المصالح القوميّة الأمريكية على حساب المسلمين في حق تقرير المصير» (التاكيد موجود في النص الاصلي)[١٤]. كما أبرز التقرير أن «السياسات الأمريكية بخصوص الخلاف الإسرائيلي – الفلسطيني وسياستها في العراق خلال سنتي ٢٠٠٣ – ٢٠٠٤، أضرت بمصداقية أمريكا وبقدرتها على الإقناع»[١٥] إلا أنّه عوضا عن اتخاذ قرارات تخضع للمنطق – إن لم نقل إلى الأخلاق – مثل الضغط على إسرائيل حتى تحترم واجباتها

١٤ – تقرير القوّة العسكرية للمجلس العلمي للدفاع حول الإتصالات الإستراتيجية، نفس المكان ص. ٤٠.
١٥ – نفس المكان، ص. ١٨.

الدّولية، والكف عن التدخل في الشؤون الدّاخلية للأمم المستقلة، اختارت الولايات المتحدة أن تشن «حربا للقضاء على الإرهاب» وأن تدعم عدّة اصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية في اطار مبادرتها بالشراكة مع الشرق الأوسط (MEPI) الّتي تمثل في الحقيقة جزءا من سياسة أشمل «تهدف الى تغيير واسع النطاق في صلب الحضارة الإسلامية لتقبل قيم التقدم الغربي».[١٦]

ومن الواضح أن سياسة الولايات المتحدة تجاه المسلمين والعرب أدت إلى نتيجة تنطوي على تناقض ظاهري: فهي فشلت في تحقيق هدفها وهو تهدئة الرأي العام العربي ولكن في الآن نفسه أدت الى نتيجة لم تكن ترمي اليها وهي اغضاب الحكام العرب الّذين كانوا حلفاء تقليديين للولايات المتحدة بالمنطقة. وهذه النتيجة برزت جليّا اثناء «منتدى المستقبل» الذي انعقد بالمغرب في ١٠-١١\١٢\٢٠٠٤ شارك فيه ممثلو دول عربية وغربية لتدارس «إمكانيات تدعيم مسلسل الإصلاح الجاري بدول المنطقة وكذا التزام هذه الدول من أجل تحقيق التنمية المشتركة والإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية» حسب ما جاء في البيان الرسمي للمنتدى.[١٧]

وفي نفس الوقت، تسببت السياسة في تقوية العدو الذي تحاول التغلب عليه وهو الأصوليّة المتطرفة. فالنتيجة النهائيّة كانت على حد تعبير تقرير المجلس العلمي للدفاع «أنّ الولايات المتحدة وجدت نفسها في موقف معقد استراتيجيا وخطيرسياسيّا وهو كونها الداعم الدّؤوب والحليف المستمر للأنظمة العربية المتسلطة. فمن دون الولايات المتحدة، لا يمكن لهذه الأنظمة أن تبقى قائمة الذّات... ومن جهة أخرى، فالأعمال الأمريكية إضافة إلى توالي الأحداث، ساهمت في تقوية سلطة الثوار والمجاهدين وفي تدعيم شرعيتهم بين المسلمين. فالمجموعات المقاومة تؤكد بأنها المدافع الحقيقي للأمة الإسلامية المحتلّة والمضطهدة - وموقفها هذا يجد مساندة كبيرة بين الجماهير».[١٨]

١٦ - نفس المكان، ص. ٣٦.
١٧ - لقد تحدثت العديد من الصحف عن المعارضة العربية الرّسمية للمبادرة الأمريكية ؛ أنظر مثلا إلى المقالات المنشورة في صحيفة «نيويورك تايمز» أعداد ٤ و١٢ ديسمبر ٢٠٠٤.
١٨ - نفس المرجع المذكور سابقا، ص. ٣٥.

ننتقل الآن للنظر في العامل الثاني الّذي يؤثر في الأمن البشري: العولمة.

٢ – العولمة وتأثيراتها على العالم العربي

يستعمل المصطلح «العولمة» للإشارة الى الوضع العالمي السائد منذ العقد الأخير للقرن العشرين.

اذ يستعمل بطريقة حياديّة للتعبير عن مختلف الحالات الإجتماعية والإقتصادية والتكنولوجية، أو يستعمل كمفهوم يتعلق بالقيم وذلك لتمجيد أو لشجب وجود وانتشار عدّة أنشطة أو أحداث مثل التجارة والسفر والاتصالات، الخ. وبالتالي يقع استعمال هذا المصطلح للإشارة الى ارتفاع في حجم البضائع ورؤوس الأموال التي تعبر الحدود، إضافة إلى تطور البنية الأساسية للاتصالات في العالم (الأنترنات والإرسال التلفزيوني والفضائيات...) وتوسع حركة التنقل بين الدّول إلخ. وبصفة عامّة فإنّ مستعملي هذا المصطلح على قناعة بأنّ العولمة حقيقة لا تستحق التصفيق ولا الانتقاد اذ لا يمكن سوى وصفها وتحليلها وربّما قياسها. لكن البعض الأخر يصدرون حكما تقييميّا حول العولمة: فهناك من يعتبرها مظهرا جديدا من مظاهر حياة الإنسان من شأنها تحقيق تحسن في طريقة عيشنا، في حين يعتقد آخرون بأنّها تمثّل خطرا كبيرا على سلامة البشر.

رغم أنّه لا يوجد الى حدّ الآن أي اتفاق حول تعريف هذا المفهوم، فإنّه من الضروري اعتماد تعريف وقتي أو تعريف عمليّ يمكّن من تحديد تأثيرات العولمة على العالم العربي واقتراح مقاربات للتعامل مع هده التأثيرات. لذلك، قد يساعدنا اقتراح ارت شولت Aart Scholte Jan الذي يتمثل في التمييز بين العولمة من جهة وبين أربع مصطلحات تستعمل كمرادفات لها: الدّولية internationalization ، والإنفتاح liberalization والكونية universalization والتغريب Westernization[١٩]. وتعرّف هذه المفاهيم الأربع كما يلي:

الدّولية: ارتفاع حجم المعاملات والتبعية بين البلدان.

١٩ – جان آرت شولت، «ما العولمة؟ المسألة التعريفيّة – مرّة ثانية» وثيقة عمل مركز دراسة العولمة والإقليميّة (CSGR)، جامعة واروبك، المملكة المتحدة، موجود على الموقع http://www.csgr.org

الإنفتاح: عمليّة إزالة الحواجز الرسمية المفروضة على حركية البضائع بين الدّول من أجل تكوين اقتصاد عالمي «مفتوح» و«بلا حدود».

الكونية: عملية نشر مواد وخبرات لجميع الناس في كامل أنحاء الأرض وينجر عنها عموما تماثل وتوافق ثقافي واقتصادي وقانوني وسياسي عبر الكون.

التغريب: نوع خاصّ من الكونية تنتشر من خلاله الأسس الاجتماعية للمعاصرة (الرأس مالية، التصنيع، العقلانية، التمدن، الخ.) في كامل أنحاء العالم.[٢٠]

يعتبر الكاتب أن البحث الذي يوازن بين العولمة وبين واحد أو أكثر من المفاهيم الأربعة المذكورة «قد فشل في فتح رؤى ليست متوفرة من خلال المصطلحات الموجودة» وينتهي إما بعدم التقاط أو باستبعاد «الطابع الجديد أو القدرة التحوليّة للعولمة في التاريخ المعاصر». ومن الواضح أنّنا نعيش ظاهرة تتجاوز العمليات الأربع المذكورة عُمقا وحجما، الا وهي «انتشارالتّواصل بين البشرعبر القارّات،لا توقفه الحواجز الطبيعية ولا تمنعه – منذ سنين قلائل – الحدود الوطنية. ومن هذا المنظور فانّ العولمة تعني تقليص الحواجز للتواصل عبر العالم بحيث يتمتّع النّاس باكثر قدرات مادية وقانونية وثقافية ونفسانية للتعامل المتبادل في إطار «عالم واحد»[٢١]. وبالتالي، فإنّ ما نشهده حاليّا هو نموّلم يسبق له نظير في مجال الاتصالات عبر العالم وتوسّع لظاهرة جديدة نسبيا وهي اختراق الحدود الإقليميّة trans-territoriality. ويعتبر شولتز أن هذه الظاهرة خاصة بالفترة التاريخية الراهنة وتختلف عن العولمة بمفهومها العام بحيث ان الظاهرة الجديدة تستحق تسمية مختلفة، والتسمية التي يقترحها شولت هي «العالميّة» globality.

إنّه ليس من أهدافنا مناقشة فضائل هذا المنهج. ولكن يمكن الانتفاع من التمييز بين التعريفات المختلفة للعولمة ومن النظر إلى العولمة من زاوية غير تقليدية، اذ تصبح لنا وسيلة للتعرض لعدّة مظاهر من

٢٠ – نفس المكان، ص ص. ٨،١٠،١١،١٢ بالتوازي
٢١ – نفس المكان، ص. ١٤

العولمة لا تؤخذ دائما بعين الاعتبار. وبالتالي سنقوم بمعالجة آثار الدّوليّة والليبراليّة والكونيّة والتغريب والعالمية على الأمن في العالم العربي.

أ) الدّوليّة:

إنّه لا يمكن نفي وجود تبادل كبيرعبر الحدود للبضائع والخدمات ورؤوس الأموال والبشر والأفكار. وتبيّن كلّ المؤشرات المستعملة لتقدير هذه المبادلات (حجم المعاملات التجارية، عدد المكالمات الهاتفية، عدد مستعملي الإنترنت والمسافرين عبر الجو...) أنّ المبادلات كبيرة وما انفكّت تتزايد مع الملاحظ أنّ نسبة النمو ارتفعت بشكل ملحوظ خلال العقد الأخير تقريبا.

غير أنّ المبادلات بين الدّول أو بين الأمم ليست حكرا على العصر الحديث. فطوال قرون عديدة كان التجار والمبشرون والجنود والعلماء والمغامرون يجوبون العالم لنقل النباتات والحيوانات والسلع والأفكار. وهكذا، فإنّ الدّوليّة ليست ظاهرة جديدة وقد شارك العرب في هذه العمليّة بنشر دينهم ولغتهم وهيمنتهم السياسية من شبه الجزيرة العربية الى مناطق نائية من إفريقيا وأوروبا وآسيا.

لكن، رغم تفاقم ظاهرة الدّولية خلال السنوات الأخيرة، فإن تأثر هذه المنطقة بها كان أقلّ بكثير ممّا هوالحال في مناطق أخرى من العالم. فاذا تأمّل المرء في نصيب العالم العربي من التجارة الدّوليّة أو الاستثمار الأجنبي المباشر أو استعمال الأنترنت أو أي مؤشر آخر للعولمة فإنّه سيجد أنّ العالم العربي أكثر فأكثر تهميشا. (انظر الجدول ١). وتختلف أسباب هذا الوضع باختلاف القطاعات. فمثلا، في قطاع التجارة حدث انخفاض عالمي في ميدان المبادلات للمواد الأوّليّة والبضائع غير المنهاة لصالح التجهيزات ذات التكنولوجيا العالية والخدمات، في حين أنّ العالم العربي لا يزال ينتج ويصدّر مواد ذات درجة تصنيع منخفضة وذات تكنولوجيا بسيطة. وذلك ناجم عن عدم قدرة هذه المنطقة على النهوض بالبحث والإنتاج المتعلقين بالعلوم والتكنولوجيا (قضية هامة سوف تتعرّض لها لاحقا). أمّا بالنسبة لتدّفق رؤوس الأموال على المنطقة، فقد ظلّ مستقرّا أو منخفضا لأنّ المستثمرين الأجانب يعتبرون أنّ المنطقة غير جذّابة بسبب عدم الاستقرار السياسي وعدم شفافية الإدارة وتفشي الفساد ونقص البنى التحتيّة، إلخ.

الجدول ١: بعض المؤشرات لمقارنة المشاركة في العولمة

	السنة	البلدان العربيّة	آسيا الشرقية والمحيط الهادي	أمريكا اللاّتينيّة والكارايب
الهواتف الثابتة (لكل ألف شخص)	١٩٩٠	٣٥	١٧	٦٢
	٢٠٠٠	٧٧	١٠٤	١٤٧
المشتركون في الهاتف الخلوي (لكل ألف شخص)	١٩٩٠	(.)	(.)	(.)
	٢٠٠٠	٣٨	٧٤	١٢١
مستخدمو الانترنت (لكل ألف شخص)	١٩٩٠	(.)	(.)	٠,١
	٢٠٠٠	٠,٢	٠,٦	٣,٩
مداخيل حق الملكيّة والاختراع (بحساب الدولار لكل شخص)	٢٠٠٠	١٠٦,٠	٧٨٤,٠	٥٠١,٠
الصادرات من المواد المصنعة (٪ من البضاعة المصدّرة)	١٩٩٠	٣٤	٧٥	٢٠
	٢٠٠٠	٤٨	٨٦	١٩
الصادرات ذات التكنولوجيا العالية (٪ من الصادرات المصنعة)	١٩٩٠	٦	–	–
	٢٠٠٠	١٦	٣١	٢
صافي تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة (كنسبة مائوية من الناتج المحلي الاجمالي)	١٩٩٠	٠,٩	١,٧	٠,٧
	٢٠٠٠	٠,٣	٢,٨	٣,٩

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٤.
(.) تعني ان الكمية ضئيلة.

ومن ناحية أخرى، تخلق الدّوليّة نوعا من الاعتمال المتبادل بين الدّول مما قد يؤدي إلى تحقيق فوائد مشتركة بينها. لكن العالم العربي يجد نفسه في وضعيّة جدّ حرجة ذلك أنّ علاقته بباقي الدّول غير متكافئة حيث أنّه يعتمد على بقية العالم أكثر من اعتماد هذا الأخير عليه. وبطبيعة الحال فإنّ موارد النفط والغاز

بالمنطقة لها أهمّيّة إستراتيجية كبرى بيد أنّها لم توظّف بطريقة محكمة لصالح أصحابها على المدى القصير والبعيد، وفي الوقت الرّاهن يعتمد العالم العربي بشكل كبير على الخارج لتوفير معظم حاجياته: الغذاء والمنتوجات الصناعية والتكنولوجيا والمهارات والبراعة...وستقع فيما بعد مناقشة انعكاسات هذا الوضع على الأمن البشري والطرق الممكنة لمعالجتها.

ب) الإنفتاح

إنّ المعنى الثاني الّذي كثيرا ما يسند الى العولمة هوالإنفتاح، أي رفع المعاليم الجمركيّة والحواجز الأخرى عن تجارة السلّع والخدمات. ويعتبر بعض علماء الاقتصاد أن الحمائيّة تؤدي الى تبذير وإهدارالموارد النادرة لأنّها تحمي الانتاج غير الكفء وراء جدران المعاليم الجمركيّة، في حين أنّ الاتجار الحرّ والمنافسة المفتوحة يمكّنان المنتجين الّذين لهم أفضلية نسبيّة من تزويد السوق بالبضائع والخدمات بأقل تكلفة ممكنة.

لقد ناصرعدة أكاديميين وأصحاب القرار وكذلك منظمات دوليّة مثل البنك العالمي وصندوق النقد الدّولي ومنظمة التجارة الدّوليّة هذه النظرية المسماة باللبرالية الجديدة Neoliberalism. واتخذت كمبرّر للحث على الاعتماد إجراءات مثل إلغاء المراقبة على حركة البضائع ورؤوس الأموال، وعدم التدخل في قوانين السوق، وبصفة عامّة، فصل الدّولة عن الأنشطة الاقتصاديّة. وعلى سبيل المثال، أدمج صندوق النقد الدّولي جلّ هذه الإجراءات في ما أطلق عليها اسم «مخططات الإصلاحات الهيكليّة» وفرضها على كلّ البلدان النامية التي كانت تبحث عن المساندة خلال الثمانينات لتحلّ مشاكلها الماليّة. وكذلك الشأن بالنسبة لمنظمة التجارة الدّوليّة التي أقرت العديد من القواعد المذكورة وهي تنتظر من جميع أعضائها الالتزام بها.

لقد بيّنت التجربة أنّ الإنفتاح لا يؤدّي حتما إلى الإزدهار كما يدّعي أنصاره. وفي الحقيقة، أدى الإنفتاح الى عدم المساوات داخل البلدان وبينها كما أدت الى صراعات اجتماعيّة وبطالة وفقر وأضرار

بيئية إلى جانب عدّة مشاكل أخرى. ومن بين أسباب هذه المشاكل هو أنّه لا يمكن التخلي عن التدّخل البشري في حركة السوق لصالح «اليد الخفيّة للسوق». الى جانب فشل البلدان المتقدّمة في تطبيق الإنفتاح بطريقة فعّالة. وفي هذا السياق يمكن إبراز تناقضين اثنين. أوّلا، تناصر البلدان المصنّعة التنقل الحرّ لعوامل الانتاج ولكنها لا تطبق هذه القاعدة سوى على رؤوس الأموال وعلى المواد المصنّعة وليس على اليد العاملة وعلى المنتوجات الفلاحيّة، وثانيّا، ترفض تدّخل الدّولة في الاقتصاد ولكنّها تواصل التحكّم في تجارة المنتوجات الفلاحيّة ودعم القطاع الفلاحي.

يبدو هذا التنافر جليّا في اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسّطيّة «أروماد» الّتي وقعها الاتحاد الأوروبي مع عدد من الدّول العربيّة المطلة على البحر الأبيض المتوسط بهدف انشاء منطقة مشتركة للتجارة الحرّة ، وتنصّ الاتفاقية على تخفيض المعاليم الجمركيّة تدريجيّا إلى أن يقع إلغاؤها تماما إلاّ أنّ هذا لا ينطبق سوى على المواد المصنّعة. وكانت النتيجة سهولة اقتحام البضاعة الأوروبيّة للأسواق العربيّة على حساب نفس البضاعة المنتجة محليا ولكن بتكلفة أعلى. وإذا قيل أنّ ذلك هو الثمن الّذي يجب دفعه لتحقيق النجاعة الاقتصادية فالمنطق يفرض إنّ المنتوجات الفلاحية الّتي يقع انتاجها بأكثر نجاعة في الجنوب يجب أن تتمتع بسهولة أكبر لإقتحام أسواق الاتحاد الأوروبي حتى ولوحلت محل المنتجات الأروبية ولكن هذا ليس هو الوضع الحالي.

وقد فشلت اتفاقيات أروماد في التنصيص على التنقل الحرّ لليد العاملة بينما تحتاج بلدان الجنوب الى مثل هذا الإجراء للتخفيف من وطأة البطالة في بلدان الجنوب، لاسيما وأن الاتفاقيات ساهمت في تفشي المشكلة.

باختصار، إنّ الاتحاد الأوروبي – والبلدان المصنّعة ككلّ – لا يحتفظون من النيوليبراليّة سوى بالأجزاء الّتي تخدم مصالحهم على المدى القصير وهم يرفضون تقديم تنازلات أو الاشتراك في التضحيات، حتى ولو كان ذلك سوف يمكّن من تحقيق توزيع أكثر تكافؤا للرخاء ومن حماية المصالح الأوروبيّة على المدى البعيد. ولهذا يتعيّن على البلدان العربيّة الّتي وقعت بعد على معاهدات للتبادل الحرّ مع الاتحاد

الأوروبي أو مع الولايات المتحدة أو البلدان الّتي تعتزم توقيع مثل هذه المعاهدات أن تعيد النظر فيها. مع الملاحظة أن هذا لا يعني بالضرورة رفض مبدأ التبادل الحرّ في حدّ ذاته. بل على العالم العربي أن يتمعّن في ما إذا يجب اعتماد اجراءات اقتصادية أخرى عوضا عن التبادل الحرّ أو بالإضافة إليه وما إذا أدت هذه الإجراءات الى مردودية أفضل لو طبقت داخل المنطقة قبل اعتمادها للتعاون مع مناطق أخرى.

ج) الكونيّة

إنّ الطريقة الثالثة الّتي يقع فيها استعمال مصطلح العولمة هوللإشارة إلى أنّ العديد من المنتوجات والأفكار والمواقف والأنماط السلوكية قد انتشرت عبر مناطق جغرافية وثقافية إلى حدّ أصبحت فيه عالميّة أو شاملة، أي منتشرة في كل العالم وكل الحضارات. فعلى سبيل المثال إن طريقة اللّباس ونوعية الأكل وطريقة العمل وكيفيّة التصرّف في مواقف معيّنة أصبحت مقيسة. وهذه العمليّة محبذة إلى حدّ ما وقد تكون ضرورية إذا ما أردنا تيسير عملية التواصل. إلا أنّ التجانس قد يتسبّب في تفشي التطابق على حساب الخلق والابداع، والأهم من ذلك هو أن هذا التجانس قد يؤدي إلى سيطرة أنماط سلوكية ليس لأفضلية في جوهرها وإنما فقط لأنها تقترن ببلد ما أو بثقافة معينة. وبتعبير آخر قد تسبب العالمية قلقا إذا ما تمثلت في التغريب –وهوالمعنى الرابع الذي غالبا ما يقترن بالعولمة.

د) التغريب

لأنّ العالم ما أنفكّ يتقلّص جرّاء التكنولوجيا المصمّمة والمنتجة بصفة كبيرة في الغرب، ولأنّ أحد أهمّ أثار العولمة هوجعل العالم يشاهد الغرب عبر البث المباشر، فإنّ العديد من الملاحظين سووا بين العولمة والتغريب، وبصفة أدق، بين العولمة والأمركة [٢٢]. ولا شك في أنّ تفوق أمريكا في العديد من أشكال المساعي البشرية ليس حديثا، فقد

٢٢ – قام عدد من العلماء العرب بمعالجة هذه النقطة. أنظر مثلا: يوسف محمّد الصّواني، «العولمة والانسانية والرأس مالية والدّيمقراطية، مسائل وحلول» في مجلّة الدّراسات العليا، ٨:١٠، (عدد غير مؤرخ) ص ٣٨ – ٦٢.

استرعت الولايات المتحدة الابهار والإعجاب طيلة أجيال. وبالنسبة للعديد من النّاس تمثل أمريكا بلد الحظوظ الوافرة، حيث يمكن لأيّ انسان أن ينتقل من البؤس إلى الغنى، وحيث بإمكان أي فرد أن يصبح رئيسا – إنها جنّة على الأرض.، أرض العيش الرغيد والرّفاهة المطلقة. كانت طريقة عيش الأمركيين عبارة عن مقياس يقيّم النّاس من خلاله حياتهم وأحلامهم التي يطوقون إلى تحقيقه. ولم يتعمق هذا التصور لأمريكا إلا كنتيجة للعولمة.

لكن في نفس الوقت فإنّ ما تعيبه المجتمعات الأخرى، بما فيها العربيّة. على أمريكا هورغبتها في فرض آرائها ووجهات نظرها بأية طريقة، إضافة إلى الطريقة المنحازة والانتقائية الّتي تطبّق بها ما تدّعي أنها مبادئ وقيم جماعيّة وفشلها في تطبيق هذه المبادئ والقيم على سلوكها. من الواضح أنّ الولايات المتحدة تستغلّ غياب أي معوّض للاتحاد السوفياتي من شأنه أن يهدّد أو يتحدّى هيمنتها. إلا أنّ التحسر أو التنديد بهذا الوضع لن يغيّر شيئا. على العرب (والآخرين) أن يدركوا بأنّه من الطبيعي لمسيطر مثل الولايات المتحدة أن يتصرف بهذا الشكّل. وبالتالي، فإنّ ما يجب عليهم فعله هو إتباع نفس السياسة التي اعتمدتها الولايات المتحدة تجاه الاتحاد السوفياتي سابقا: الاحتواء.إذ بإمكان العرب تسخير مواردهم الذّاتيّة والبحث عن الدّعم الخارجي من أجل إقناع الولايات المتحدة بإبداء أكثر استعدادا للتعاون مع الآخرين في مجال العلاقات الدّولية. غير أن ذلك يستدعي الإصرار والتماشي الموحد لأنّ قوّة عظمى مثل الولايات المتحدة لن تقبل الحطّ من قيمتها بسهولة لتصبح كأي بلد عاديّ في المجموعة الدّوليّة.

هـــ) العالميّة

إذا كانت الدّوليّة والتفتح والكونيّة والتغريب/ الأمركة مظاهر راسخة في العلاقات الدّوليّة، كما يقول شولت، فما هي طبيعة العملية الّتي تميّز هذه الحقبة الزمنية والّتي يسمّيها الجميع بالعولمة؟ يمكن التذكير بأنّ شولت يقترح تسميتها «بالعالميّة globality» ويعرّفها بكونها

نمو المعاملات الاجتماعية التي تتجاوز التراب القومي والتي تقتضي معالجتها اللجوء إلى هياكل دولية شاملة (supranational structures). فظواهر مثل الأوبئة والتدهور البيئي والتلوث لا تخضع للحدود الدولية ولا يمكن مواجهتها بفاعلية إلا بإجراءات محددة ومطبقة على الصعيد العالمي. إن العديد من أشكال العلاقات الدّوليّة خاضعة لأحكام وقوانين عالميّة (مثال: توزيع الترددات اللاسلكية للبث الإذاعي والتلفزيوني وأسماء المواقع على الانترنت) أو جهويّة (مثال القوانين المشتركة داخل الاتحاد الأوروبي). لكن هذا لا يعني أنّ الدّول تقبل بسهولة التنازل عن صلاحياتها لصالح مؤسسات فوق القومية (supranational) إنّ الجدل الجاري حاليا في أوروبا حول اعتماد دستور أوروبي يبيّن ذلك بوضوح. لكن الواقع الذي لا مفرّ منه هو أنّ التكنولوجيا ما فتئت تحويل العالم إلى فضاء واحد. لذلك، لما تفشل الدّول في الاتفاق على أحكام جماعيّة، فإنّ الفضاء العالمي سيصبح سيّئ التسيير (مثلما هوالشأن بالنسبة للإحتباس الحراريّ للكرة الأرضية) أو غير مسير (مثلما هوالحال بالنسبة لتجارة المخدّرات) أو مسيّرا بواسطة متدخلين خواص على أساس مصالح ذاتيّة (مثلما هوالشأن بالنسبة لحركة رؤوس الأموال).

هناك احتمال كبير أنّ الهياكل العالمية (فوق القطريّة) سوف تصبح أكثر تعميما في المستقبل وأنّ الحاجة إلى اتخاذ القرارات على المستوى الكوني ستصبح أكثر إلحاحا. إنّ الأحكام والقوانين سوف تواصل عكس التأثير النسبي للمساهمين في أخذ القرار. وبالإمكان ملاحظة ذلك في عديد المنظمات الدّولية مثل المنظمة العالميّة للتجارة حيث تعكس الأحكام مصالح عديد الدّول المصدّرة وليس مصالح العالم الثالث أو دول المجتمع المدني. وفي نفس السياق، فان المفاوضات حول اتفاقات الشراكة الأوروبية المتوسطيّة تمّت بين اللّجنة الأوروبيّة بصفتها ممثلا لكلّ أعضاء الاتحاد الأوروبي وبين كل من بلدان جنوبي المتوسّط على حدة. ومن اجل ذلك فان نصوص الإتفاقيات تعكس مصالح الشركاء الأوروبيين أكثر من الشركاء الجنوبيين. وإذا ما أراد العالم العربي اجتناب هذا الفخّ، فهو يحتاج في المستقبل إلى المشاركة في المحادثات المتعدّدة الجوانب

ككتلة واحدة. وبالتالي، يستدعي ذلك انشاء مؤسسات قومية لها نفس النفوذ والصلاحيات والموارد وخاصة نفس \الاستقلالية التي تتمتع بها اللّجنة الأوروبيّة.

إنّ العالمية واقع ملموس: فالمسافة الجغرافية تفقد شيئا فشيئا مكانتها كعامل يقع أخذه بعين الاعتبار في إنشاء علاقات بين البشر. إلاّ أنّ العالمية موزعة بطريقة غير متكافئة ضمن المجتمعات وفيما بينها، فعدد مستعملي الانترنت ما انفك يرتفع، في حين أن هناك الملايين من البشر الذين لم يستعملوا الهاتف قطّ. كما أن العلوم والتكنولوجيا تتقدّم بسرعة فائقة في حين ان الملايين لا زالوا وسيظلّون أمّيين. وعلاوة على ذلك فإن العالمية يمكن استعمالها وقد وقع \استعمالها\ – لنشر الإنفتاح والكونية والتغريب. ولكن هذا لا يعني ضرورة رفضها تماما.

للتعامل مع الوجوه المختلفة للعولمة، يجب على العالم العربي التحليّ بالعمليّة. فعليه أن يحلّل ما إذا كان بامكان العالمية والدّولية والانفتاح والكونية والتغريب تدعيم أو تهديد الأمن البشري وإلى أي مدى، وعلى ضوء ذلك، عليه اتخاذ اجراءات لاستغلال المظاهر الايجابيّة للعولمة واجتناب تلك التي يعتبرها غير مرغوب فيها. فعلى سبيل المثال، إذا كان البحث العلمي يحتاج للعمل الجماعي، فعلينا تشجيع علمائنا على العمل مع بعضهم البعض وليس مع زملائهم من الشمال فحسب. وفي المجال الاقتصادي، إذا كانت النزعة متجهة نحوالتجارة الحرّة وتجارة أكبر في ميدان الخدمات ودور متزايد الأهمية للشركات الكبرى، فإنّ على العرب أن يقيموا سوقا موحّدة تحثّ المستثمرين العرب على الإنتاج والبيع بحريّة في المنطقة.

وخلاصة القول هيّ أن «الإقليميّة regionalism» بإمكانها أن تشكّل طريقة ناجعة للعالم العربي حتى يتمكّن من لعب دور هام في عملية العولمة/العَالـَمِـيّة عوض أن يكون عبارة على متقبّل سلبي – وضحيّة – لآثارها. واعتبارا لأنّه « في ظلّ النظام الحاليّ للعولمة المكثفة، [...] ما انفكّت متطلّبات السوق تفوق القدرات الحاليّة للمؤسسات من أجل مراقبة ناجعة [وتخلق] عدم تكافئ

متزايد» وبما أنّ التجربة قد أثبتت أن استراتيجيات التنمية قليل ما تكون لها الجدوى المنشودة لما تُطَبَّقُ في نطاق البلد الواحد، فإنّ الحاجة ملّحة بالنسبة للدول النامية عموما وللعالم العربي خصوصا «لإنشاء ودعم تلك التكتلات [أي الأقاليم المتكوّنة من بلدان متجاورة] الّتي من دونها لا يمكنهـــا أن تأمل الوصول إلى أعلى المراتب ضمن الاقتصاد العالمي». وأن تضمن أنّ الفوارق الاقتصادية لا يتجاوز ما هوعادل اجتماعيا وما هومقبول سياسيًّا».[٢٣]

بعد التعرّض إلى العوامل العالميّة التي تؤثر على الأمن البشري، نمر الآن إلى العوامل الخاصّة بالعالم العربي مع التركيز على ثلاثة منها: الموقع الجغرافي الاستراتيجي للعالم العربي والتعاون الاقليمي ومفهوم القوميّة.

٢٣ – إن الإقليميّة بصفتها طريقا للنمّوالاقتصادي هي بصدد العودة إلى النظرية الاقتصادية. هاتان القولتان مأخوذتان من مقال يناقش من خلاله كاتباه لفائدة هذه العودة: ألان. ج. سكوت ومايكل ستوربر، «الجهات والعولمة والتنمية» ص. ٣٢ في حالة المخطوطة. سيقع نشره ضمن «درسات اقليميّة».

ثالثاً
العوامل الإقليمية المؤثرة على الأمن البشري

لماذا تمكنت بعض المجتمعات من مواكبة التطوّر العلمي والتكنولوجي ومن تحقيق مستويات عليا من النموّ البشري في حين أن البعض الآخر، بما فيه المجتمع العربي، قد تجاوزه ركب التقدم وبقي في ركود يكاد يكون مستديماً؟ لقد وقع طرح هذا السؤال من قبل العديد من المثقفين العرب، وقوبل بعدّة أجوبة.[٢٤] فبعض المفكّرين يرون أنّ العالم العربي كان ضحية للإمبرياليّة والاستغلال والسيّطرة الخارجية في حين يرى البعض الآخر أنّ هذه العوامل مهمّة ولكن لا يجب التركيز عليها أكثر من اللاّزم: «إنّ اعتبار العوامل الخارجيّة مسؤولةً عن تخلّف العالم العربي قد يحول دون التأمّل في العوامل الدّاخليّة للمجتمعات العربيّة والتي تُمكّن القوى والمصالح الأجنبيّة من التجذر في مجتمعاتنا والتلاعب بمصيرنا»[٢٥]. ولذا يجب أخذ كلّ من العوامل الداخلية والخارجية بعين الاعتبار ولكنّه من غير الممكن هنا أن تقع مراجعتها كلّها. لذلك سوف ينحصر النقاش على ثلاث منها والتي يُعتبر أنّ لها تأثيرا حاسما على الأمن البشري وهي: العوامل الطبيعيّة مثل التمتّع بالموارد الطبيعيّة والموقع الجغرافي، وأنماط الصّراع والتعاون بالمنطقة، والمفاهيم السّائدة في الثقافة السياسية وخاصّة مفهوم القوميّة والولاء السياسي.

١ – تأثير الخصائص الجغرافية

إنه لا يمكننا اختيار مكان ولادتنا ولا تحديد خصائصه الطبيعيّة. بيد أنّ الموقع الجغرافي والسّمات الجيولوجيّة والمناخ والحالات الطبيعية

٢٤ – يقدّم فؤاد حيدر إجابة مبكّرة وشاملة بشكل خاص لهذا السّؤال بالذات في كتابه. «التنمية والتخلّف في العالم العربي». بيروت: دار الفكر العربي، ١٩٩٠.
٢٥ – نفس المكان، ص. ٤٨ .

الأخرى لها تأثير كبير على حياة البشر. وفي خصوص منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فهي تتسم بخاصّيتين طبيعيتين لهما تأثير كبير على المنطقة وهما: النفط وقلّة الأراضي الزراعيّة.

أ) النفط: هبة مسمومة؟

تحتوي منطقة الشرق الأوسط وآسيا الشمالية على أهمّ احتياطات مثبتة للنفط والغاز في العالم (انظر الجدولين ٢ و٣). وقد كان لذلك تأثير إيجابي وسلبي في نفس الوقت على الأمن البشري بالمنطقة.

وأكثر المنافع جلاء هوّ الرّخاء المادّي. ومثلما يبينه الجدول ٤، فإنّ البلدان العربيّة ذات أعلى دخل فردي هي تلك التي تنتج وتصدّر النفط (باستثناء ملحوظ للجزائر). إلاّ أنّ هذه الثروة هي سبب لعديد المشاكل بالمنطقة. ونظرا لقيمة النفط الاستراتيجيّة، فإنّ البلدان المستهلكة ما فتئت تسعى جاهدة للاستحواذ عليه دون عوائق و«بأسعار معقولة».

الجدول ٢: أهم احتياطيات الغاز الطبيعي لكلّ بلد، سنة ٢٠٠٣

المرتبة سنة ٢٠٠٢	البلد	احتياطيات سنة ٢٠٠٣ (ترليون)
١	روسيا	١,٧٠٠,٠
٢	قطر	٩١٦,٠
٣	إيران	٩١٣,٦
٤	بلدان من الاتحاد السوفياتي سابقا	٣٣٢,١
٥	العربية السعودية	٢٣٤,٦
٦	الإمارات العربية المتحدة	٢٠٤,١
٧	الولايات المتحدة	١٨٦,٩
٨	نيجيريا	١٧٨,٥
٩	الجزائر	١٧٠,٠
١٠	فينزويلا	١٤٩,٢

الجدول ٣: أهم احتياطيات النفط لكلّ بلد، سنة ٢٠٠٣

المرتبة سنة ٢٠٠٢	البلد	احتياطيات سنة ٢٠٠٣ (بليون برميل)
١	العربية السعودية	٢٦١,٧
٢	العراق	١١٥,٠
٣	إيران	١٠٠,١
٤	الكويت	٩٨,٩
٥	الإمارات العربية المتحدة	٦٣,٠
٦	روسيا	٥٨,٨
٧	فينزويلا	٥٣,١
٨	نيجيريا	٣٢,٠
٩	ليبيا	٣٠,٠
١٠	الصّين	٢٣,٧

ملاحظة: كلّ الأرقام هي احتياطيات يمكن استرجاعها بواسطة التكنولوجيا والأسعار الحاليّة.
المصدر: النفط في العالم، المجلّد ٢٢٤، العدد ٨ (أوت ٢٠٠٣) من: النشرية السنويّة للطاقة العالميّة (مارس- جوان ٢٠٠٤).

الجدول ٤: المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية

	مجموع السكان (بالملايين)	الناتج المحلي لاجمالي (ببلايين الدولارات الامريكية)	صادرات النفط (مليون برميل في اليوم)	الناتج المحلي لاجمالي للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي)	قيمة دليل التنمية البشرية	الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠١	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠
البحرين	٠,٦	٨,٠		١٥,٠٨٤	٠,٨٣١	٣٩
الكويت	١,٩	٣٧,٨	١,٨٠	١٥,٧٩٩	٠,٨١٣	٤٥
الإمارات العربية المتحدة	٢,٦	٤٦,٥	٢,٠٩	١٧,٩٣٥	٠,٨١٢	٤٦
قطر	٠,٦	١٤,٥		--	٠,٨٠٣	٥١
الجماهيرية العربية اللّيبيّة	٥,٣	--	١,٢٤	--	٠,٧٧٣	٦٤
العربية السعوديّة	٢٠,٣	١٧٣,٣	٧,٣٨	١١,٣٦٧	٠,٧٥٩	٧١
لبنان	٣,٥	١٦,٥		٤,٣٠٨	٠,٧٥٥	٧٥
عمان	٢,٥	١٥,٠		--	٠,٧٥١	٧٨
تونس	٩,٥	١٩,٥		٦,٣٦٣	٠,٧٢٢	٩٧

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٢.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف، اعتمد كلّ بلد استراتيجيّات تنوّعت بحكم الظروف السائدة، لكن الخاصية المشتركة بينها كانت - ولا تزال - تتمثّل في ضمان عدم وقوع السلطة السياسيّة للبلدان المنتجة للنفط في «أيادي الأعداء». ويكتسب هذا الأمر أهمية كبرى إذ أنّ أعضاء منظمة التعاون والإنماء الاقتصاديّ (OECD) لا زالوا يعتمدون على الواردات لتلبية حاجياتهم من الطاقة. وإن كانت نسبة تبعيّة أعضاء منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي قد تقلّصت في المعدل من حوالي ٨٠ بالمائة خلال السبعينات إلى حوالي ٦٠ بالمائة خلال العقد الأخير، فانها ارتفعت بالنسبة للولايات

المتحدة من ٣٥ بالمائة سنة ١٩٩٠ إلى أكثر من ٥٠ بالمائة سنة ٢٠٠٢ (انظر الرّسم ٨). وفيما يتعلّق بنصيب منطقة الخليج من الواردات الجمليّة للنفط لبعض اعضاء المنظمة فهو يبلغ حاليا حوالي ٧٠ بالمائة بالنسبة لليابان و٣٠ بالمائة لأوروبا الغربيّة (وهذه النسب في تقلّص) و٢٠ بالمائة للولايات المتحدة (والنسبة في تزايد، انظر الرّسم ١١ و١٢). وهذه التبعيّة قد يكون لها تأثير كبير على الطريقة الّتي يحدّد بها الغرب أولويّاته في مجال الأمن والاجراءات الّتي سيتخذها إذا ما كانت مصلحته في هذا المجال مهدّدة. ومن الطبيعي أنّه ليس هناك أمّة قد تعترف صراحة بإمكانية اللّجوء إلى استعمال القوّة لأي سبب من الأسباب إلاّ إذا كان ذلك هوالحلّ الأخير، لكن الواقعية تحتّم علينا أن نكون واعين بأنّ هناك قلّة من الأمم التي قد تخاطر بنفسها فقط من أجل الحذر.

وفي كلّ الأحوال، حتى ولو استبعدنا إمكانية تسبّب النفط في التدّخل العسكري الأجنبي في المنطقة، فهناك مخاطر أخرى تهدّد الأمن البشري وهي مرتبطة أيضا بالثروة النفطيّة. إنّه من المعلوم أنّ عدم التنوّع في الإنتاج الإقتصادي يمثّل سببا رئيسيّا للمشاكل الاقتصاديّة. فالدّول الّتي تعتمد على قطاع واحد أو على إنتاج واحد تعاني غالبا من اقتصاديّات هزيلة وهشّة. ويزداد المشكل تعقيدا إذا ما تعلّق الأمر بمورد طبيعيّ ناضب مثل النفط. هذا هو الوضع الذي تواجهه معظم الأقطار العربيّة التي تعتمد بصفة كليّة أو شبه كليّة على قطاع الطاقة لضمان مداخيلها. ولقد كانت الإجراءات المتخذة إلى حدّ الآن للتخفيف من وطأة هذا المشكل غير كافية و/ أو غير مناسبة.

ب) الأمن الغذائي

إضافة إلى ما سبق، تواجه الدّول العربيّة شكلا آخر من أشكال الهشاشة: الا وهي عدم القدرة على ضمان الأمن الغذائي. إذ أنّ معضمها تجد نفسها مجبرة على استيراد جزء هام من حاجياتها الغذائية من الخارج. وفي غالب الأحيان، يكون ذلك بسبب ظروف طبيعيّة لا علاقة لها بالنفط. فالمنطقة مغطّاة في غالبها بالصحراء حيث يكثر الجفاف ويطول وحيث يكون الماء نادرا. لكن بعض المناطق، وخاصّة تلك التي تقع

على السواحل المتوسطيّة ومناطق من السّودان، كانت جدّ خصبة إلى أن أفسدتها أعمال البشر. فمثلا في شمال إفريقيا وقــع التخلّي عمــداً عن الفلاحة لفائدة الصناعة التي كانت تعتبر أكثر مناسبة للحداثة والتقدم. وفي حالات أخرى تغيّر الانتاج من مواد غذائيّة أساسية إلى زراعات تجاريّة موجّهة للتصدير اعتمادا على منطق أنّ هذه الزراعات تجلب العملة الصعبة اللاّزمة للتصنيع. وبمرور السّنين أدّت هذه القرارات إلى مشاكل التبعيّة الحاليّة للأسواق الخارجيّة في الصادرات الفلاحيّة والواردات الغذائية والى عدم نجاعة القطاع الفلاحي وضعف انتاجيّته وكذلك إلى المشاكل البيئيّة المنجرّة عن سوء استعمال الرّي والآلات المكانكيّة والمواد الكيميائية... واعتُبرت مدا خيل النفط في غالب الأحيان حماية ملائمة ضدّ قلّة الانتاج المحلّي للمواد الغذائيّة، ولم يحدث الى حد الآن أي سبب لرفض هذه النظرة خاصة وان الناس لا يموتون جوعا حتى في البلدان التي ليس لها نفطاً. لكن هذا لا ينفي ان للغذاء قيمة إستراتيجية لا يجب السّماح بتوظيفها ضدّ الأمن العربي. وهناك في المنطقة من يؤمن بهذا المبدئ اذ قرّرت أحد البلدان العربية تسخير جزء من مداخيل النفط «لتحويل الصحراء الى حقل مخضرّ» وكانت التجربة ناجحة الى حد ان تمكن ذلك البلد حتى من تصدير كميات هامة من الحبوب. وبطبيعة الحال فان تحويل أراض قاحلة الى مناطق خصبة قد يمثل سياسة ليس لها مبرراً اقتصادياً ولكن لا يمكن نفي الأهميّة الاستراتيجيّة لمثل هذه المشاريع. وعلى البلدان الأخرى أن تسعى لتحقيق نفس الهدف، علما أنّه بالإمكان تحقيق الأمن الغذائي الجماعي والحصول على نتائج أقلّ تكلفة إذا ما تعاونت البلدان الّتي تتمتع بالأراضي وتلك التي لها موارد ماليّة .[٢٦]

٢ – الوحدة العربيّة: أسطورة أم قدر محتوم؟

إنّ الاتحاد، مثل الزواج، يعتمد على الرّغبة البشرية أكثر من إعتماده على توفّر بعض الشروط، على الرّغم من أنّ توفّر النقاط المشتركة قد يرفع

٢٦ – لأكثر تفاصيل حول هذه النقطة انظر إلى البشير شورو:
«Implications of declining food supplies: Food security vs. Market Economy»
in Hans Günter Brauch *et. al.* (eds): Security and Environment in the Mediterranean - Conceptualising Security and Environmental Conflict, Hexagon series n°:1; Collection STRATEMED n°:16 (Berlin . Heidelberg - New York: Springer - Verlag), ch 47. pp. 827 - 842

إمكانيّة النجاح، فإنّ زواج أبناء العم بإمكانه أن يستمّر أكثر من زواج شخصين لهما ثقافة مختلفة، ولكن هذه ليست قاعدة مسلّمة. كذلك الشأن بالنسبة للسكان المتجانسين فبإمكانهم تكوين دولة متناغمة أكثر من دولة متغايرة الخواص، لكن العكس ممكن أيضا. إذ بإمكان الرّغبة البشريّة أن تحوّل الأعداء إلى حلفاء وأن تقلب الأشقاء على بعضهم البعض.

بإمكاننا تصوّر أنّ الشعب العربي لا يعارض الوحدة، مع أنّ الدّراسة العلميّة وحدها يمكنها أن تحدّد مدى التزامه بمقوّمات الوحدة ونوع الوحدة التي يرغب فيها.[٢٧] ولقد كان الزعماء، من جهة أخرى يعلنون دائما إيمانهم بالوحدة ورغبتهم في تحقيقها. وقد أجريت بعض المحاولات لتحقيقها ولو أنّها قد أجهضت بعد بضعة شهور أو أيّام.[٢٨] إلاّ أنّ الدّول العربيّة أثبتت أنّها قادرة على الوصول إلى درجة عاليّة من التعاون واتحاد الأهداف إذا ما رامت ذلك. ولكن كانت الوحدة في اغلب الحالات تمثّل غاية مثالية وأداة للدعاية أكثر من كونها هدفا سياسيا يجب تطبيقه من خلال خطة عمليّة ومدروسة.

ليس من الضروري أن يكون الانسجام التام شرطا أساسيّا لخلق روابط متينة بين الشعوب، كما أنّه ليس نتيجة حتميّة لخلق هذه الرّوابط أو شرطا ضروريا للحفاظ عليها.

لقد كانت فرنسا وألمانيا متعاديتين لسنين طويلة إلاّ أنّ ذلك لم يمنعهما من الانضمام لدول أوروبيّة أخرى بهدف بعث مشروع طموح للتوحيد. وبعد أن تمّ انجازه، لم يقم هذا المشروع بمحو كلّ أثار الحقد والعداء في صفوف المشاركين كما لم تكن استمراريّته رهينة الاتفاق المتواصل بين

٢٧ – هناك من يسرّ أنّ بعض العرب يكنّون حقدا تجاه البعض الآخر لأسباب سياسية أواديولوجية إواقتصادية اودينية وان هذا الإحساس يعرقل الوحدة اوحتى التعاون بينهم.

٢٨ – أسست الجمهورية العربيّة المتحدة المتكوّنة من مصر وسوريا، وانضم اليها اليمن الشمالي ليكوّنا الأمم العربية المتحدة وبقي هذان الإتحادان قائمان الذّات من ١٩٥٨ الى ١٩٦١. اما محاولات التوحيد الأخرى فكانت معظمها نتيجة مبادرات قامت بها ليبيا. فاتحاد الدّول العربية المتكون من ليبيا ومصر وسوريا قد تأسّس رسميا في غرّة جانفي ١٩٧٢ ولكنّه لم يطبّق إطلاقا. أما مشروع الإندماج السياسي الكامل بين ليبيا ومصر فقد تمّ التخلي عنه بعد زيارة انور السادات الى القدس المحتلة وامضاء معاهدة الصلح بين مصر وإسرائيل سنة ١٩٧٨. وقد وقع الإعلان عن الوحدة بين ليبيا وتونس في أوائل سنة ١٩٧٤ ولكن وقع إلغاؤها من الرئيس التونسي بعد يومين فقط. وقد قامت معاهدة وجدة بين ليبيا والمغرب سنة ١٩٨٤ بتوحيد البلدين، لكن المشروع قد اضمحلّ في سنة ١٩٨٦. أمّا سوريا فهي نظريا وليس تطبيقيا، متحدة مع ليبيا الى يوم الناس هذا وذلك إثر توقيع معاهدة سنة ١٩٨٠، كما انها ارتأت في وقت من الأوقات التوحيد مع الأردن والعراق

الأعضاء حول جميع المسائل. وبالتالي حتى ان وجدت عقبات تعيق مسارٍ توحيد العرب واندماجهم، فإنّه لا يمكنها - ولا يجب - أن تعتبر حاجزاً مطلقاً. إلاّ أن هذا النوع من الآراء اوالرُّؤا يحتاج لترويجه الى اشخاص لهم نفس الجرءة ونفس التفاني الذين تحلّى بهما جان موني Jean Monet أو روبرت شومان Robert Schumann الّذان نادا ببعث وحدة اوروبية تشمل فرنسا والمانيا في وقت كانت الكراهية بين هذين البلدين على اشدّها ، أو بالاحرى، ما نحتاج اليه هوالسماح لمثل هؤلاء الرّواد (وانهم لموجودون بيننا!) ان ينشروا وجهات نظرهم بحريّة وان يناضلوا في سبيل تطبيقها إلى الواقع.

٣ - القبائل والدّول والأمّة

يرى بعض المحلّلين والمختصين أنّ أحد أكثر المشاكل تعقيدا في العالم العربي هي هيمنة ما يسمّيه علماء الأنثروبولوجيا والاجتماع بـــ «القبليّة». لقد كانت الوحدة الأساسية التي تكوّن التنظيم الاجتماعي قديما تتمثّل في ما يسمّيه العرب بالقبيلة أو العشيرة، أي سلالة نفس الأب، وكلّ قبيلة يرأسها عرش. وإمتداد لذلك، يشكل الناس الذين لهم نفس سلسلة النسب، أو سلالة نفس الأجداد، قوما أو أمّة. وبما أنّ العرب كانوا بدوا رحّلا، فإنّ التراب لم يمثّل عنصرا هامّا من هويتهم الاجتماعية. ولذا، فإنّ مصطلح «الوطن» الذي يشير في أيامنا هذه الى البلد الأمّ ويرمز الى الشعور العاطفي والمؤثر بالوطنيّة، قد كان يعني في السابق مكان الإقامة فقط. إنّه لمن الأهميّة بمكان أن نذكّر بأنّ مصطلح «الأمّة» الّذي تقع ترجمته دائما بـــ «Nation» والّذي كان يستعمل للإشارة إلى العرب أو المسلمين، لا يعني في العربيّة سوى مجموعة من الناس أو أناسا من نفس الجيل وهو يستعمل كمرادف لمصطلح «الوطن».

وبالتالي، فإنّه بالنسبة لمعظم العرب كانت القبيلة هي المرجع الاجتماعي الأساسي، فهي تتحكّم في ولائهم وهم يعيشون ويموتون من أجلها. وهذا ما جعل علماء الاثنولوجيا والمستشرقون القدامى يصفون المنطقة بأنّها أراض تسكنها قبائل تجوب الصحراء. وعندما قدم الأوروبيون الى هذه المنطقة، كان عليهم التعامل مع زعماء هذه القبائل. وفي فترة ما ولأسباب

إداريّة، أصبح من الضروري رسم حدود للتمييز بين الأقطار التي سوف تمارس فيها السلطة السياسية. وعندما تحصلت هذه الأقطار على استقلالها، حيث كان معظمها قد أنشئ عن طريق القوى الاستعماريّة، لم تحافظ هذه الدّول على حدودها الموروثة فحسب، بل إنها رفضت أيّة محاولة لتغييرها. ناهيك إنّ معظم الصراعات في المنطقة هي مرتبطة مباشرة بخصومات بين الدّول في خصوص الحدود التي رسمها المستعمرون.

ولما تحصلت هذه الأقطار على الاستقلال كان من أولويّات زعمائها خلق أمم من مائات القبائل والعشائر التي اصبحت تحت سلطتها وبعث روح الوطنية والقومية فيها، ولئن كان مذهب القوميّة أكثر انتشارا بين الزعماء الثوريين والعلمانيين من الزعماء المحافظين المتمسكين بالتقاليد. وفي غالب الحالات، بدأ الناس فعلا يتفاعلون مع الأمة الجديدة التي ينتمون اليها ويعيرون أهميّة للجنسية الّتي تمنحها إيّاهم الوثائق الرّسمية (جوازات السفر وبطاقات التعريف وشهادات الميلاد). لكن هذا لم يمحو أو يقلّل من تعلّقهم بقبيلة أو بمنطقة أو بطائفة دينيّة معيّنة.

لقد شكل ذلك مصدرا هامّا للإظطرابات في العالم العربي. ففي بعض البلدان تتمتع القبائل باستقلالية كبيرة وهي تطبّق قوانينها وأعرافها الخاصّة عوضاً عن قانون البلاد. وعلى سبيل المثال، تتحكم القواعد القبليّة في ممارسات مثل حزازة الدم والصّلحة والدّيّة على الرّغم من منع الحكومة الرّسمي للقتل. وينطبق هذا كذلك على الجرائم المتعلّقة بالشرف، بما في ذلك قتل النساء لحماية العرض. ففي عديد المناطق ان الرّجال الّذين يقتلون نسائهم «لحماية العرض» تقع دائما تبرئتهم في المحاكم ، هذا اذا تم عرضهم على العدالة.

إضافة إلى ذلك، تتسبّب القبليّة في إثارة مشكل تعدد وتضارب الولاءات. فمثلا في العراق ينتمي الرّفاعيون إلى الحديثيين اللّذين ينتمون بدورهم إلى التكريتيين، وكلّ هؤلاء سنّيون. لكن كيف ينظر الرّفاعي إلى السّنين الأخرين أو الشيعة أو الأكراد، وإلى أيّ مدى يعتبر نفسه عراقيّا أو عنصرا من عناصر الأمّة العربيّة أو الأمة الإسلاميّة؟.

يمكن لشخص معيّن يعيش في مجتمع سياسي حديث أن يتماثل مع عدّة مجموعات على أساس معاييرمتعددة ومختلفة قد تكون لها صلة بالعرق أو لون البشرة أو الثقافة أو اللغة أو المهنة أو السياسة. واذا تشكينا

ان هذه الرؤية نادرة عندنا، فمن واجبنا أن ندرك أنّنا لم نقم بالكثير في سبيل نشرها في مجتمعاتنا تغيير المواقف السلبيّة السّائدة عندنا بما فيها القبلية. ففي بعض البلدان توزّع السلطة والثروة والامتيازات والخدمات وغيرها على أساس الانتماء لقبيلة معيّنة. لذلك فإنّ من يتمتع بالسيطرة سوف يحاول الحفاظ عليها، ومن كان معزولا سوف يسعى لانتزاع السلطة ولمّا لم ينجح في ذلك سوف يعيد الدّورة كلّها من جديد.

لا بدّ من اجراء تغييرين اثنين. أوّلهما هو أنّ السلطة السياسية يجب أن يقع اكتسابها على أساس الرّضى الشعبي المصرّح بكلّ حريّة، مع ضمان عدم هضم الحقوق الأساسية للأقليّة بما فيها منحها فرصا من حين لآخر لتقوم بمساعي قصد تغيير الزعامة. وثانيا، يجب اعتماد أحكام تضمن أن لا توجد أيّة مجموعة أو تحالف يمتلك السلطة الى الأبد. وبالطبع فإنّ هذين التغييرين لن يؤدّيا في الواقع إلى الهدف المنشود المتمثّل في تساوي الفرص للحصول على السلطة. ففي العراق مثلا، يمثل الشيعة غالبيّة السكان، وبالتالي بامكان الانتخابات الديمقراطيّة منحها السلطة بصفة آلية عن طريق مكاتب الإقتراع. ولكن لا يوجد أيّ شيء غير طبيعيّ حول هذه المسألة. والكلّ يعلم أنّ الدّيمقراطيّة ترتكز على قانون العدد. لكن من المعلوم أيضا أنّ الدّيمقراطيّة تمنح ضمانات لحماية الأقلّيات من بطش الأغلبيّة. وهنالك أشكال من الضمانات أفضل من غيرها. وعلى سبيل المثال فالإجراء المتمثل في ضمان المناصب المحجوزة والحصص المقدّرة سلفا في الهياكل التمثيلية كالبرلمانات يجب تجنّبه لأنه يتسبّب في الانقسامات ويعرقل الجهود الرّامية لمنح السلطة على أساس معايير متنوعة. ويمكن اعتماد طريقة أفضل تتمثّل في إعداد ميثاق للحقوق أو مجموعة من الحقوق الدّستوريّة التي يجب أن يتمتّع بها كلّ مواطن مع الالتزام الجماعي الصارم باحترامها. لكن أفضل الحلول قد يكون جعل المواطنين يعتمدون طرقا أخرى للمُفاضلة اوالتفريق الاجتماعي social differentiation يقع من خلالها تحديد الهوية الفردية والجماعية ليس فقط اعتمادا على سمات فطريّة كالجنس واللّون والدّين ولكن كذلك على أساس ميزات وقع اكتسابها بواسطة الاختيار والجهد والمصلحة مثل التعلّم والعمل والمهارة والمؤهلات الذّهنية.

رابعاً
العقبات المحليّة للأمن

الى جانب المخاطر التي تهدّد الأمن البشري والتي تشترك فيها المنطقة بأكملها، هناك مخاطر أخرى لا توجد في جميع البلدان أو هي موجودة بدرجات متفاوتة من الحدّة. سوف تقع مناقشة صنفين كبيرين وهما: الإتجاهات الدّيمغرافية والحق في الخدمات الاجتماعية.

١ – الإتجاهات الدّيمغرافية

تفيد إحصائيات الأمم المتحدة ان مجموع السكان في العالم العربي سوف يصل الى أكثر من ٣٢٣ مليون نسمة مع نهاية سنة ٢٠٠٥، ليصل الى ٣٥٥ مليون سنة ٢٠١٠ و٤٥٥ مليون سنة ٢٠٢٥. وقد كان معدّل نسبة النمو بالمنطقة ٢,٧ بالمائة بين سنتي ١٩٧٥ و٢٠٠٠، وينتظر أن ينخفض الى ٢ بالمائة سنة ٢٠١٥ (انظر الجدول 4 والرّسم ١). وسوف تكون بلدان مثل تونس ومصر والمغرب قد انخفضت بنسبة نموّها الى ١,٥ بالمائة أو أقلّ، في حين ينتظر أن تواصل بلدان أخرى كاليمن وعمان والعربيّة السعوديّة في تحقيق نسب نموّ مرتفعة نسبيّا.

الجدول ٥: الاتجاهات الدّيمغرافيّة

الرتبة حسب دليل التنمية البشرية	البلد	مجموع السكان (بالملايين)			معدل النموالسنوي للسكان (٪)		سكان الحضر (٪ من المجموع)		السكان دون عمر ١٥ سنة (٪ من المجموع)	
		١٩٧٥	٢٠٠٠	٢٠١٥	١٩٧٥– ٢٠٠٠	٢٠٠٠– ٢٠١٥	١٩٧٥	٢٠٠٠	٢٠١٥	٢٠٠٠
٤٥	الكويت	١,٠	١,٩	٢,٨	٢,٦	٢,٥	٨٣,٨	٩٦,٠	٩٦,٩	٣١,٣
٤٦	الإمارات العربية المتحدة	٠,٥	٢,٦	٣,٢	٦,٦	١,٤	٦٥,٤	٨٦,٧	٩١,٦	٢٦,٠
٥١	قطر	٠,٢	٠,٦	٠,٧	٤,٨	١,٤	٨٢,٩	٩٢,٧	٩٥,٠	٢٦,٧
٦٤	ليبيا	٢,٤	٥,٣	٧,١	٣,١	١,٩	٦٠,٩	٨٧,٦	٩٠,٣	٣٣,٩
٧١	م.ع. السعودية	٧,٣	٢٠,٣	٣١,٧	٤,١	٣,٠	٥٨,٤	٨٦,٢	٩١,٠	٤٢,٩
٧٥	لبنان	٢,٨	٣,٥	٤,٢	٠,٩	١,٣	٦٧,٠	٨٩,٧	٩٢,٦	٣١,١
٧٨	عمان	٠,٩	٢,٥	٤,١	٤,٢	٣,٢	١٩,٦	٧٦,٠	٨٢,٦	٤٤,١
٩٧	تونس	٥,٧	٩,٥	١١,٣	٢,٠	١,٢	٤٩,٨	٦٥,٥	٧٣,٥	٢٩,٧
٩٩	الأردن	١,٩	٤,٩	٧,٢	٣,٧	٢,٥	٥٧,٨	٧٨,٧	٨١,١	٤٠,٠
١٠٦	الجزائر	١٦,٠	٣٠,٣	٣٨,٠	٢,٥	١,٥	٤٠,٣	٥٧,١	٦٥,٢	٣٤,٨
١٠٨	سوريا	٧,٤	١٦,٢	٢٣,٢	٣,١	٢,٤	٤٥,١	٥١,٤	٥٧,٩	٤٠,٨
١١٥	مص	٣٨,٨	٦٧,٩	٨٤,٤	٢,٢	١,٥	٤٣,٥	٤٢,٧	٤٥,٨	٣٥,٤
١٢٣	المغرب	١٧,٣	٢٩,٩	٣٧,٧	٢,٢	١,٥	٣٧,٨	٥٥,٥	٦٤,٤	٣٤,٧
١٣٩	السودان	١٦,٧	٣١,١	٤٢,٤	٢,٥	٢,١	١٨,٩	٣٦,١	٤٨,٧	٤٠,١
١٤٤	اليمن	٧,٠	١٨,٣	٣٣,١	٣,٩	٣,٩	١٦,٦	٢٤,٧	٣١,٢	٥٠,١
	العالم العربي	١٢٦	٢٤٦	٣٣٣	٢,٧	٢,٠	٤٠,٣	٥٢,٨	٥٩,٠	٣٧,٦

المصدر: برنامج الأمم المتحدة التنموي، تقرير النموّ البشري٢٠٠٢.

الرسم ٢: نسبة النموالديمغرافي ٢٠١٠-٢٠٢٥

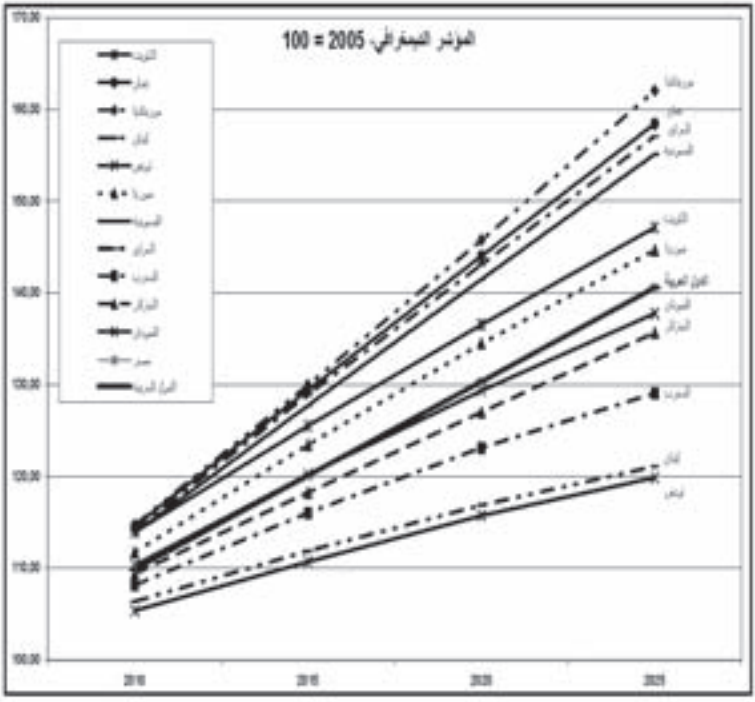

إن من أبرز خصائص السكّان هو صغر سنّهم، حيث لا يتجاوز عمر ٤٠٪ من السكان الخامسة عشر، كما لا يتوقّع أن تتغيّر النسبة كثيرا خلال السنوات القادمة. وإضافة الى ذلك فإنّ أغلب السكّان هم من السكان الحضر. وباستثناء مصر والسودان واليمن، تتجاوز نسب التحضر الـ ٥٠٪ وفي بعض الحالات ٩٠٪. ويتوقع أن تصل نسبة سكان الحضر في العالم العربي الى ٦٠٪ سنة ٢٠١٥.

هذه الأرقام تؤثّر بشكل كبير على الاقتصاد وعلى المجتمع. ويجب أن يواكب الدّخل القومي تزايد السّكان قصد الحفاظ على المستوى المعيشي، لكن ذلك لم يتحقق الى حدّ الآن. ففي الواقع، ان معدل الدّخل الفرديّ بالاسعار القارة قد انخفض خلال التسعينات في عدّة دول وركد في دول أخرى.

كما يتأثر مستوى العيش بسبب العدد الكبير للسكّان غير النشيطين. فمن جرّاء ارتفاع نسبة الشبان وعدم مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي يجد الكهول في العالم العربي أنفسهم مطالبين بكسب دخل كاف للاستجابة لطلبات السّكان الآخرين. وتزداد هذه المهمّة تعقيدا نظرا لأنّ الاقتصاديات الوطنيّة غير قادرة على توفير مواطن شغل كافية لتلبية كلّ الطلبات. إذ تتراوح نسب البطالة بين ١٥ و٢٥ بالمائة حسب الاحصائيات الرّسمية مع العلم أنّ النسب الحقيقية قد تكون أكبر في عديد الحالات، خصوصا اذا ما وقع أخذ البطالة الخفيّة بعين الاعتبار.

وفي صورة بقاء هذه الإتجاهات على حالها، سوف تجد عديد الدّول العربيّة نفسها أمام مشاكل خطيرة، وخاصّة تلك الّتي لا تملك موارد نفطيّة. وبالتالي فأنّ الجانب الأساسي للأمن البشري المتمثل في «التحرر من الإحتياج» سيظلّ صعب المنال.

والسعي وراء هذا الهدف يزداد صعوبة بسبب التحضّر المتكاثف . فعديد المدن العربيّة لا يمكن حاليّا إدارتها، حيث على سكّانها أن يتعاملوا مع عدّة مشاكل مثل المساكن غير الكافية وغير اللائقة ، رداءة الخدمات البلديّة، جميع أشكال التلوث، قلّة وسائل النقل العموميّة وكثرة الجرائم. ونتيجة لذلك، أصبحت المدن الأكثر معاناة من هذه المشاكل عبارة عن قنابل قد تتفجّر في أيّ وقت، وهي تمثّل أرضيّة مهيّأة لتعزيز الحركات المتطرّفة بعناصر جديدة من المشاة والانتحاريين.

٢ - حق العلاج والتعلّم

الجدول ٦: المصاريف الاجتماعيّة

	الانفاق العام على التعليم (٪ من الناتج المحلي الاجمالي)		الانفاق العام على الصحة (٪ من الناتج المحلي الاجمالي)		الانفاق العسكري (٪ من الناتج المحلي الاجمالي)		مجموع خدمة الدين (٪ من الناتج المحلي الاجمالي)	
	١٩٨٥-١٩٨٧	١٩٩٥-١٩٩٧	١٩٩٠	١٩٩٨	١٩٩٠	٢٠٠٠	١٩٩٠	٢٠٠٠
البحرين	٥,٢	٤,٤	–	٢,٦	٥,١	٤,٠	١٩٩	–
الكويت	٤,٨	٥,٠	٤,٠	–	٤٨,٥	٨,٢	–	–
الإمارات العربية المتحدة	٢,١	١,٧	٠,٨	٠,٨	–	–	–	–
قطر	٤,٧	٣,٤	–	–	–	–	–	–
العربية السعوديّة	٧,٤	٧,٥	–	–	١٢,٨	١١,٦	–	–
لبنان	–	٢,٥	–	٢,٢	٥,٠	٣,٦	–	١١,٠
عمان	٤,١	٤,٥	٢,٠	٢,٩	١٨,٣	٩,٧	٣,٥	٧,٧
تونس	٦,٢	٧,٧	٣,٠	٢,٢	٢,٠	١,٧	٧,٠	٩,٨
الأردن	٦,٨	٧,٩	٣,٦	٣,٦	١١,١	٩,٥	١١,٦	٨,٠
الجزائر	٩,٨	٥,١	٣,٠	٢,٦	١,٥	٣,٥	١٥,٥	٨,٤
مصر	٤,٥	٤,٨	١,٨	–	٣,٥	٢,٣	١٤,٢	١,٨
المغرب	٦,٢	٥,٣	٠,٩	١,٢	٤,١	٤,٢	٧,١	١٠,٠
السودان	–	١,٤	٠,٧	–	٣,٦	٣,٠	٦,٩	٠,٥
اليمن	–	٧,٠	١,١	–	٨,٥	٥,٢	٠,٤	٢,٦
موريطانيا	–	٥,١	–	١,٤	٣,٨	–	٣,٥	١٠,٧

المصدر: برنامج الأمم المتحدة التنموي، تقرير النموّ البشري٢٠٠٢.

على الرّغم من عدم وجود مشاكل صحّية كبيرة في العالم العربي، وفي غياب احصائيات موثوق بها حول الظروف الصحية لمختلف شرائح المجتمع، فان الأرقام المتوفرة تشير أن قطاع الصّحة لا يحظى بالاعتمادات الكافية، اذ انها تبيّن أنّ

معظم الدّول العربيّة قد أنفقت خلال التسعينات أقلّ من ٣ بالمائة من الناتج الدّاخلي الخام لكلّ منها على قطاع الصّحة (مقارنة بـــ٥ الى ٨ بالمائة في الدّول المتقدّمة، انظر الجدول ٦). لذلك فان المنطقة، باستثناء بلدان شمال إفريقيا، لازالت تحتاج الى جهود كبيرة في هذا المجال. لكن يمكن القول بأنّ الوضع الصّحي في المنطقة ليس مأساويّا.

ومن جهة ثانية، نجد التعليم في وضع أكثر تعقيدا. وبما أنّ التقريرالثاني للتنمية البشرية في العالم العربي قد خصّص برمّته لمعالجة هذه المسألة فلا فائدة في وصف الوضع بالتفصيل. يكفي أن نقول بأنّ الأميّة (اوعدم الإلمام بالقراءة والكتابة) لا تزال منتشرة وخاصّة في صفوف النساء، وأنّ التعليم الابتدائي للجميع يبقى هدفا صعب المنال بالنسبة لعديد البلدان، كما أن التعليم العالي لا يزال يعتبر ضربا من الكماليّات لا ينعم به سوى بعض النّاس. إضافة إلى ذلك، هناك ندرة ملحوظة في ميدان البحث والانتاج العلمي، وهو من الاسباب الرئيسية التي سوف تجعل العالم العربي يبقى مهمّشا في ظلّ الثورة العلمية والتنكولوجيّة المتواصلة. ونحن لا نشارك في انتاج المعارف فحسب، بل إنّنا غالبا ما نكون غير قادرين على استغلال المعارف التي انتجها الآخرون. فكيف يمكن لشخص أن يستعمل الانترنت مثلا، اذا كان لا يجيد القراءة والكتابة، من دون أن نذكر أنّ ليس له الموارد الكافية لإقتناء حاسوب؟ انّه لا يمكن تحقيق الأمن البشري من دون توفّر أدنى الظروف الصّحيّة والمعايير التربويّة.

لكن هنالك مسألة تكتسي أهميّة خاصّة. فمهما تكن حدّة المشاكل الاجتماعية في المنطقة، فإنّ ضحايا تلك المشاكل غالبا ما يكونون من جنس الإناث. فهناك عدد كبير من النساء اللاّتي لا يتمتّعن بالعلاج المناسب قبل الولادة وبعدها، ولسن محاطات بعاملين صحيين مهرة عند الولادة ويفارقن الحياة عندما يضعن أولادهن (إنّ نسبة وفيات الأمومة بين ١٩٨٥ و١٩٩٩ تراوحت من ٣ لكلّ ١٠٠٠٠٠ مولود حيّ في الإمارات العربيّة المتحدّة الى ٥٥٠ في السودان).

أما عن التعليم، فإنّ الأميّة متفشيّة بصفة أكبر بكثير في صفوف النساء. ونسبة الحضور والتسجيل بالمدرسة أقلّ في صفوف البنات في كلّ المستويات التعليميّة، كما أنّ البنات اللاّتي تغادرن المدرسة أو ترسبن هنّ أكثر من الأولاد.

هذان مظهران فقط من مظاهر المشكل الأكثر تعميما ألا وهو التمييز ضدّ العنصر النسائي الّذي يحدق بالدّول العربيّة والّذي يمثل حاجزا كبيرا أمام ضمان الأمن البشري لجميع المواطنين. ولا يمكن لأي مجتمع أن ينتظر تحقيق تقدّم في أيّ قطاع إذا كان يقصي نصف أعضائه من المشاركة في الجهود المشتركة التي ترمي الى تحقيق ذلك الهدف.

القسم الثاني
الأمن البشري بالعالم العربي
الوضع الحالي والتوقعات المستقبليّة

مكونات الأمن البشري

اذا ما تمّ إعداد مؤشر للأمن البشري فسيتبيّن حتما أنّ العرب كمجموعة يتمتّعون بالأمن أكثر من المجموعات الأخرى. الاّ أنهم يواجهون اليوم، وسيواصلون مواجهة عدّة مخاطر أخرى في المستقبل. وبعض المخاطر هي خاصّة بالزمن الحاضر، ولو ان ضحاياها العديدة بقيت مهملة وتحولت الى مجرّد احصائيّات. والبعض الآخر هو أكثر بعدا ولكن تبقى لآثارها نفس الدّرجة من الحتميّة والحدّة. وحسب ما يقترحه تايلر أوين، ستقع مناقشة أربع من مكوّنات الأمن البشري وهي: حماية السلامة البدنيّة للبشر، وتوفير الخدمات الضروريّة لتلبية حاجياتهم المادّية وغير المادّية، وتمكين الأفراد من التأقلم مع الأوضاع الحرجة المحتملة والطارئة التي تهدّد بقاءهم على قيد الحياة، وضمان المشاركة في العمليات الضرورية للتخطيط لسلامة الفرد والمجموعة ومراجعتها وتحقيقها والنهوض بها.

أولاً
المحافظة على السلامة البدنيّة

تنشأ المخاطر التي تهدّد الحياة في العالم العربي عن عدّة أسباب. يمكن للفرد أن يموت بسبب نقص في الغذاء أو المرافق الصّحيّة أو الخدمات الأخرى الّتي من دونها لا يمكن للحياة أن تستمر، وستُناقش هذه المخاطر في الجزء الموالي. كما يمكن للفرد أن يموت جرّاء أعمال عنف اقترفها أشخاص آخرون يتصرّفون في نطاق هويّات متعددة ولأسباب مختلفة. وتشمل أشكال العنف الحروب الدولية والأهليّة والثورات والإغتيالات. لكن بعض الأعمال قد تؤثر في العقل والبدن في نفس الوقت دون التسّبب في «الضرر المجحف» أي في تدمير الشخص من الناحية البيولوجيّة. ولذا يجب اعتبار الأشكال الأخرى من العنف مثل التعذيب، والإيقاف العشوائي والتعدّي على السرّية والتحرّش والترصّد الى جانب السّطو والتحيّل والابتزاز والرّشوة كأخطار تهدّد الأمن البشري. وسيقع في ما يلي الحديث عن كلّ شكل من أشكال العنف هذه.

١ – المخاطر الخارجيّة للأمن البشري

لم يكن علم السياسة الجغرافية قبل عشرين أو ثلاثين سنة كما هو عليه في بداية القرن الواحد والعشرين. ويتعيّن على العرب أن يتمعّنوا في تشكيل المشهد العالمي بتدقيق كبير واستبصار اكبر لتحديد من سيقع احتسابه كشريك في البحث عن الأمن ومن بإمكانه أن يمثّل خطرا عليهم. وفي الوقت الحاضر، يمكن اعتبار إسرائيل خطرا على العرب وكذلك الولايات المتحدة. لكن لا يجب اعتبار هذا الوضع مستمرا على الدّوام، بل بالعكس، يجب بذل كل الجهد في سبيل وضع حدّ للصرّاعات والعداءات مع هذه الدّول أو دول اخرى. ويتعيّن أن يُعتبر التعاون السلمي كمبدئ لكن يتعين على الأطراف المقابلة الاّ تخلط بين الصداقة والخضوع. وفي نفس

الوقت يجب على الطرف العربي الاّ يُحوّل وجود واستمرار هذه المخاطر الى تعلّة لتجاهل او لإهمال مخاطر اخرى تهدد الأمن والتي ليست مرتبطة مباشرة بإسرائيل أو بالولايات المتحدة.

٢ – المخاطر الدّاخليّة للأمن البشري

إن الأمن في تعريفه التقليدي هو أمن الدّولة وهو يعني حماية البلاد من كلّ الأخطار المتأتية من الخارج، مثل الهجمات الخارجيّة أو الاحتلال. ومن ناحية ثانية، يشمل الأمن البشري المخاطر الخارجيّة والدّاخليّة لكن المُشار إليه ليست الدّولة بل البشر. وجرت العادة ان تُعتُبرَ الدّولة أهم ضامن للأمن ضدّ المخاطر الخارجيّة. وبالنسبة للأمن البشري، تواصل الدّولة لعب نفس الدّور وهذا امر طبيعي ومعقول، اذ انه لا يمكن للناس أن يشعروا بالأمان إذا ما هدّدتهم قوى خارجيّة أو استعملت القوّة ضدّهم. ولكن خلال تأديتها لواجب توفير الحماية قد تتحوّل الدولة إلى خطر يهدّد أمن مواطنيها. فقد يفرط اصحاب السلطة السيّاسية ومراقبو الاستعمال الشرعي للقوّة في استغلال إمكانياتهم وقد يستعملوها لأغراض غير شرعيّة. وفي الأنظمة الدّيمقراطية يتمتّع المواطنون بوسائل لمقاومة هذه الممارسات.

لكن هذا ليس الحال في العالم العربي حيث غالبا ما تقع الموازنة بين الأمن القومي وأمن نظام الحكم، وحيث الاختلافات والكراهية بين الزعماء تتحوّل الى عداء وصراعات بين الشعوب. فعدّة أحداث مثل حملات تشويه السّمعة، ومقاطعة الملتقيات الدّولية، والأعمال الفظّة، وإغلاق الحدود، وطرد الزّوّار، وتعبئة الجنود، والتسلّح والحرب أصبحت شيئا عاديّا في المنطقة. وبصفة تكاد تكون منتظمة يقع اشعار العرب أيّ عرب آخرين يجب اعتبارهم أعداء وأيّ دول عربيّة ليس مسموحا لهم بزيارتها وأيّة صحف عربيّة أو محطات تلفزيونيّة تقوم بترويج حملات عدائية ضدّهم؛ ونادرا ما يقع طرح أسباب ومدى صحّة هذه القرارات على مائدة النقاش العلني.

كما تجري في بعض البلدان حملات مستمرة تستعمل اثناءها وسائل 'قانونية, مثل الإيقاف والمحاكمة واخرى اكثر نجاعة – وكلها ترمي الى التخلّص من «الأعداء الدّاخليين» والأفراد والجماعات المتهمين بالتخطيط ضدّ الأمن الوطني والّذين يحاولون الاستحواذ على السلطة بطريقة غير شرعيّة، والتواطئ مع الأعداء وخيانة الأمّة وجرائم أخرى، في حين أنّ التهمة الوحيدة التي يمكن نسبها الى هؤلاء الأفراد أو الجماعات هي التعبير عن آرائهم أو طلب أكثر احترام لحقوقهم المدنية والانسانيّة.

وقد كان الملاحظون الأجانب على علم بعدم احترام حقوق الانسان في العالم العربي. وعندما شاركت عديد الدّول العربيّة في ندوة برشلونة سنة ١٩٩٥ التي دعا الى انعقادها الاتحاد الأوروبّي والتي مثلت بداية للشراكة الأوروبية المتوسطيّة (عرفت فيما بعد بعملية برشلونة)، قامت بتوقيع البيان الختامي الذي يقر بأنّ الدّيمقراطيّة واحترام حقوق الانسان **أمران ضروريّان** للشراكة. ومنذ ذلك الحين ظلّ الاتحاد الأوروبي ينادي بتطبيق الشركاء العرب لهذا الالتزام. لكنّ هذه النداءات لم تسفر عن أيّة نتيجة وبالتالي انقطع الحوار السياسي تقريبا داخل الشراكة الأورومتوسطيّة ودخلت عملية برشلونة في مأزق. وإثر أحداث ١١ سبتمبر تزايد رفض العرب لإجراء إصلاحات سياسيّة حيث كانت عديد الدّول ترى أنّ الإنفتاح السياسي سوف لن يقوم سوى بفسح المجال للأنظمة المتطرّفة لامتلاك السلطة.

في بادئ الأمر، قبل الاتحاد الأوروبي هذا العذر، ولكنّه قام بوضع مسألة الإصلاحات السياسية ثانية وبأكثر إلحاح على جدول أعمال العلاقات الأوروبيّة المتوسطيّة وذلك من خلال سياسية الجوار الأوروبي (ENP) التي أعلنها مؤخرا. ومباشرة إثر ذلك تقريبا، قامت الولايات المتحدة من جهتها بإعلان مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط (MEPI) بهدف تشجيع العرب على إجراء إصلاحات سياسيّة.

وفي الأثناء، اصبح سجلّنا في مجال حقوق الإنسان سّيء السمعة في كل الأنحاء الى حدّ أنّ الجهات الرّسميّة نفسها

لا تستطيع نفي ذلك. وقد أصبحت الآن بعض العبارات مثل «الإصلاح السياسي» و«احترام حقوق الإنسان» جزءا من الخطاب الرّسمي للجامعة العربيّة وللعديد من الدول الأعضاء. إلاّ أنّ التصاريح التي تحثّ على المضي قدما في سبيل إجراء الإصلاحات تنطوي على تحرزات تثير الإنشغال. فعلى سبيل المثال يقال بأنّ إجراء الإصلاحات يجب أن يتمّ بصفة تدريجيّة وبنسق بطيء وأنّ هذه الأصلاحات يجب أن تكون خاصّة «بالثقافة العربيّة» وأنّه لا يجب اعتمادها تحت أيّ ضغط من الخارج.

كلّ هذه النقاط قابلة للنقاش – ولا احد ينفي ذلك. لكن يجب علينا أن ندرك أنّ بعض المفاهيم مثل السّيادة، وعدم التدخل في الشؤون الدّاخليّة، والخصوصيّة الثقافية، لم تعد تُعرف مثلما كان الأمر قبل بضع سنوات، والأهمّ من ذلك هو أنّه لم يعد بالإمكان استعمالها كوسائل تحول دون اهتمام المجموعة الدّوليّة بما يجري في أيّ مكان من العالم. وبوصفنا عربا ومسلمين فإنّه يحق لنا الدّفاع عن القيم والأفكار التي تحدّد هويتنا، وأن نبتعد عن المبادئ والممارسات التي نعتبرها مُنفرة أو مزعجة. لكن هذا لا يعني أننا نبقى متقوقعين وأن نرفض أيّة إمكانيّة للتأقلم مع وجهات نظر أخرى. واذا كان لابد من القيام بعمليّة إصلاح، فمن الأفضل لنا أن نكون أصحاب المبادرة وأن نعلن ملكيتنا للعمليّة منذ البداية. وبذلك يكون البديل هو أن يبحث الاتحاد الأوروبي و/أو الولايات المتحدة عن محادثين آخرين تقوم معهم بالبحث في إمكانيات لإجراء الإصلاحات. وعلى الرّغم من أنّ الموقف الرّسمي لأوروبا وأمريكا هو عدم فرض أيّ تغيير، يبدو أنّهما حريصان على تحقيق هذا الإصلاح. ولقد أتت مؤخرا إشارة بما يمكن أن يحدث في شكل توصيات أصدرها فريق العمل الأوّل للـــ EuroMeSCo (شبكة معاهد متوسّطيّة للبحث) التي تضمّنت التقرّب من «المجموعات الإسلاميّة الاعتداليّة» في العالم العربي حيث يقع إعتبار هذه

المجموعات أكثر قدرة على تطبيق الإصلاحات بالمنطقة.[٢٩] ولا يهمّ إن كان هذا التوجّه صائبا أم لا، أو إذا كان الاتحاد الأوروبي سوف يتّبعه ام لا. المهم هو الاّ نترك المبادرة للآخرين لأن اية سياسة تُقرّر خارج المنطقة سوف لن تعكس وجهة نظر العرب.

ان في الإعادة إفادة: لذلك أُجازف بتكرار ما قُلته سابقا وهو ان العرب في حاجة الي إعادة تنظيم ديارهم لتقليص ما اصابتها من فوضى، وقد قامت بعض الحكومات باتخاذ تدابير لإصلاح التجاوزات الماضية ومنع تكرارها، وعلى الحكومات الأخرى أن تنسج على نفس المنوال. إنّه لا يوجد تبرير لخوف المواطنين العرب من حكّامهم أو مؤسسّاتهم أو إخوانهم المواطنين، ولا لإعتقاد الحكام بأنهم في غنى عن استشارة المواطنين وعن موافقتهم، ولا تبرير لقيام المؤسّسات بخدمة المصالح الخاصّة، ولا لقبول المواطنين بالعيش تحت أيّة سلطة ما عدى سلطة القانون. وفي كلمة، لكل عربيّ الحق ان يعيش بعيدا عن الخوف.

٢٩ – انظر Promoting Democracy in the EMP - Wich Political Strategy?
Working Group I Third Year Report. Lisbon: EuroMeSCo Secretariat, Nov. 2004

ثانياً
توفير الحاجيات الأساسيّة

الجدول ٧: مؤشرات التنمية البشرية

	متوسط العمرالمتوقع لدى الولادة (بالاعوام) ٢٠٠٠	نسبة الامية لدى البالغين (٪ من عمر ١٥ وما فوق) ٢٠٠٠	مجموع نسب الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي (٪) ١٩٩٩	الناتج المحلي الاجمالي للفرد (معادل القوة الشرائية بالد ولار الامريكي) ٢٠٠٠	دليل متوسط العمر المتوقع	دليل التعليم	دليل الناتج المحلي الاجمالي	قيمة دليل التنمية البشرية ٢٠٠٠
البلدان النامية	٦٤,٧	٧٣,٧	٦١	٣ ٧٨٣	٠,٦٦	٠,٦٩	٠,٦١	٠,٦٥٤
البلدان المتخلفة	٥١,٩	٥٢,٨	٣٨	١ ٢١٦	٠,٤٥	٠,٤٨	٠,٤١	٠,٤٤٥
الدول العربية	٦٦,٨	٦٢,٠	٦٢	٤ ٧٩٣	٠,٧٠	٠,٦٢	٠,٦٤	٠,٦٥٣
شرق آسيا و المحيط الهادي	٦٩,٥	٨٥,٩	٧١	٤ ٢٩٠	٠,٧٤	٠,٨١	٠,٦٣	٠,٧٢٦
أمريكا اللاّتينيّة والكرايبب	٧٠,٠	٨٨,٣	٧٤	٧ ٢٣٤	٠,٧٥	٠,٨٤	٠,٧٢	٠,٧٦٧
جنوب آسيا	٦٢,٩	٥٥,٦	٥٣	٢ ٤٠٤	٠,٦٣	٠,٥٥	٠,٥٣	٠,٥٧٠
إفريقيا السوداء	٤٨,٧	٦١,٥	٤٢	١ ٦٩٠	٠,٤٠	٠,٥٥	٠,٤٧	٠,٤٧١

المصدر: تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٣.

يحتاج الإنسان للغذاء والماء ليعيش. ولا يمثل الجوع والعطش حاليا مشكلا كبيرا في العالم العربي. لكن نظرا لقلّة الأراضي الصالحة للزراعة والأمطار، فإنّ الإنتاج الفلاحي غير كاف لتلبية كلّ حاجيات المنطقة وتجد أغلب الدّول نفسها مضطرّة لاستيراد كميّات متفاوتة الأهميّة من المواد الغذائية لإطعام سكّانها.

وبطبيعة الحال فإنّ الإكتفاء الذّاتي ليس أمراً ضرورياً لتحقيق الأمن طالما وُجد المال والمزوّدون. لكن يمكن اعتبار الغذاء كمادة استراتيجية لأن التبعيّة للمزوّدين الأجانب يشكّل خطرا محدقا بالأمن البشري. ومن هذا المنظور، ليست آفاق المنطقة مشرقة[٣٠]. فإنّ التصحّر يقلص من حجم وإنتاجية الأراضي الصالحة للزراعة في عديد الجهات، كما أن جودة كميات المياه العذبة في تقهقر بسبب التلوث والطلبات المتزايدة والتبذير.

إنّ تأثيرات هذه المشاكل على الأمن البشري معلومة، ولقد تنبأ العلماء بتطوراتها المستقبلية. فهناك، مثلا، عديد المعاهد بالعالم العربي تقوم بدراسة المناطق القاحلة مع وجود منظمة جهويّة واحدة على الأقل تختصّ في مقاومة التصحّر. وفي ما يخص قلّة المياه العذبة فإنّ منظمة الأغذية والزراعة (FAO) منكبّة على دراسة المشكل منذ سنين كما أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ٢٠٠٣ السنة الدولية للمياه العذبة.[٣١] إذا فإن كلاّ من المجتمع العالمي والعالم العربي واع بهذه المشاكل البيئية، وبالتالي المطلوب الآن هو اتخاذ إجراءات إصلاحيّة سريعة لوضع حدّ لإستنزاف وخسارة الأراضي والموارد المائية، وإجراءات وقائيّة حتى يضمن

٣٠ – لمزيد من التفاصيل انظر البشير شورو

..Implications of declining food supplies: food security vs. market economy.. In: Hans Günter Brauch, Antonio Marquina, Mohammad El-Sayed Selim, Peter H. Liotta and Paul Rogers (eds), 2003, *Security and Environment in the Mediterranean – Conceptualising Security and Environmental Conflict*. Berlin, Springer-Verlag, Chap. 47, pp. 827–42. (Hexagon Series No. 1; Collection STRADEMED No. 16.)

٣٠ – لمزيد من التفاصيل انظر البشير شورو

Water resources in the Mediterranean Shortage, access management, potential risks or security issues" in NATO» Defense College (ed.), Gestion des ressourrces naturelles et questions de sécurité en Méditerranée. Rome: NATO Defense College, 2004, pp. 69 - 93.

للأجيال القادمة إمكانية إنتاج كل حاجياتها الغذائية أو على الأقل إنتاج اكبر كمية ممكنة.

إن حياة المرء قد تتوقف ليس فقط بسبب الجوع والعطش، وإنما ايضا بسبب المرض. وبالتالي فإنّ الأمن البشري يعني أن يطمح كلّ شخص إلى التمتع بحياة طويلة وبصحّة جيّدة. وقد حقق العالم العربي في هذا الصّدد إنجازات ملحوظة. فقد ارتفع متوسط العمر المتوقع لدى الولادة، حسب تقرير التنمية البشرية (HDR) للعام ٢٠٠٤، من ٥١,٩ سنوات في الفترة المتراوحة بين ١٩٧٠ و١٩٧٥ الى ٦٥,٩ سنوات بين ١٩٩٥ و٢٠٠٠ (الجدول ٧ يبين ان متوسط العمر المتوقع لدى الولادة في العالم العربي كان ٦٨,٨ سنة في عام ٢٠٠٠، وهو ثالث احسن مستوى في المناطق النامية). ولقد كان الإحتمال لدى الولادة بالبقاء على قيد الحياة حتى ٦٥ عاما بين ١٩٩٥ و٢٠٠٠ يتراوح بين ٧١,١ بالمائة بالنسبة للنساء و٦٤,٩ بالمائة للرّجال.

أمّا بالنسبة لعدد الأطباء لكلّ مائة ألف شخص فقد تراوح خلال فترة ١٩٩٠-١٩٩٩ بين ٢١٠ في لبنان و٢٠٢ في مصر و٧٦ في تونس و٤٦ في المغرب (مقارنة بـ ٥٥٤ في إيطاليا ولكن ١٦٤ بالمملكة المتحدة). ومن ناحية أخرى لم تتغيّر نسبة الإنفاق على الصحّة من الناتج المحلي الإجمالي بصفة كبيرة بين سنتي ١٩٩٠ و١٩٩٨ (وهما السنتان اللّتان يقدّم عنهما تقرير النمّو البشري إحصائيات)، وتراوحت بين واحد وثلاثة بالمائة. ومن الصّعب التعليق على هذه المعلومات ولكن بصفة عامّة لا يبدو أنّ العالم العربي يعاني من مشاكل صحّية معيّنة أو هو مهدّد بها.

إلاّ أنّه مثلما يؤكد تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٢ «لا يُقصد بنوعية الحياة الجانب المادي منها فقط، فعناصر مثل الحرية والعدالة والمشاركة اضحت جزءًا لا يتجزا من شروط الحياة اللائقة للإنسان».[٣٢]

إنّ أكثر ما يحتاج اليه العالم العربي هو هذه الأبعاد اللاّمادّية. قد يكون صحيحا أنّ المواطن العربيّ العاديّ يشعر بكونه محظوظا

٣٢ - تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٢ ، ص. ١١١.

للبقاء على قيد الحياة رغم المخاطر المحدقة به. ولكنه ليس سعيدا بحياته كما ينبغي. ولا توجد الكثير من الدراسات العلمية الّتي تقيّم على أساس معايير مضبوطة نظرة الرجال والنساء العرب للحياة، لكن الملاحظات العادية والتقارير الانطباعيّة تشير الى أنّ الشعور العام «بالقلق والحيرة» قد تفشّى في المجتماعات العربيّة. وبإمكان الملاحظ المتمّعن أن يرصد عدّة مؤشرات تؤكد هذا الشعور. وباختصار، يمكن القول بانّ المشكل الأساسيّ الّذي يواجهه العرب حاليّا يتلخص في أنّ الدّولة أصبحت أهم خطر يهدّد الأمن البشري. إذ أن عددا كبيرا من العرب ينتمون الى «عامّة الناس [الّذين] يجدون حياتهم مهدّدة لأنّ حكوماتهم لا ترغب في حمايتهم أو لا تقدر عليها».[٣٣] ورغم انه لا يوجد سوى القليل من العرب – باستثناء الفلسطنيين والعراقيين – المعرّضين لأخطار مباشرة تهدّد سلامتهم البدنية أو لمشاكل اقتصادية واجتماعيّة معقدة، فانّ معظمهم يشاهدون كرامتهم وقيمتهم البشريّة وحقوقهم الإنسانية وحرّياتهم الأساسية منتهكة بصفة يوميّة من قبل مؤسّسات وأفراد، بما فيها قوات «الأمن»، الّتي تعمل باسم السلطات السياسية القوميّة وتطبّق تعليماتها.

لقد قدّمت العديد من التقارير والكتب والمقالات والشهادات وصفا دقيقا للمعاناة الّتي يشهدها العرب منذ عشرات السّنين. وفي بعض البلدان وقع الاعتراف بوجود مثل هذه الممارسات وتقديم وعود باتخاذ اجراءات تضع حدّا لها، لذلك لا فائدة في تعداد أو وصف هذه الممارسات، فالأهم من ذلك هوالتركيز على ما يجب فعله لجعل العرب يتمتعون بكلّ أشكال الأمن البشري – تلك المتعلّقة بسلامتهم البدنيّة والنفسيّة أو بمشاعرهم.

قيل الكثير عن الأصوليين وأعمالهم وأفكارهم. ومؤخرا انطلق نقاش حول مدى تمثيل الحركات الإسلاميّة للمسلمين بصفة عامّة. غير أن هذا لا ينفي أنّ الحركات الإسلاميّة المتعصيّة قد

٣٣ – الهيئة الدّوليّة للتدخل ولسيادة الدّول، The Responsibility to protect. أوتاوا : المركز الدولي للأبحاث التنموية (International Development Research Center)، ٢٠٠٠، ص ١١.

حظيت ولا تزال بدعم كبير من الشعب العربي، على الرّغم من التصريحات المعاكسة الّتي تقوم بها الحكومات العربيّة وخاصّة بعد أحداث ١١ سبتمبر. وعلى عكس التصريحات الرّسميّة أيضا، فإنّ السبب الرّئيسي لهذا الدّعم ليس نزعة العامّة للمحافظة أو لمناصرة الظلاميّة، بل لان الجماعات الإسلامية هي من أقدم وابرز منتقدي الأنظمة الحاكمة، كما أنها من الحركات النادرة التي لم تشتريها الأنظمة. وقد تمكّنت هذه الحركات الإسلامية في بعض الحالات من فرض إصلاحات سياسية على حكوماتها ثمّ أصبحت أهمّ منتفع منها. ولعلّ الجزائر أفضل مثال لذلك. ومن المسلّم الآن هوأن التصويت لفائدة الإسلاميين كان بلأساس تصويتا احتجاجيّا، وأنّ المقترعين كانوا شاكرين لأنه أتيحت لهم الفرصة لإجراء اقتراع حقيقي.

إنّه لمن المحتمل جداً أن يكون لباقي العرب نفس الشعور. فمنذ ثلاثة عقود تقريبا بدت إشارات واضحة بأن الشعوب غير راضية عن حكّامها. وكان التظاهر في الشوارع الطريقة الوحيدة التي تعبر من خلالها عن عدم رضاها. وفي غالب الأحيان كان رد الفعل للأنظمة الحاكمة يتمثل لا في السّماح بمشاركة أكبر في الحياة السّياسية وإنّما في تشديد الاضطهاد. هذا ما تسبب في انطلاق دوّامة من العنف والعنف المضادّ، وانتهاك لحقوق الانسان فمقاومته، واللّجوء إلى الإرهاب فقمعه. وكانت النتيجة أن أصبح الإرهابيون أبطالا وشهداء، ومن كانوا يقومون بتتبعهم وقمعهم أكّدوا صورة المستبدّين الّتي كانت تسند إليهم.

ويظهر عدم الرّضى عن السلّطة، حسب بعض المحلّلين، خاصّة كنتيجة للصعوبات الاقتصاديّة كما أنّ الفقر هو أمثل أرضيّة للتطّرف. إلاّ أنّ مثل هذه العلاقات السّببية ليست دائما حقيقية. إذ تبيّن أن عددا كبيرا من المتطرفين ينحدرون من الجامعات والقوّات المسلّحة والطبقة الوسطى وغيرها من الطبقات الاجتماعيّة الّتي لا تنتمي الى البروليتاريا (طبقة العمّال). وإضافة الى ذلك، رأى بعض علماء الاجتماع والسّياسة أنّ الفقراء يقضّون الكثير من الوقت في البحث عن الغذاء والبقاء على قيد الحياة حتى أنّهم لا

يجدون الوقت ولا الرّغبة في طلب الدّيموقراطيّة، في حين أن من توفّرت حاجياتهم الأساسيّة، وتلقّوا قسطا من التعليم وأتيحت لهم الفرصة للمطالبة بحاجيات غير مادّية – هؤلاء الناس يتطلّعون إلى احترام أكبر للحقوق والحرّيات السيّاسيّة. وعلى كلّ حال، هناك حقوق إنسانية أساسيّة يرغب الناس في التمتع بها بقطع النظر عن مركزهم الاجتماعي أو انتمائهم العنصري أو العرقي أو الدّيني. فكلّ الرّجال والنساء يكرهون فرض الأشياء عليهم أو التقليل من احترامهم أو شتمهم أو التمييز بينهم. وعندما يتجاهل أي نظام اجتماعيّ هذه القواعد الأخلاقيّة الأساسية فانه سينهار عاجلا أم آجلا.

ما انفكّ صبر الشعوب في العالم العربي ينفذ جرّاء تعامل الأنظمة الحاكمة معها كما لو كانت قاصرة، غير قادرة على التمييز بين ما يضرها وما ينفعها ولا على اتخاذ قراراتها بنفسها ولا على تقييم السياسات والسياسيين. إنها لم تعد ترغب – إذا فرضنا أنها رغبت سابقا – أن تعامل كما لو كانت أبناء أو حتى إخوانا لحكّامها فما بالك إن عوملت كخدمها. إن الشعوب تريد إعادة الأمور الى وضعها الطبيعي أي أن يعتبر الحكّام أنفسهم في خدمة الشعب الّذي يتمتع بكامل السيادة. كما أنّها لم تعد تقبل أن تكون ضحية لأحكام عشوائية يطبّقها كلّ شخص يتمتع بقدر من السلطة نظرا لوظيفته أو مركزه الاجتماعي، سواء كان شُرطيّا أو قاضيا أو نائبا في البرلمان أو حتى موظّفا. إنهم يريدون المساءلة (accountability)، أي الحق بأن يسألوا أيّ أحد السّؤال الّذي أصبح جزءا لا يتجزّء من الثقافة الشعبية: «من أين لك هذا؟». وفي كلمة، إنهم يريدون الحكم للشعب (*demos kratia*).

إن هذه الأحاسيس كانت موجودة في العالم العربي قبل أن تبدأ الولايات المتحدة أو أوروبا بالدّعوة الى إجراء إصلاحات سياسية بالمنطقة بوقت طويل. لكن بما أنهم قد بدؤا بهذه الدعوات فلا بد أن يسمح لهم بلعب دور في الحوار بين العرب حول كيفية الشروع في عمليّة الإصلاح. يجب اعتبار إصلاح النظام السياسي ضرورة أخلاقيّة ليس فقط من قبل الشعب، بل من قبل النخبة ايضا.

ولهذه النخبة، بمن فيها من زعماء سيّاسيين، مسؤولية أخلاقية أخرى تتمثّل في اعتبار أنفسهم مواطنين عاديين لهم نفس الحقوق والواجبات مثل غيرهم.

إنّ التحول ممّا هو موجود حاليّا الى ما تتطلّبه الأخلاق، والمسؤولية المعنوية والاجتماعيّة ليس بالأمر الهيّن. ولكنه يجب أن يتحقق، وسوف يتحقق والسؤال الوحيد المطروح هو ما إذا كان سوف يتحقق بطريقة سلميّة ومنظّمة مع تعاون وحماس جميع الأطراف المعنيّة، أو أنّه سوف يستوجب العداء والعنف والتدّخل الخارجيّ.

ثالثاً
التأقلم مع الأحداث المحتملة والطارئة

يُعتقد في العديد من الحضارات أن تعليم الإنسان كيف يصطاد هو أفضل من إعطائه سمكة. وفي افريقيا السّوداء تشمل طقوس المرور الى سنّ الرشد وضع المراهقين وحدهم لبضعة أيّام في محيط خطر حيث يحاولون البقاء على قيد الحياة. وبالنسبة لأغلب النّاس فإنّ الاعتماد على النفس ليس فقط شيئا ضروريّا للبقاء على قيد الحياة، بل هو أيضا إشارة الى أنّ الفرد يمكنه أن يكون مسؤولا عن سلامته وأن لا يكون عالة على مجتمعه، وبالتالي يُعتبر الإعتماد على النفس كفضيلة للفرد وللمجتمع. وهذا لا ينفي، بطبيعة الحال، التماسك والتضامن الاجتماعي، بما أنّ المجموعة تبقى مستعدة دائما لدعم الفرد عندما يكون غير قادر على تسديد كل حاجياته.

لكنّ التعصير (modernization) خلق حاجيات جديدة وجعل الحياة الإجتماعية أكثر تعقيدا. لقد وفّرت المدن فرصا وإمكانيات وخدمات لم تكن موجودة في الرّيف. واكتشف الناس أنّ المراكز الحضريّة تقدّم إمكانيات أكبر لحياة أفضل أي دخل أعلى وظروف سكن وعناية صحية وتربوية أفضل إلخ... إلاّ أنّ الإنتقال للعيش في المناطق الحضرية او ما يُسمى بالتحضّر (urbanization) تتطلّب إجراء تغييرات كثيرة في طريقة العيش. فالمقيم بالمدينة يجد نفسه محاطا بغرباء يتكلّمون لغة مختلفة ويتصرّفون بطريقة مختلفة كما أنّ لهم عادات وتقاليد مختلفة. كما استوجب اتباع طرق جديدة لتجاوز الخلافات، وتربية الأطفال وتعليمهم واستعمال واقتسام الأشياء. وغالبا ما تكون العلاقات الاقتصاديّة والاجتماعيّة منظّمة حسب قواعد غير مألوفة. كما لم يعد الاعتماد على النفس ممكنا أو مسموحا للحصول على أشياء أو خدمات معيّنة: ففي المدينة

ليس بإمكان الفرد أن يزرع غذاءه أو يربي دجاجه أو أبقاره، أو يعلم أطفاله أو يثأر لشرفه كما كان يفعل في قريته أو قبيلته.

عندما كانت البلدان العربيّة والإفريقيّة تحت سيطرة الاستعمار، لم تتمكّن سوى أقليّة من السّكان المحليين من الانتفاع بالخدمات الاجتماعيّة المتوفرة. وبعد الاستقلال، حاولت الحكومات اضافة خدمات جديدة وتوسيع مدى توفر الخدمات الموجودة. وقد وقع التركيز بشكل خاص على التعليم والصّحة ولكن السلطات العموميّة تدّخلت في عديد الميادين الأخرى كالتشغيل والإنتاج الاقتصادي والأنشطة الثقافيّة. وفي بادئ الأمر كان هذا التدّخل الكبير يُفَسّر بالحاجة لضمان التمتّع بالخدمات العموميّة لجميع المواطنين، لكنه ادى كذلك الى بعض انعكاسات سلبية. فقد أصبح المنتفعون في النهاية متوقفين على الدّولة في عديد الخدمات وشيئا فشيئا أصبحت الدّولة تعتبر تقديم هذه الخدمات جميلا تتوقّع من أجله شيئا من المكافأة في شكل تشكرات وولاء وتقدير. وفي نفس الوقت بدأ الناس يفقدون روح الإتكال على النفس والمبادرة والمثابرة. وأصبحوا متعوّدين على فكرة أنّه بالإمكان «الرّكوب مجانا» أو الحصول على الأشياء دون جهد أو تضحية. ولقد تفشّى هذا السلوك سريعا داخل المجتمعات بما أنّه أصبح من الواضح أنّه يمكن الحصول على نتائج أفضل وأسرع بواسطة «العلاقات» والإمتثال للسلطة عوضا عن الجدارة والعمل الجادّ.

كلّما أثبتت الدّولة قدرتها على الاستجابة لحاجيات الشعب، أصبح تدّخلها في معظم مجالات الحياة مقبولا في أغلب البلدان النامية بما فيها بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا. وكانت الدّول قادرة على لعب دور المزوّدين دون استخلاص الضرائب طالما توفرت لديها الموارد التي يمكن أن تنفقها بالتوازي مع الحاجيات المتزايدة. لكن في أوائل الثمانينات، بدأت بعض العوامل بالضغط على مداخيل الدّولة مما اضطرها إعتماد مخططات للتعديل الهيكليّ، بإيعاز من صندوق النقد الدّولي للحدّ من عجز الميزانية من خلال إجراءات مثل التخفيض في قيمة الإعانات الحكوميّة والمصاريف الاجتماعيّة. لقد كانت دولة الرّعاية في طريقها الى

الاضمحلال. ولم يعد بالامكان اعتبار الوظيفة العمومية والتعليم المجاني والرّعاية الصّحية والغذاء والنقل المدعّمين حقوقا مكتسبة. ووقع اعلام الناس بأن على كل أحد أن يعول على نفسه ويدبر أمور معيشته بنفسه. ولقد تطلّب ذلك تغييرا نفسيّا عميقا، ولكنّه لم يكن دائما سهل التحقيق، كما تطلّب أيضا مؤسسات وأحكام عادلة وشفّافة، لكنها لم تكن متوفرة دائما. ونتيجة لذلك، أصبح الناس يشعرون بالتوهان والكبت واليأس – كانوا يشعرون بعدم الأمان.

ويمكن أن تثير تهديدات عدم البقاء على قيّد الحياة ردّات فعل مختلفة. وقد أدّى الشعور بعدم الأمان لدى المواطن العربي الى تصرّفات قد يجدها الملاحظ من الخارج غير منطقيّة أو ذات مفعول مضادّ أو ناف للهدف المنشود. ويمكن الإشارة بالخصوص الى ظاهرة يثير تفاقمها الانشغال وهي تفشي اليأس عند المواطنين العرب وخاصّة بين الشباب، ففي عديد البلدان يحسّ الشبّان بأنّ مستقبلهم مظلم. وفي بعض المناطق من شمال إفريقيا يصل هذا الشعور إلى حدّ يخاطر فيه الشبان بحياتهم أملا في الوصول الى أروبا بطريقة غير شرعيّة قصد بناء حياة جديدة.

وتوجد ظاهرة أخرى وهي نزعة اللّجوء الى الخوارق والتطيّر والتديّن المفرط كحلّ لوضعياتهم الصعبة. وقد أصبح القدّيسون والمشعوذون والمنجّمون دارجين أكثر من أيّ وقت كما أصبح اليانصيب والرّهان والألعاب التلفزيّة ذات الجوائز المالية إدمانا اجتماعيّا. وارتفع عدد المصلّين في الجوامع الى حدّ أن أطلق البعض على هذه الظّاهرة تسمية «الانتقام الرّباني».

وليس المقصود بذلك هو أنّ الرّوحانيّة قد أصبحت سمة جديدة من سمات المجتمع العربي، ولكن يبدو أنّ الإقبال المتزايد على المساجد هوجزء من النمط الّذي يلاحظه علماء الاجتماع في عدّة مجتمعات أخرى حيث تكون الممارسات الدّينيّة أكبر في صفوف الفقراء وتتزايد عند مواجهة الصّعوبات. يبدو الأمر وكأنّ الناس يحاولون ايجاد العزاء والسلوان في الدّين وفي الخوارق عندما تكون السبل الأخرى مغلقة أمامهم. وفي كلّ الأحوال، استغلّت الحركات

المتطرّفة الوضع لتحويل المساجد الى ميادين تنافس سياسيّ حيث يمكنهم تبليغ خطابهم السيّاسي. وكان هذا التخطيط ناجحا لا سيما وأنّ المسائل الّتي وقع طرحها تتعلّق بالحياة اليوميّة للجمهور: البطالة، ظروف السكن المترديّة، والخدمات العموميّة السيّئة وغياب العدالة والحريّة. وإظافة الى ذلك، لم تكن الانتقادات والاقتراحات الّتي قدّموها مبيّنة على إيديولوجيات أجنبيّة مثل الاشتراكيّة أو الشيوعيّة أو اللّيبراليّة وإنّما على قيم ومبادئ مستوحاة من الإسلام مباشرة والتي كان النّاس يعرفونها ويعتبرونها مقدّسة.

ومن ناحية ثانية، يمكن أن يختار الناس الطريقة الهادئة والسليمة والعقلانيّة بطلب الحوار مع السلطات السياسية من أجل تحديد وتطبيق طرق ووسائل ليست فقط مجعولة لتمكين الأفراد من التأقلم مع الأحداث المحتملة والطارئة التي تهدّد حياتهم وإنّما أيضا من أجل ضمان المشاركة في عمليّات تمكّن من تحديد وتعديل وتحقيق ودعم رفاهة الفرد والمجموعة.

رابعاً
المشاركة في الحياة العموميّة

من الأخطارالأخرى الّتي تهدّد الأمن البشري هو تواصل ما يسمّى بـــ «العجز الدّيموقراطي». ويعتبر الجميع الآن أنّ العالم العربي هو المنطقة الوحيدة تقريبا التي لم تلحقها «الموجات الدّيمقراطيّة» المتتالية التي اجتاحت عديد الدّول النامية منذ اواخر الثمانينات. ويوجد حاليّا القليل من الدّول العربيّة التي يمكنها الادعاء بان لديها انظمة ديمقراطية حقيقية، أي نظام تكون فيه السلطة للمؤسسات التي يمثّلها أشخاص يكونون عرضة للمحاسبة من قبل المواطنين. ولقد تواصل هذا الوضع منذ استقلال الدّول العربيّة. وعند مغادرتها حاولت القوى الاستعماريّة، كلّما سنحت الفرصة، أن تعيّن حكّاما مناصرين وموالين لها. وباستثناء حالة أو حالتين، فإنّ الحكام الجدد كانوا مناصرين للغرب وظلّوا كذلك لفترات طويلة. ولقد أعطت الحرب الباردة حافزا آخر لمنع الدّول عن الارتداد لفائدة العدو(كما فعلت مصر في عهد جمال عبد الناصر)، ولاستيراد أولئك الّذين قاموا بتغيير معتقدهم.

بذلك أقيمت علاقة تكافليّة بين أنظمة الحكم العربية والحكومات الغربيّة، وخاصّة الفرنسيّة والأمريكيّة، مما سمح لكل طرف من تحقيق مصالحه: فالغرب تمكن من تأمين مصالح اقتصاديّة مثل الحصول على النفط، وترويج المنتجات التكنولوجيّة والصناعيّة واستغلال الموارد المالية العربية المتأتية من تصدير النفط...)، والأنظمة العربية تحصلت في المقابل على الدّعم الدّيبلوماسي والعسكري والمادّي للبقاء في الحكم.

يمكن القول، استطرادا بأنّ بعض الزعماء قد قاموا فعلا بمساعدة بلدانهم في تحقيق الانجازات الهامّة خلال المدّة الأولى الّتي وصلوا فيها الى الحكم، سواء تمثلت هذه الانجازات في تحقيق الوحدة

القوميّة أو توفير الخدمات الاجتماعيّة مثل التعليم والصّحة أو بعث الإدارة والوظيفة العموميّة وبناء أسس الدّولة الحديثة. وقد كان بإمكانهم، في هذا الخضم، تهيئة الأرضيّة الملائمة لإنشاء أنظمة ديمقراطيّة.[٣٤] لكن لم يقم أي أحد منهم بهذا الاختيار، بل بالعكس، ظلّ هؤلاء الحكام على رأس السلطة الى حدّ وفاتهم أو ازاحتهم بالقوّة من قبل منافسين الذين بدورهم لم يأتوا في غالب الأحيان بتغييرات كبيرة في طريقة الحكم.

وبدأ الاستياء بالانتشار في عدّة بلدان نتيجة للسياسات غير الحكيمة، وبدأت المعارضة في تنظيم صفوفها. وكانت المطالب تهدف بشكل خاص للحصول على ديمقراطيّة أكبر واحترام حقوق الانسان وحريّة التعبير والاجتماع إلخ... وقد لجأت حركات المعارضة في بعض الأحيان الى استعمال القوّة، سواء كان ذالك من تلقاء نفسها أو كردّة فعل ضدّ العنف الّذي تمارسه السلطات. ومن أبرز الاستراتيجيات التي استُعملت لتهدئة المطالبات بالإصلاحات السياسية كان اللّجوء الى الإسلام: إذ وقع تكوين أو تشجيع المجموعات الدّينيّة لتنظيم صفوفهم بهدف التصّدي للمحرضين الشيوعيين الذين لهم «لا دين ولا ملّة» – كما كان يُنعت كلّ المحتجّين السّياسيين. وكانت تلك الجماعات نفسها التي تحولت في ما بعد الى أحزاب وحركات متطرّفة وانقلب اعضاؤها ضدّ نصرائهم، مما جعل الأنظمة الحاكمة تحوّلهم بدورها من حلفاء إلى أعداء.

وفي تلك الفترة لم تُندّد الحكومات الغربيّة بالقمع الذي كانت تشهده مناطق مختلفة من العالم العربيّ، بحجّة أنّ التغيير السياسي سوف يتسبّب في «عدم الاستقرار» بالمنطقة. غير انه في الحقيقة ما كانت تخشاه تلك الحكومات هو انتقال السلطة الى أحزاب أو أنظمة لا تسطتيع السيطرة عليها والتي قد تضرّ بمصالها في المنطقة، بما فيها الحصول على النفط. ويتواصل هذا

٢٩ – انظر Promoting Democracy in the EMP - Wich Political Strategy?
Working Group I Third Year Report. Lisbon: EuroMeSCo Secretariat, Nov. 2004

الخوف الى يومنا هذا، على الرّغم من أنّ أوروبّا والولايات المتحدة تناديان الآن صراحة بإجراء إصلاحات سياسية وبديمقراطيّة أكبر في العالم العربي. وفي ما يخص هذه المبادرة فانّ الرّأي العام العربي يشك في صدقها وفي حوافزها، خاصة بالنظر إلى الموقف الغربي من الغاء المسار الدّيمقراطي في الجزائر سنة ١٩٩١، والطرق المستعملة حاليّا في العراق لإرساء الدّيمقراطيّة.

إذا وقعت السيطرة على المطالبات الشعبيّة بالحكم الدّيمقراطي لعشرات السنين، فإنّ ذلك نتيجة لـــ «عقد» ضمني بين الحكّام والمواطنين حيث يقوم الحكام بتوفير الحاجيات المادية للشعب الذي لن يتدخل مقابل ذلك في السياسة. وطالما كانت الحكومات قادرة على تنفيذ وعودها فان العمل بهذا النظام بقي ساريا، ولكن في هذا الخضم نمت لدى الناس «عقلية المتسول» ولدى الحكومات عقليّة «العيش من الإيرادات». ويستعمل علماء الاقتصاد مفهوم اقتصاد الإيرادات (rent or rentier economy) للتعبير عن الاقتصاد الّذي لا يتأتّى فيه الدّخل من عمليات انتاجيّة وإنّما من الإيرادات الّتي تثمرها الموارد الطبيعية (التي تكون عادة ناضبة وغير متجدّدة). ولذا، وتماما مثل الفرد الّذي قد يرث مجموعة كبيرة من الحلي ويبيع قطعة منها في كلّ مرّة يحتاج فيها لتلبية احدى متطلّباته، يمكن للمجموعة أن يكون لها ارزاق (حقل نفط،، منجم ذهب ...) تكسب من خلالها مدخولا. ولعقود وفّرت حقول النفط في الشرق الأوسط مدا خيل للأنظمة المتحكمة فيها، وقد كانت هذه المداخيل على شكل ضرائب تدفعها الشركات الأجنبية الّتي كانت في الواقع هي المالك الأصلي لهذه الحقول. ثم جاء وقت وقع فيه تأميم الموارد النفطيّة لكن الملكية لم تنتقل إلى الأمّة أو الى الشعب، بل الى العائلات أو المجموعات الّتي كانت تمارس السلطة السياسية. وخصص جزءا من مداخيل النفط لتوفير السلع والخدمات والمرتبات للسكّان ونادرًا ما ارتبطت قيمة الجراية بمجهود او انتاج المنتفع بل كانت في أغلب الأوقات تعكس درجة الولاء أو القرابة اوالتقرّب للمُتّهب من الواهب.

لقد أدّى هذا «العقد الاجتماعي» إلى طمس أخلاقيات العمل وإرساء عقلية العيش من مدخول مكتسب من دون بذل أي جهد. فضلا على ذلك لما تكون الدّولة صاحبة دخل فإنّها لا تحتاج لاستخلاص الضرائب ، وهي بالتالي تشعر بأنّها ليست مدينة بأي تفسير للمواطنين، بل على العكس، فهي تعتبر ايّ محاولة يقوم بها المنتفعون من سخاء الدولة وكرمها للمشاركة في إدارة الشؤون العامّة مالية كانت أو اجتماعية أو سياسيّة كعمل ينافي الاخلاق وفي منتهى المَعَقّة. لكن عندما تصبح الدّولة غير قادرة على الالتزام بواجباتها من هذا الاتفاق، سوف يعتبر الشعب أنه لم يبق مقيّدا بواجب الإذعان.

باختصار، أدّى استيلاء الحكام على الموارد القوميّة (سواء كانت نفطا أو أراضي أو ضرائب) إلى ظهور مواقف سلبيّة تجاه كسب السلطة وممارستها وتجاه الحقوق والواجبات، والعدالة والمساواة، والعمل والجهد والمسؤولية والحرّيّة. وأصبح بذلك خادم الشعب سيّدا والمواطن عبدا. وهذا لا يعني أنّ النفط في حدّ ذاته مسؤول عن فساد الأخلاق أو أنّ الفضيلة مرتبطة بالفقر. إنّ الخطر الحقيقي يتمثّل في أن يشعر المجتمع بأنّ لديه ما يكفي من الموارد حتى يضع جانبا بعض المبادئ الأخلاقيّة الأساسية. إذ لن يعتني الناس إلا بالجانب المادّي للأمن. فإذا كان لديهم طعاما وافرا، وسيّارة في المستودع ودخلا مضمونا للعيش في رخاء، فهم لن يهتموا كثيرا بمن يدير دفّة السفينة أو كيف يقودها. هذه هي العقليّة التي يجب تغييرها، ولن يتمّ التغيير إلاّ إذا وقع إحياء واحترام المعايير الأخلاقيّة والقيميّة.

وقد صرّح زعيم عربي إبّان استلامه مقاليد الحكم أنّ المواطنين في بلاده قد وصلوا الى درجة من النضج تجعلهم يستحقون نظام حكم ديمقراطي. وفي الواقع، يعتقد العديد من العرب أنّه، حتى ولو بدا من الممكن تقييد الديمقراطية بمستوى معين من النضج أو بشروط أخرى، واستُعملت أدوات لقياس ما إذا توفرت هذه الشروط في الشعوب العربية ، لكانت الخلاصة الحتميّة ان الظّروف كانت ملائمة لإرساء الدّيمقراطيّة في المنطقة منذ عدّة سنوات. وفي

كل الأحوال لا يعتقد العرب الآن أنهم أقلّ جدارة بالدّيمقراطيّة من المجتمعات الأخرى الّتي اعتمدتها في الماضي القريب أو البعيد.

ليست هناك حاجة للنقاش المطوّل حول معنى الدّيموقراطيّة أو نظرياتها. يكفي التذكير بأنّ المواطنة لا تستوجب أي مستوى ثقافيّ معيّن أو أيّة ثروة أو مطابقة للمواصفات المتعلّقة بالجنس أو اللّون أو الدّين أو المركز الاجتماعي. وفي نفس الوقت، تنطوي منزلة المواطنة على عدّة واجبات وحقوق. وتضمّ الواجبات، من بين أشياء أخرى، الخضوع الى الأحكام المتفق عليها والمتعلّقة بالتعايش مع المجموعة، واحترام اختلاف الآراء، وقبول الانتماء الى الأقليّة بالتوازي مع ممارسة حق الانضمام الى الآخرين قصد تكوين الأغلبيّة، واستعمال طرق مؤسساتيّة للطعن في القوانين والتراتيب السارية المفعول وفي منفذيها، وكذلك لتجديد اعضاء السلطتين التشريعية والتنفيذية بالتداول المنظم.

أمّا بالنسبة للحقوق، فيمكن جمعها ضمن صنف أساسي واحد، الا وهو حريّة التعبير والاجتماع. إذ يمثل هذا الحق أهمّ شرط يجب توفّره لدعم الأمن البشري. وبطبيعة الحال، لن تكون لجميع الآراء ووجهات النظر نفس القيمة والفائدة، ولكن يجب إعطاؤها الفرصة حتى تسمع. وبالتالي، يجب أن يكون لكلّ بلد عربي مكان يشبه حديقة لندن الشهيرة هايد بارك «Hyde Park» والتي بها ما يسمى بركن الخطيب أين يمكن لأيّ مواطن أن يقف على منصة ما ويلقي خطابا. وامتدادًا لذلك، يجب أن يكون لأي أحد الحق في الاستماع لجميع الخطباء والانضمام الى الخطباء والمستمعين الذين لهم نفس وجهات النظر. وأخيرا، يجب على أولئك الذين يأملون في أن تتحول أفكارهم الى سياسة عامّة أن يكون لهم الحق في ترشيح انفسهم اوغيرهم لمناصب تخوّل لهم ذلك.

يجب أن يتخلّى العرب عن فكرة أنه بإمكان الفرد أن يحتكر الحكمة أو الأخلاق أو السلطة على أساس اعتبارات فطريّة أو مكتسبة. صحيح أنّ بعض المهارات أو الصناعات تنتقل من جيل الى آخر في صلب العائلة، وأنّ بعض الفئات تكتسب شهرة في ميدان معيّن، لكن هذا لا يمكنه أن يمثّل سببا في منع الآخرين من

السعي الى الالتحاق بمهنة أو بمجموعة معيّنة. وبالنسبة للسياسة يجب أن تكون نقطة الإنطلاق كمبدئ اساسي أن المواطن يعرف جيّدا ما يصلح به. ولم تثبت هذه القاعدة نجاعتها دائما من الناحية التطبيقيّة، إذ توجد عديد الأمثلة حيث قام الناس باختيارات كانت لها عواقب وخيمة عليهم وعلى غيرهم. وبذلك يبدوجليّا أنّ الأغلبيّة ليست دائما على حق، كما أنّه من الواضح أيضا أنّه بإمكانها أن تكون طاغية. لكن هذا هوأحد مخاطر الدّيمقراطيّة، ولوأنّه بالإمكان تفادي هذه المخاطر عبر فرض سياسات غير شعبيّة بطريقة «غير ديمقراطيّة» من قبل قائد ‹متنوّر› ومقدام. ولكن، في كلّ الأحوال، يجب اعتبارجميع الاختيارات وقتيّة وخاضعة حتما للتأكيد أو التغيير.

وفي الوقت الحاليّ، يتمثل أكبر تحدّي يواجهه العرب في ضمان حظوظ متساوية لكل المواطنين للمشاركة في تحديد أمنهم واستنباط طرق تخوّل لهم تحقيق هذا الأمن والحفاظ عليه. وأيا كانت الطريقة المستعملة لمواجهة هذا التحدّي فلا بد أن يقع تحديدها والشروع في تطبيقها وتنفيذها من قبل العرب. وقد بيّنّا من خلال ما سبق أنّ تهديدات الأمن البشري تتأتى من داخل المنطقة ومن خارجها، وأنّ بعضها مرتبط بالظروف الطبيعيّة في حين أنّ البعض الآخر هو من صنع الإنسان، ومن هذه التهديدات ما هو محدق وخطير أكثر من غيره، لكنّها عموما تحتاج إلى ردّة فعل فوريّة من أجل التخفيف من وطأتها أو إزالتها، كما أنّ بعضها مشترك بين جميع العرب في حين أنّ البعض الآخر لا يهمّ سوى بعض الأجزاء أو الطبقات من السّكّان. وإضافة الى ذلك، وقع اقتراح أنّه لا يمكن تحقيق الأمن البشري من دون الوصول الى التحرّر من العوز والتحرّر من الخوف. وسوف يقع في القسم الموالي اقتراح اطار عام مع بعض التوصيات من أجل تحقيق الأمن البشري في العالم العربي.

خامساً
الاطار العام لتحقيق الأمن البشري في الوطن العربي

توجد علاقة وطيدة بين التنمية الإنسانية وحقوق الانسان والأمن البشري. ولذلك من الضروري ضبط إطار على أساس تعريف مُجدد لكلّ واحد من هذه العناصر، بما في ذلك مفهوم النمّو الذي ينبغي ان يتجاوز مظاهره الاقتصاديّة البحتة. وبطبيعة الحال، يتعيّن مواصلة الجهود أو مضاعفتها لتوفير المواد والخدمات ولتحسين النجاعة الاقتصاديّة، لكن لا يجب أن يكون ذلك على حساب الأمن البشري. فضمن تقييم أي سياسة اقتصادية لابد من اعتبار أثارها الاجتماعيّة والبيئيّة والتساؤل مثلا عن امكانية تسبّبها في البطالة أو في تعميق الفوارق الاجتماعيّة أو في تلّوث المحيط. كما يجب بالخصوص التخلّي عن المنهج القديم المتمثّل في وضع ما يسمى بشبكات الأمان الإجتماعي (safety nets) لحماية الضعفاء بعد ما تبرز التأثيرات السلّبيّة لذاك السياسة أو تلك.

كذلك الشأن بالنسبة لحقوق الإنسان، فيجب الكفّ عن استغلالها كأداة للاحتجاج السياسي أو اعتبارها خطرا على الاستقرار والأمن القومي. فالإحترام الكامل لحقوق الانسان ليس بهديّة يتكرّم بها صاحب السلطة ولا بغنيمة يفتكها المواطن، وإنّما هي مظهر عادي من مظاهر المواطنة وجزء لا يتجزّأ من الأمن البشري. وحتما ستفشل كلّ إستراتيجية تهدف إلى دعم الدّيمقراطيّة المبنيّة على المشاركة إذا لم يدمج كلّ مواطن احترام حقوق الإنسان ضمن قيمة وممارساته اليوميّة. وخلال السنوات القليلة الماضية وخاصّة بعد أحداث ١١ سبتمبر، حاولت مبادرات عديدة إرساء الحوار بين الأديان والثقافات والحضارات. ويمثل هذا تقدّما محبّذا، ولكن ما هي الجهود التي وقع بذلها من أجل استهلال حوار نماثل في صلب

مجتمعاتنا؟ وآيّة منتديات أو منابر أو فضاءات قمنا بتخصيصها لتمكين أفراد المجتمع المدني من طرح أفكارهم وإحالتها الى المناقشة العامّة واقتراح اعتمادها كسياسة عامّة – كلّ ذلك من أجل إلغاء الصيغ المبتذلة والقوالب والأحكام المسبّقة والتلقين؟

واخيرا، يجب على الأمن البشري أن يصبح حقّا مكتسبا لكلّ مواطن. وهذا يعني أنّه يتعيّن على المجتمعات الوصول الى اتفاق حول العلاقة بين الحكام والمحكومين. ويجب كذلك التمييز بين التسلطن والحكم. فيمكن للسلطان أن يقوم بعدّة وظائف، فقد يمثّل الدّولة، ويجسّد رمز الوحدة للأمّة (مهما كان التعريف بها)، ويمارس السلطة المعنويّة ويكون الحَكَم لما تنشب النزاعات. ومن اجل القيام بهذه الأدوار على احسن ما يرام يمكن للسلطان التمتع ببعض الحقوق والامتيازات الخصوصية.

ومن ناحية أخرى يمثّل الحكم – أي إدارة الشؤون الجماعية – وظيفة سياسية تُطبّق تحت شروط معيّنة اذا كان النظام ديمقراطيا. وفي تلك الحال العنصر المميز هو ان يكون الحاكم مسؤولا أمام المحكومين كما يمكن لهؤلاء خلعه أو إبقاؤه في مركزه لمدّة معيّنة ومحدودة. فاذا كان النظام على شكل ملكيّة دستورية فإنّ الملك أو السلطان صاحب السُؤْدُد فهو يسود ويشرُف ويمجُد لكنه لا يحكم. وإن اختار أن يقوم بهاتين العمليتين معا، فإنّ النظام السياسي سوف يصبح غير ديمقراطي وغير مستقر لأنّ الملك سوف يصعب عليه قبول التحديدات التي تفرضها الدّيمقراطيّة على السلطة السياسية.

إلاّ أنّه من الممكن، خلال فترة انتقاليّة، أن توجد حكومة ملكيّة شبه دستورية ترتكز على التنازلات المتبادلة بين الملك والشعب. فيتحوّل الأمن البشري مثلا من مكافأة ملكيّة الى حق مكتسب لا تراجعا فيه، وحيث الاشراف الملكي لا يُمارس بتاتا على السلطة القضائية ويُحتفض به رمزيا على السلطة التشريعية ويُمارس بطريقة غير مباشرة على السلطة التنفيذية. وبإمكان هذا الحل الوسط أن ينجح في ظلّ أنظمة ملكيّة واقعيّة أو شرعيّة، لكن نجاحه يعتمد في جزء كبير منه على مقدرة الحكّام في إقناع مواطنيهم بأنّ الاصلاحات ليست مجرّد واجهة لجلب الانظار وأنّه

لا يمكن إلغاء هذه العمليّة اوالتراجع فيها وأنّ الفترة الانتقاليّة لن تبقى إلى الأبد.

وعند الانتهاء من حلّ مسألة ممارسة السلطة السياسية، يتعيّن معالجة شكل ثان من أشكال المواطنة وهو تعريف الدّولة. علينا ان نتساءل ما هو الكيان الذي ننتمي اليه كمواطنين؟ أيّة سلطة يجب ممارستها وفي أيّة حدود ترابيّة؟ حاليّا، لا توجد جنسية عربيّة ولا يوجد كيان يتمتع بسلطة عبر الحدود القومية. لذا على العرب أن يكتسبوا حدا ادنى من الثقل السياسي إذا ما أرادوا اجتناب التهميش وأن يكون لهم تأثير في الشؤون الدّوليّة، وأن يحموا أنفسهم من التدخل الخارجي المطنب في شؤونهم الدّاخليّة، وأن يحوّلوا التبعيّة الى شراكة وفي آخر المطاف أن يقوموا بتنمية قدراتهم لتحسين الأمن البشري.

الهدف الأمثل والمنشود هو انشاء دولة عربيّة. ولا يحتاج ذلك لأن يكون – بل لا يمكن أن يكون – هدفا عاجلا، ولكنّه لا يجب ولا يمكن اعتباره هدفا سخيفا أو مستحيلا. فبين الانقسام الموجود والوحدة المنشودة توجد حلول متعددة قصد تحقيق اندماج له من العمق ما يضمن الأمن البشري في الوطن العربي. كما تحتاج المؤسسات والاتفاقيات التي تدّعي تمثيل الوحدة العربية الى أن يقع تحسينها أو استبدالها. فعلى سبيل المثال حان الأوان لتنقيح ميثاق جامعة الدّول العربيّة ومراجعة اجراءات اعتماد القرارات وإعادة تحديد واجبات الأعضاء خاصّة في ما يتعلق باحترام القرارات ومتابعة تطبيقها, كما يمكن أن يتمتع مجلس الوحدة الاقتصادية العربيّة (AUEC) بسلطة أكبر وأن تقع هيكلته على غرار الهيئة الأوروبيّة.

ومن أهمّ وأحوج الخطوات التي يتطلّبها الاندماج الفعال هي إنشاء هيكل فوق قوميّ (supranational) يتمتع بسلطة ممتدّة للتحدث والتصرّف باسم الدول العربيّة في مجالات معيّنة مثل التجارة والماليّة والاستثمار والسياسة الاقتصادية. ويمكن الاحتفاض بالمنظمات العربيّة الموجودة عوض تبديلها إذا ما وقع تحسين سلطتها الشرعيّة. وسوف تعطي هذه الهياكل فوق القوميّة أكثر

أهميّة ومصداقيّة للعالم العربي عند تعامله مع شركاء أجانب، وسوف تعطي كذلك أكثر نجاعة وعقلانيّة لاستعمال الموارد النادرة، والأهم من كلّ ذلك هو أنّها سوف تصبح تجسيدا ملموسا لتضامننا ولإيماننا بأنّنا نشترك في نفس المصير.

وتتمثل العقبة التي حالت دون ظهور هذه المؤسسات والتي يجب إزاحتها، في عدم استعداد الدّول العربيّة للتنازل عن أي جزء من سيادتها. وإذا ما وجد أي مبرر لهذا المفهوم الضيّق للسيادة فإنّه بالتأكيد لم يعد من الصالح التشبث به. نحن نعيش في عصر العمالقة حيث ما انفكت التكتلات تظهر في كلّ بقاع العالم. وإذا ما ظللنا أقزاما لن يكون لدينا أيّ أمل في البقاء على قيْد الحياة.

يحتاج تحقيق التوحيد الى أن نبدأ كلّنا في التصرّف كأفراد لأمّة واحدة. لقد قمنا بالموافقة الشكليّة على العمل العربي المشترك وعلى الوحدة العربيّة لفترة طويلة بما فيه الكفاية، وحان الوقت الآن للتحرّك. إنّ الرّغبة الشعبيّة موجودة وظروف النجاح موجودة كذلك؛ كلّ ما ينقص هي الرّغبة السياسيّة.

وحال إنشاء هذا الهيكل القانوني والمؤسّساتي، يمكن الانطلاق في العمل لتحقيق العناصر العديدة للأمن البشري. وإذا ما بدأنا الحديث عن البيئة فإنّه يجب العناية بمشاكل التصحّر، وندرة الماء والتلوّث البحري. ويمكن تجميع الموارد الماليّة لمقاومة زحف الرمال الصحراوية ولإحياء الأراضي الفلاحيّة وتطوير إنتاجيّة الأراضي الزراعيّة. كما يمكن تبادل المعلومات والخبرات المتعلّقة بالحفاظ على الماء ومعالجة ورسكلة المياه المستعملة وتحلية المياه واستعمال الماء في الصناعة والفلاحة والمناطق الحضريّة وتوفير الماء الصالح للشراب في المناطق الرّيفيّة والنائيّة. وتحتاج مسألة تلوّث البحر المتوسّط والخليج والأنهار العربيّة الى تدخل عاجل. كما يجب اعتماد معايير محدّدة حول نفث الأدخنة من العربات والمصانع وغيرها حتّى يتمكن الناس من استنشاق هواء أكثر نقاء.

أمّا في خصوص مجال التحرّر من العوز فإنّه يجب اتخاذ عدّة تدابير لضمان مستوى عيش محترم لجميع العرب. وهناك

إجراء لن يتسبّب في خلق أيّة صعوبات، بل سوف يؤدّي إلى نتائج طيّبة للغاية وهو خلق مجموعات شراء. توجد سلع وخدمات كثيرة تقتنيها جميع البلدان العربيّة تقريبا من مزوّدين أجانب. وإذا ما وقعت هذه الشراءات بصفة جماعيّة فسيقع الحصول على مدّخرات هامّة وظروف أكثر مناسبة (شروط القروض، كلفة النقل، التأمين، المواصفات الخاصّة...). كما يمكن اقناع المزوّدين بفتح مصانع في المنطقة قصد إنتاج تلك البضائع محليّا.

ويؤدّي بنا هذا إلى التطرّق إلى المسألة العامة المتعلقة بالتنوّع الاقتصادي. يرتكّز الإنتاج في معظم الدّول العربيّة على عدد محدود من المنتوجات أو القطاعات وهذا يمثل نقطة ضعف بارزة. كما أنّ هيكلة الإنتاج تتبع نفس الاسلوب بحيث أنّه لا يوجد تكامل كبير بين البلدان. ويوجد عائق آخر وهو صغر حجم معظم الأسواق المحليّة الذي يمثل حاجزا كبيرا أمام الوصول إلى إنتاج واسع النطاق الّذي تنتج عنه اقتصاديّات ضخمة. ويُمَكّن الاندماج من خلق سوق ذات حجم كاف لتوفير جميع أصناف المنتجات الصناعية تقريبا. لكن يجب اتخاذ الحذر من أجل اجتناب الوقوع في خطإ ائتمان «اليد الخفيّة للسوق». ويجب اتخاذ قرار خلق أنشطة اقتصاديّة جديدة بعد التقييم المعّن للمعايير المرتبطة ليس فقط بالرّبح بل أيضا بالاعتبارات الاجتماعيّة والبيئيّة وكذلك الأخلاقيّة. مثلا، يمكن التضحيّة بالنجاعة المعتمدة على الابتكارات التكنولوجيّة من أجل الحفاظ على خلق مواطن الشغل. كذلك، يمكن أن يبرّر الانصاف الاعتناء بالمناطق المعوزة حيث تكون الظروف الاجتماعيّة والاقتصاديّة أسوأ من مناطق أخرى.

وباعتراف الجميع، فإنّ وجهة النظر هذه لا تتماشى مع الاعتقاد التقليدي السائد بفصل الدّولة عن الشؤون الاقتصاديّة، ويمكن أن تذكّرنا بما يعتبره البعض بإيديولوجيّات يساريّة مشكوك فيها، لكن الواقع هو أنّ تدّخل الدولة والحمائيّة والدّعم والممارسات الأخرى «الفاشلة» و«المشوّهة» لم يقع التخلّي عنها من قبل أكبر المعارضين لها. ولذا سوف لن نشعر بالندم إذا ما عهدنا الى السّلط العموميّة- بمشاركة القطاع الخاص

والمؤسسات الاجنبية إذا ما لزم الأمر –عمليّة اختيار طبيعة ومكان ونوع الملكيّة واي مواصفات أخرى للمشاريع الاقتصادية المزمع انشاءها في المنطقة.

هنالك نقطة أخرى يجب التركيز عليها في خصوص الاندماج. فليس بإمكان الاندماج أن يكون له أثر كبير على الرفاه إذا ما كان محدودا أفقيّا وسطحيّا عموديّا، أيّ إذا ما انطوى على عدد قليل من المشاركين وطبّق على القليل من الأنشطة، ولذلك فإنّ ادماج عشر بلدان ذات اقتصاديّات متينة تحرّر داخلها حركة جميع عناصر الإنتاج، سيكون أكثر نجاحا من ادماج ثلاث أو أربع بلدان لا تحرر سوى قطاع واحد كالتجارة. ونتيجة لذلك فإنّ المشاريع مثل اتحاد المغرب العربي (الّذي يضمّ الجزائر وليبيا وموريتانيا والمغرب وتونس) أو منطقة التبادل الحرّ العربي المتوسطتي (MAFTA) التي تضم الأردن ومصر والمغرب وتونس لم تثمر ولن تثمر منافع كبيرة لأعضائها. والسبب في ذلك هو أنّها محدودة من حيث المجال الجغرافي ومن حيث المجالات التي تغطيها. ويتمثل الهدف في كلتا الحالتين في رفع المعاليم الجمركيّة عن بضائع معيّنة. وهذا لن ينتج منافع كبيرة، خصوصا لو أخذنا بعين الاعتبار أنّ التبادل التجاري بين الأعضاء (وبين الدّول العربيّة بصفة عامّة) ليس مهمّا. ولذلك فإنّه من الافضل تصوّر مشروع اندماج يضمّ منذ البداية أو يكون مفتوحا لكلّ الدّول العربيّة ويحاول خلق سوق عربيّة مشتركة في القريب العاجل.

إنّ العمل العربي المشترك مطلوب كذلك في الميدان الاجتماعي، لا سيما في قطاعات الصحّة والضمان الاجتماعي والثقافة والتربية. وقد بدأت بعض المنظمات المختصّة عملها في الكثير من هذه الميادين لكنّها تحتاج الى التحوّل من انتاج مذكرات بحث وتنظيم الملتقيات الى العمل الميداني الفعلي.

أمّا في خصوص التعليم فهناك عدّة حاجيات يجب توفيرها. يجب وضع نظام يمكّن من الاعتراف المتبادل بالشهائد الممنوحة من قبل الجامعات العربيّة لتيسير تبادل الطلاّب والأساتذة بين مؤسّسات التعليم العالي. ويحب كذلك إنشاء جامعة عربيّة تكون

لها فروع محليّة في مختلف مناطق العالم العربي. وفي هذا الاطار يمكن إعادة هيكلة الجامعات العربيّة الموجودة حاليّا لتصبح فروعا جامعيّة محليّة للمؤسّسة الأمّ أو كليّات مختصّة في خدمة المنطقة كلّها. مثلا، يمكن دمج مدارس الهندسة صلب مدرسة موحّدة لها فرعين جهويين أو ثلاثة. كذلك الشأن بالنسبة لمدارس الطب والحقوق وكلّيات العلوم الاجتماعيّة والانسانيّة.

وبالنسبة للتعليم الثانويّ، يجب تركيز الجهود على تنسيق وتوحيد المناهج والبرامج. والى جانب الفوائد العمليّة التي ستنجرّ عن هذا الإجراء ستتوطد الرّوابط بين الجيل الحاضر والأجيال القادمة. ويمكن أن تصبح قيم التسامح والانفتاح والمساواة والعدالة والتعويل على النفس والرّحمة والتضحيّة والمسؤوليّة والدّيمقراطيّة هي القاسم المشترك لنظامنا التربويّ.

من الممكن ملء الصفحات بالاقتراحات والتوصيات للمؤسسات والبرامج والأنشطة، ولكنّه من الصعّب استنباط شيئاً جديداً أو مبتكراً، اذ ما انفك رجال السياسة والتعليم والخبراء والصحفيون وحتى المواطنون العاديّون، على مرّ السّنين، يكتبون الكتب والمقالات والاقتراحات ويعدّون القوانين الدّاخليّة وينظمون حملات الدّفاع والندوات والورشات من أجل تحديد المشاكل وتعريف المخاطر والتهديدات ودق أجراس الإنذار واقتراح الحلول ومخططات العمل. ومع ذلك فإنّ هذه العمليّة ظلّت تعيد نفسها باستمرار. عندما يقرأ أحدنا تقرير التنمية الانسانية العربية فإنّه يشعر بأنّه يطالع شيئا قديما يعرفه سابقا. ولو كان التقرير قد كتب قبل عشرين أو ثلاثين سنة فإنّه قد يُشعر بأنّ الوضع آنذاك كان أقل خطورة مما هو عليه الآن. لكن الأهم من ذلك هو ان نتساءل ماذا سيحصل لمّا يقرأ الناس هذا التقرير بعد عشرين سنة من الآن، فهل سيجدون أنّه يعطي صورة محتشمة للمآسي السائدة في العالم العربي وان الوضع عام ٢٠٠٢ كان احسن بكثير مما هو عليه عام ٢٠٢٢؟ ذلك ممكن. ولكن مما لا شك فيه هو ان العالم العربي يحتاج الى كثير من الأشياء، ولكنه بالتأكيد لا يحتاج إلى تشخيص آخر، أو

وصفة أخرى أو تصريح علني آخر بالنوايا الحسنة أو الى قرار آخر يثير الحماس.

في مقالة نُشرت في سنة ٢٠٠٢ حول الأمن البشري بأمريكا اللاّتينيّة، يعتبر فرانسيسكو روخاس آرافينا Fraucisco Rojas Aravena، مدير FLASCO بالشيلي، أنّ «من أهمّ النقائص في منطقتنا هوعدم القدرة على التكلم بصوت واحد. [...] وفي غياب التنسيق المطّرد، سوف لن تكون هناك إمكانيّة للتأثير على شكل القواعد العالميّة».[٣٥] ثم يعتبر آرافينا أن غياب العمل الموحد سيزيد مهمّة أمريكا اللاّتينيّة تعقيدا من أجل الوصول الى مستويات مرضيّة من الأمن البشري.

وينطبق هذا التصوّر على العالم العربيّ. إنّ مختلف أشكال الأمن البشري – اقتصاديّة كانت أم غذائية أو صحيّة أو بيئيّة أو شخصيّة أو جماعيّة أو سياسيّة – يمكن تحقيقها بدرجات متفاوتة في بعض الأماكن من منطقتنا، لكنّ هذا الأمن سيبقى هشّا طالما أنّه لم يمتد ليشمل جميع العرب، تماما مثلما يبقى أمن أي بلد ثريّ هشّا إذا ما كان جزيرة محاطة بمخاطر المنكوبين في الأرض. ولقد صمّمت الأمم المتحدة إطارا لتحقيق الأمن البشري العالمي. ويرتكز ذلك على عدد من المبادئ العامّة تتلخص في حق كلّ شخص في العيش متحررا من العوز ومتحررا من الخوف. فأخلاقنا الإسلاميّة وقيمنا العربيّة لا تختلف كثيرا عن تلك الموجودة في ثقافات وحضارات أخرى. نحن نؤمن بقداسة الحياة وبالكرم وتبجيل الآخر والحوار والمساواة والتسامح. إنّ الإطار جاهز ولسنا في حاجة لإعادة اختراعه: كلّ ما نحتاجه هو تطبيقه على أرض الواقع ولكن ذلك يتطلّب منا معالجة ثلاث نقائص:

أولا، **عجز في الملكيّة**: هناك إطار عالمي للأمن البشري هو بصدد الانتشار وعوض رفضه لمجرّد كونه مقترحا من قبل الآخرين، علينا ان نبادر بامتلاكه. وإذا احتوى على أجزاء لا نرغب فيها، علينا المشاركة في حوار لإدخال بعض التغييرات عليه. إنّ

٣٥ – انظر: Francisco Rojas Aravena «Human Security:Emerging concept of security in the twenty-first century»; Disarmament Forum, n°: 2, (Jan. 2002), p.11
موجود على http://www.unidir.ch/pdf/articles/pdfart.1442.pd

رفض الملكيّة لا يعني سوى ضعف القناعة بقيمة المشروع وبذلك لن يكون هناك مناص من الفشل في تحقيق الأمن البشري.

ثانيا، **عجز في انتهاز الفرص**: إذا لم يكن لنا دور فعّال في الجهود المبذولة حاليّا عبر القارات من أجل ايجاد مؤشرات عملية لمفهوم الأمن البشري وتسخير الموارد اللاّزمة حتى يتمتع به كل البشر، فالثمن الّذي سيدفعه العالم العربي هوالتهميش إذا لم نقل المقاطعة من قبل المجموعة الدّوليّة. ومهما كانت طبيعة وجهات نظرنا تجاه الأمن البشري فانها ستبقى مجهولة وستسيطر عليها أو تمحيها تماما افكار اولائك الذين اختاروا المشاركة في العمليّة ولو بصفة محتشمة. ومن أكبر الأخطار الأخرى المنجرّة عن سوء تقديرنا للفرص هو أنّ الآخرين سوف يحققون أمنهم على حسابنا.

ثالثا، **عجز في المعرفة**: لقد كانت المعرفة في منطقتنا ولمدّة طويلة تشبه الدّعاية أكثر من أيّ شيء آخر، وكان التعليم بمثابة غسيل للمخّ. لم نكن نتعلم سوى ما يريده أصحاب السلّطة ان نتعلمه وما قرّر المدّرسون الّذين عيّنوا أنفسهم بأنفسهم أنّ يلقنوه إيّانا. كلّ ما لم يتطابق مع السياسات الرسمية كان يعتبر ضربا من الهرطقة. ونتيجة لذلك اضمحلت تقريبا العناصر الأساسيّة للبحث عن الحقيقة من ابتكار وإبداع وتفكير مستقل ومبادرة وارتياب وشكّ. نحن نحتاج الى اعادة إحياء هذه العناصر وبسرعة. ولا تحتاج هذه المهمّة الى أيّة دراسة جدوى أو تخطيط محكم أو تمويل كبير. إنّ ما تحتاجه ثمين ونادر أكثر من كلّ ذلك: إنّها تتطلّب الإرادة السياسية. اذا نجحنا في تمكين الناس عموما والمرأة بوجه خاص واصبحوا مؤهلين للمشاركة في عمليّات لها تأثير مباشر على حياتهم على أساس معلومات ذات مصداقية ونزاهة، سيكونوا قد عبروا نصف الطريق نحو تحقيق أمنهم.

ويمكن أن تساهم بعض المنظمات الدّوليّة مثل اليونسكو UNESCO في التخفيف من وطأة بعض هذه النقائص أو كلّها. فإمكانها تنظيم أنشطة من شأنها أن تساهم في التوعية حول بعض المسائل المطروحة ضمن هذه الدّراسة. كما يمكنها توفير الموارد اللاّزمة لضمان حق التعلّم والتكوين والعلاج. ويمكنها أن تطرح

نقاشات مع دولها الأعضاء من أجل إبراز الفوائد العمليّة لتحقيق الأمن البشري. كما يمكنها أيضا استغلال سلطتها المعنويّة لتشجيع الدّول على اتخاذ الخطوات الأولى نحوجعل حياة المواطنين أكثر أمانا. لكن الجزء الهام من هذه المهمّة لا يمكن أن يقوم به سوى الشعب نفسه، ولنأمل أن يتحقق ذلك بمساعدة زعمائهم وليس بمعارضتهم.

خاتمة

عقد المنتدى الاستراتيجي العربي في ١٣-١٥ من شهر ديسمبر ٢٠٠٤ بدبي ندوة عالميّة حول» العالم العربي في ٢٠٢٠ « تهدف إلى تقدير الاحتمالات المستقبليّة للعالم العربي عند سنة ٢٠٢٠[٣٦]. ولقد رأى أحد المشاركين السيد عبد الرحمان الرشيد، مدير العربية، القناة التلفزية الفضائية (الإمارات العربية المتحدة) أنّه ليست هنالك أسباب تجعلنا نشعر بالتفاؤل حول مستقبل العالم العربي. فحسب رأيه، سيكون هناك مائة مليون شخص إضافي يعيشون في المنطقة والكثير منهم سوف لن يتمكّن من الانتفاع بالعمل أو بالرّعاية الصحيّة أو بالتعليم أو بالسكن. وسيتسبّب عدم الشعور بالأمن في غصب شعبي وفي صراعات بين المواطنين والأقليّات الحاكمة. وستجد هذه الأقليّات الحاكمة نفسها حائرة بين استحالة تجاهل عدم رضى الشعب وعدم الرّغبة في اعتماد إصلاحات من شأنها ان تُؤدي حتما إلى زعزعة احتفاظها بالسلطة. وفي غياب أي خطر حقيقي يهدّد بتجريدهم من السلطة، فان الحكام لن يقوموا سوى بإصلاحات بسيطة وبتنازلات تكتيكيّة وجعل هذه الاصلاحات تبدو شاملة لجميع المشاكل، ولكنهم لن يقوموا بأي إجراء يكون بمثابة العمل الانتحاريّ. ثمّ رأى المتكلم أنّ هذا السيناريو سيحصل حتما وستتزايد حدّة المشاكل، مما سيعطي للحكّام وقتا لإجراء تعديلاتهم حسب ما تتطلبه الظروف وبتعبير آخر الأزمة وحدها هي القادرة على جلب الإصلاح الفعلي.

فقد رأى متدخل آخر، الأمير تركي الفيصل آل سعود، سفير المملكة العربية السعودية بالمملكة المتحدة أنّ العالم في سنة ٢٠٢٠ سوف يكون متعدد الأقطاب ولكن العالم العربي لن يلعب أيّ دور سياسي فيه على الرّغم من أنّه سيصبح عنصرا فعالا في المجال

٣٦ – البرامج وملخصات الخطب والمداخلات موجودة على الموقع
http:/www.Dubaistrategy.com/program04_day1.htm

الاقتصادي. كما يتوقع أنّ القواعد الأمريكية سوف تكون موجودة في العراق وأنّ الاقتصاد العراقي سوف يكون مرتبطا بالولايات المتحدة وأنّ المشكلّة القائمة بين اسرائيل وفلسطين سوف لن تكون قد حققت تقدّما هاما نحو الانفراج.

وآخر المشاركين الذين يمكن ذكرهم كان سعادة الشيخ حمد بن جاسم بن جابر الثاني، النائب الأول لرئيس الوزارة ووزير الشؤون الخارجية بقطر، بيّن أن العالم العربي يعاني من مشاكل عديدة ليست لها أي صلة بعوامل خارجية، بما فيها انتهاك حقوق الانسان، والفقر والمرض، والمخاطر البيئية والجرائم والارهاب، وأن وجود تهديدات خارجية لا يعفي العالم العربي من» إيجاد استراتيجيات والوصول الى اتفاقات مشتركة قصد حلّ مشاكله والدّعوى الى الاصلاح ودعم الاستقرار».

ويرى بعض الملاحظين الآخرين المعبّرين عن آرائهم في مناسبات أخرى أنّه توجد بعض بوادر الأمل. وقد أشاروا الى أنه في هذا البلد أو ذاك، يقوم الحاكم بتشكيل لجنة مختصّة في سماع ضحايا انتهاكات حقوق الانسان الّتي قام بها الحاكم السابق، أو يطلق سراح بعض السجناء السّياسيّين، أو يسمح بتكوين بعض أشكال المعارضة المنَظّمة، أو يستدعي المنفيين للعودة الى الوطن بكلّ أمان شريطة أن يلتزموا بالابتعاد عن السياسة. إنهم يعتبرون أنّ هذه الإجراءات هي خطوات ثابتة نحو الاتجاه الصّحيح ودليل مشجّع على أنّه بالإمكان تغيير الأمور وإشاراة صادقة بأنّ الإصلاحات جاريّة.

وفي نفس الوقت قامت بعض المنظمات الدّوليّة الحكومية وغير الحكوميّة بمضاعفة نداءاتها للحكومات العربيّة ببدء الاصلاحات. وهي تعتبر أنّ مجهوداتها بمثابة البديل عن المحاولات أو التهديدات بفرض الديمقراطية على حكّام لا يرغبوا فيها. كما تعتبر أنّ هذه الإصلاحات يجب أن تكون تلقائيّة ويقع اعتمادها تدريجيّا، كما يجب أن تعكس وقائع موضوعيّة. وبذلك تكون نداءاتها معتمدة على الأخلاق والوعي والصّلاح والشرعية ومبادئ أخرى مماثلة. وفي هاته الحالة الرادع ليس هو مدفع الغرب ، انما هو

الاستنكار الذي يثيره التخلّي عن المبادئ الأخلاقيّة، وكذلك الخشية من غضب اللّه.

إنّ للأخلاق وللفضيلة أهميّة كبرى ولابد أن تتحكّم في سلوك البشر. ولكن على النّاس أن يؤمنوا بهذا المبدأ إن أرادوا العيش عليه. إذ لا يمكن إجبارهم ولا ارتشاءهم –على الأقل البالغين منهم – لقبوله. وفي العالم العربي لا يبدو بعض الناس (أهم أقليّة؟ أو أغلبيّة؟) مؤمنين بالدّيمقراطيّة وبالقيم والمبادئ الأخلاقيّة. ويمكن للتعليم أن يغيّر هذا الوضع، ولكن لن تكن الدروس مفيدة الا إذا ما تم تطبيقها في شكل سلوك مثالي من قبل من هم في الصف الأوّل من المجتمع.

فهل سيقبل طفل صغير فكرة المساواة بين الأجناس التي يحاول والده ترسيخها فيه إذا كان هذا الوالد يسيء معاملة ابنته وزوجته؟ وهل سيبقى الطالب أمينا إذا ما رأى أنّ من يمارسون الغش في الإمتحان يحصلون على أفضل العلامات؟ تلك هي المعضلة الّتي علينا حلّها. لن يكون لنا عدالة أو رحمة أو تسامح إذا ما كان اعضاء نخبتنا، أي أولئك الّذين هم محل احترامنا وتقديرنا والذين نعتبرهم قدوة مجتمعاتنا، غير عادلين وغير رحيمين وغير متسامحين. وبطبيعة الحال تبقى إمكانية معاقبة من يقوم بخرق القواعد الأخلاقيّة قائمة، لكنّ هذه الطريقة قد تصبح هي الأخرى لا أخلاقيّة إذا ما وقع عدم احترام مبدءًا أخلاقياً آخر وهو أنّه ليس هناك أحد فوق القانون.

وباختصار، كلّ ما نحتاجه نحن العرب هو إعادة إحياء ضمائرنا الفرديّة والجماعيّة. ويجب أن يترسّخ هذا الإحياء في قناعاتنا حتى يضمن فعاليّته وخلوده، كما يجب أن يتغذّى من إرادتنا وأن يبقى قائما بفضل ممارساتنا اليوميّة.

لقد أصبحت الكتابة عن المشاكل صناعة صغيرة وخطّة لتأجيل موعد الشروع في حلّ تلك المشاكل. وبينما نحن جالسون لمناقشة تقاريرنا، فإنّ بلادنا تتحوّل الى ربوع خالية، ومواردنا تستنزف، وأبناؤنا يائسون، وعلماؤنا نازحون، ونساؤنا قصيرات قصُورات محبوسات في البيوت، ومثقفونا مغلّــلون مكمومون

معتقلون في السجون. نحن نواجه اليوم عدّة مشاكل لكن يمكن حل معظمها، وغدا سوف تتكاثر مشاكلنا وسيكون حلها صعبا أو مستحيلا. هذا ما تقوله لنا عقولنا، ولكن إذا لم تدفعنا ضمائرنا الى العمل، فمن سيفعل ذلك؟

توصيات

الندوة العالميّة حول الأمن البشري بالدول العربيّة عمّان، الأردن، في ١٤ و١٥ مآرس ٢٠٠٥

انعقدت الندوة العالميّة حول الأمن البشري بالدول العربيّة في عمّان، الأردن يومي ١٤ و١٥ ٢٠٠٥. وقد نظم هذه الندوة مركز الأمن البشري بالمعهد الدّيبلوماسي للأردن بالاشتراك مع اليونسكو UNESCO، باريس، فرنسا، وتمثل الندوة جزءا من مجموعة استشارات قامت بها اليونسكو في مناطق مختلفة من العالم حول الأمن البشري، بما في ذلك أمريكا اللاّتينيّة، إفريقيا وآسيا الشرقيّة، بالتوازي مع المخططات والمشاريع والبرامج الخاصّة «بالمركز الجهوي للأمن البشري» والرامية الى تدعيم مفهوم الأمن البشري في الدول العربيّة.

وقد قام المشاركون بمناقشة دراسة حول «الأطر الأخلاقيّة والمعيارية والتربويّة لتدعيم الأمن البشري في الدّول العربيّة» أعدّها الأستاذ البشير شورو (جامعة تونس، الجمهوريّة التونسيّة)، الى جانب تقديمات لوضع الأمن البشري في مختلف البلدان العربيّة.

١ – أهمّ الاستنتاجات

صحيح أنّه لا يوجد تعريف موحّد للأمن البشري كما لا يوجد مؤشر معيّن يمكّن من قياسه بطريقة عمليّة، لكنّه من المفيد أن نبدأ باعتبار الأمن البشري كإطار يُستعمل لتمكين البشر من التحرر من الخوف والتحرر من العوز ومن المشاركة في المسارات الاجتماعية الاقتصاديّة والسياسيّة الّتي لها تأثيرات عديدة على حياتهم اليوميّة.

إنّ الأمن بمفهومه التقليدي يركّز على الدّول، في حين أنّ الأمن البشري يهتم بالأفراد والمجموعات. ولكن هذا لا يعني أنّ

أمن الدّولة لا يهمّنا أو أنّه ليس للدولة أي دور تلعبه في الحياة الاجتماعيّة. بل العكس، فإنّ الدّول الضعيفة أو الفاشلة قد تتحوّل الى خطر يهدّد حياة المواطنين. وفي نفس الوقت، سوف تبقى الحكومات الّتي لا تهتمّ سوى ببقائها في السلطة وتهمّش أمن مواطنيها غير مستقرّة على الدّوام. وبالتالي فإنّ أمن الدّولة والأمن البشري هما متوقفان على بعضهما البعض: فلا يمكن تحقيق أحدهما في غياب الآخر.

إنّ التوافق والدّعم المتبادل بين الدّولة ومواطنيها يجب أن يرتكز على مجموعة من المبادئ والقواعد حددها المجتمع بوضوح وصادق عليها. وللدولة مسؤولية حماية المواطنين من اعتداءات الأجانب وتوفير الظروف الملائمة الّتي تمكّن المواطنين من بلوغ طموحاتهم. وفي المقابل، يقدم المواطنون للدولة الدّعم الّذي تحتاجه من أجل القيام بمهمّتها، ويقدّمون يد المساعدة في تطبيق السياسات الموضوعة من أجل ضمان صالح الجميع.

وفي عصر العولمة الحالي، غالبا ما نسمع ان الحدود اندثرت وانزالت لاسيما أنّ العلاقات البشرية والظواهر الطبيعيّة تتجاوزها. لكن الواقع يبقى في أنّ حياة كلّ كائن بشري تكون في رقعة معينة من الأرض، وان المرء يشعر بارتباط عاطفي بتلك الرّقعة بالذات. والأهمّ من ذلك هو أن كلّ كائن بشري له الحق في أن تكون له منطقة بإمكانه أن يعتبرها ملكا له حيث يمكنه بمعية أعضاء مجموعته تقرير مصيرهم.

وفي هذا السّياق، يستوجب تحقيق أمن الفلسطينيين البشري تطبيق حقهم الشرعي في أن تكون لهم دولة مستقلّة طبقا لقرار مجلس الأمن رقم ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، وأن يقع وضع حدًّا للاحتلال.

وحتى يتم التحرر من الخوف، يجب احترام وتكريس مبدا سيادة القانون. وينطبق هذا المبدأ على العلاقات بين الدّول، وكذلك على العلاقات بين الدولة والمواطنين.

وعلى الصعيد العالمي، لم يقع تطبيق القوانين بثبات. ففي بعض الحالات، وقع اتخاذ اجراءات سريعة ضدّ الدّول الّتي لا تحترم القانون الدّولي، ولكن في حالات أخرى لم يقع وضع حدّ لخرق نفس

القانون. ولن تتسبّب هذه التناقضات سوى في الحدّ من دور القانون الدّولي في تنمية وتدعيم الأمن البشري في العالم.

أمّا على الصعيد القومي، فإنّ سيادة القانون شرط أساسي لتحقيق الأمن البشري وذلك للأسباب التالية:

- يقوم القانون بتحديد المبادئ التي تعتمد عليها الحياة الاجتماعية، والقواعد التي تنظم العلاقات الاجتماعيّة.
- يقوم القانون بتحديد الطرق التي يقع الاعتماد عليها لفضّ الخلافات أو النزاعات حول فهم أو تنفيذ الأحكام أو التراتيب.
- يقوم القانون بتحديد الاجراءات التي يتعيّن اتخاذها ضدّ الأفراد الّذين يخرقون عن عمد الأحكام والتراتيب الجاري بها العمل.

وفي الوطن العربي، فان هذه المبادئ غالبا ما تكون غير موجودة أو غير محترمة بما فيه الكفاية. وغالبا ما تتركّز السلطات التشريعية والتنفيذيّة والقضائيّة في مكتب واحد أو تتجسّد في شخص واحد. وإذا بدا أنّ هذه السلطات متفرّقة من حيث الهيكل، فإنّ استقلاليتها تبقى نظرية وغائبة عمليّا.

إن للمواطنين عديد الواجبات والقليل من الحقوق، إن وجدت، وعندما يقع التنصيص على هذه الحقوق، يقع تقديمها غالبا على أنّها منّة يمنحها الحكّام عوضا عن حق مكتسب يتمتع به جميع المواطنين.

ليس جميع المواطنين متساوين أمام القانون. ولا تتمتع الإناث، في عديد البلدان، بنفس الحقوق التي يتمتع بها الذكور كما أنّ عدّة أشكال من التفرقة الجنسيّة لا تمثل جزءا من التقاليد فحسب بل هي جزء لا يتجزّأ من القوانين القوميّة. إضافة إلى ذلك لا يقع ذكر الأقلّيات إلاّ نادرا. يبدو أنّ هنالك خوفا من أنّ ذكر الأقلّيات قد يتسبّب في نشأتها وبالتالي في تهديد الترابط الاجتماعي. لكن الواقع هو أنّه ليس بإمكان أيّ مجتمع أن يكون متجانسا كليّا. ولذا، فإنّ أفضل طريقة تمكّن من تحقيق التوحيد

القومي هي الاعتراف بوجود الأقلّيات ومنحها نفس الحقوق الّتي يتمتع بها أفراد الشرائح الاجتماعيّة الأخرى.

أمّا بالنسبة للإناث، وهن لا تمثلن اقلية، فإنّه لا يجب ادخار أيّ جهد في سبيل تشريكهن في الجهود المشتركة الهادفة الى تحقيق الأمن البشري للجميع.

٢ - توصيات

يمكن اقتراح التوصيات التالية المتعلّقة بالمواضيع السابقة الذكر:

يجب اتخاذ التدابير اللاّزمة لضمان الاشتراك الفعلي لجميع المواطنين في العمليّات الهادفة الى تحديد وتطبيق ومتابعة القرارات والإجراءات التي لها تأثير مباشر على حياتهم. وتوجد طرق عديدة يمكن بواسطتها تحقيق هذه المشاركة ولكلّ مجتمع حريّة اختيار أفضل الطرق التي تلائم حاجياته.

ليس بإمكان المواطنين المشاركة في الحياة الاجتماعيّة إذا ما افتقروا للوسائل التي تساعدهم على ذلك. وينبغي أن يتمتع كلّ مواطن على الأقل بـــ:

- حق التعلّم. يجب أن يتحصّل كلّ فرد على قسط كاف من المعرفة حتى يتمكّن من مواكبة تاريخه وثقافته ومحيطه - بما في ذلك الثقافات والحضارات والأديان الأخرى، وكذلك حتى يتمكّن من توفير حاجياته الأساسيّة وضمان رفاهه والمشاركة في تحقيق صالح المجموعة.
- حق التمتع بالخدمات الصحيّة. وبطبيعة الحال، يتمنّى كلّ كائن بشري أن يظلّ في صحّة جيّدة وهو يعلم أنّ المرض يمثل خطرا كبيرا على سلامة الفرد وبقائه على قيد الحياة. ويجب الاعتناء بصفة خاصّة بحاجيات النساء مع اتخاذ تدابير خاصّة بدورهن كأمّهات.
- حق ممارسة الأنشطة المنتجة للدّخل. حيث يحتاج الناس الى دخل من أجل توفير حاجياتهم الأساسيّة (الغذاء

والمسكن، إلخ...)، ومن أجل ضمان هذا الدّخل يتعيّن عليهم ممارسة نشاط منتج. ويجب توفير الظروف الملائمة (البنية، والأحكام والقوانين، والتكوين) حتى تكون لكلّ فرد – ذكرا كان أم أنثى – فرصة لممارسة نشاط مربح.

- أمّا المواطنون العاجزون عن توفير حاجياتهم الأساسيّة بأنفسهم فيجب أن يتمتعوا بالدّعم العمومي. ويجب أن يقع إيلاء اهتمام خاص بالفئات الضعيفة مثل الأطفال والشيوخ والمعوقين وأصحاب الأمراض المزمنة والقاطنين في مناطق نائية أو معزولة. وإذا كانت الحكومات غير قادرة على المساعدة، يتعيّن على المجموعة الدّوليّة أن تشارك في توفير هذه المساعدة.

يجب نشر مفهوم الأمن البشري وما تبعه من قيم التضامن والتسامح والانفتاح والحوار والشفافيّة والمساءلة والعدل والمساواة في المجتمعات. ولذلك يجب أن يتمّ إدخال الأمن البشري في مختلف مستويات التعليم. كما يجب تجنيد وسائل الاعلام وخاصّة الرّاديو والتلفزة لتنظيم حملات تحسيسيّة وتشجيع الناس على اكتشاف الطرق والوسائل التي تمكّنهم من تدعيم أمنهم وأمن أفراد مجموعتهم.

ولوسائل الإعلام مهمّة أخرى عليها القيام بها في سبيل تحقيق الأمن البشري وهي تنظيم المنتديات حيث تقع مناقشة الآراء والسياسات والبرامج. فالمواطنون ليسوا على استعداد لتقبّل أو تطبيق قرارات مفروضة عليهم من قبل السلطة. لذلك يجب منحهم فرصة للاستماع واقتراح ومناقشة طرق بديلة لتحقيق صالح الجميع. ولا يمكن لتشريك المواطنين في الحياة العامّة أن يكون ناجعا وفعّالا إلاّ إذا كان مرتكزا على حرّية التعبير وإلاّ لن يكون الرّأي العام سوى عبارة عن حجرة صدى عقيمة لمتخذي القرارات.

يجب تجنيد المجتمع المدني للمشاركة في تدعيم الأمن البشري. وينبغي بذل جهود خاصّة لتشريك الجمعيات النسائيّة، والجامعيين والمنظمات المهنية والقطاع الخاصّ واستغلال مواردهم ومهاراتهم قصد ضمان ملكيّة مفهوم الأمن البشري من قبل المستنفعين المحليين ونشر ثقافة الأمن البشري على نطاق واسع.

ولا يمكن للمجتمع المدني أن ينفّذ هذه المهمّة إلاّ إذا كان يتمتع بحرّية الاجتماع. ويجب اعتبار حرية التعبير وحرية الاجتماع جزءا لا يتجزأ من حقوق الإنسان، ويجب تكليف هياكل عدلية مستقلة للتصدي لأي محاولة لتوظيف تلك الحريات لأغراض مشبوه فيها.

يجب تشجيع المجتمع المدني على إنشاء شبكات داخلية قومية وإقليمية من أجل تبادل التجارب والخبرات.

إنّ العديد من مظاهر الأمن البشري مغروسة في الثقافة العربية والاسلام وبالتالي لن تكون هناك أيّة صعوبة في اعتمادها أو تطبيقها في منطقتنا وعلى هذا الأساس يجب رفض الآراء القائلة بأنّ الأمن البشري أو البعض من مكوّناته هي أفكار أجنبيّة مفروضة علينا، خاصّة إذا ما وقع اعتمادها كعذر لعدم ترسيخ الأمن البشري في المنطقة.

لا يجب على الحكومات أن تضع نفسها في وضعيّة من شأنها أن تجعلها تبدو عدّوا للأمن البشري أو عائقا أمام تحقيقه. وإذا ما اعتقد الرّأي العام أنّ الدّولة تهتم بأمنها أكثر من اهتمامها بأمن الشعب فلن يتسبّب ذلك في عدم الاستقرار فحسب بل سيمثل أيضا خطرا مباشرا ومحدقا بالأمن البشري.

إنّ أنسب المستويات التي يمكن فيها تحقيق الأمن البشري بصفة فعليّة هو المستوى المحلّي أو مستوى المجموعة. لكن الموارد لا تتوفّر دائما بما فيه الكفاية في هذا المستوى. وبالتالي فإنّه على الدولة تخصيص الأموال وتوزيعها على من هم في حاجة إليها. وفي هذا السياق، يجب تشجيع الدّول العربيّة على تقديم وتقبّل المساعدة المعنويّة والماديّة من قبل الدّول العربيّة الأخرى والمجموعة الدّوليّة.

بإمكان اليونسكو تقديم المساعدة في سبيل تحقيق الأمن البشري في العالم العربي. وتتميّز هذه المنظمة بخبرتها الواسعة في مجال التربية والثقافة والعلوم. وبالتالي، فبإمكان اليونسكو العمل بالاشتراك مع اللجان القومية لليونسكو من أجل تحديد الوسائل الكفيلة بدعم الأمن البشري. ومن بين هذه الوسائل هو إعداد

برامج لترسيخ المعرفة بحقوق الانسان وتطبيقها الى جانب القيم التابعة لها مثل التسامح والواجبات المدنيّة وكذلك رفض التطرّف والخوف من الأجانب وكرههم.

كلّ الإصلاحات التي يعتبرها العرب ضرورية يجب أن تكون نابعة من قناعتهم بأن السعي وراء تحقيق الأمن هو عمل أخلاقي وليس فقط مسكنا سياسيا. كما يجب أن تبرز هذه الاصلاحات من حريّة إرادة المجتمعات العربيّة وأن تقع المبادرة بها ومراقبتها من قبلهم. وإذا ما وقع اعتماد هذه الاصلاحات نتيجة للضغوط الخارجيّة، أو قام الأجانب بتحديدها، أو وقع تكليف طرف آخر بمتابعتها فإنّها سوف لن تضمن ديمومتها. ومن جهة أخرى، لا يجب اتخاذ المطالبات الأجنبيّة بالإصلاح كعذر من أجل رفض القيام بالاصلاحات. وفي كلّ الأحوال، نحن نتحدّث عن الأمن «البشري» ومن هذا المنطلق، فهو يعني البشرية بأكملها.

المراجع

بالغة العربية:

برنامج الأمم المتحدة الانمائي (٢٠٠٢). تقرير التنمية الانسانية العربية للعام ٢٠٠٢ – خلق الفرص للاجيال القادمة. نيويرك، برنامج الامم المتحدة الانمائي.

_____ (٢٠٠٣). تقرير التنمية الانسانية العربية للعام ٢٠٠٣ – نحواقامة مجتمع المعرفة. نيويرك، برنامج الامم المتحدة الانمائي.

_____ (٢٠٠٤). تقرير التنمية الانسانية العربية للعام ٢٠٠٤ – نحوالحرية في الوطن العربي. نيويرك، برنامج الامم المتحدة الانمائي.

فؤاد حيدر١٩٩٠. **ألتنمية والالتخلف في العالم العربي**. بيروت، دار الفكر العربي.

يوسف محمد الصواني (١٤٢٩ ميلادية). العولمة، الإنسانية، الرأسمالية والديمقراطية: إشكالات وخيارات. مجلة الدراسات العليا (ليبيا)، السنة الثانية، العدد العاشر، شتاء ١٤٢٩ ميلادية.

بالغة الاجليزية:

AART SCHOLTE, J. 2002. *What is Globalization? The Definitional Issue – Again*. University of Warwick (UK), Centre for the Study of Globalisation and Regionalisation (CSGR), p. 8. (CSGR Working Paper No. 109/02.) http://www.csgr.org

BALDWIN, David. 1997. The concept of security. *Review of International Studies*, Vol. 23, No. 1, pp. 5–29.

BURGESS, J. Peter; OWEN, Taylor. 2004. Editors' note – special section: What is 'human security'? *Security Dialogue*, Vol. 35, No. 3, pp. 345–71.

BUZAN, Barry; WAEVER, Ole; de WILDE, Jaap. 1998. *Security: A New Framework for Analysis*. Boulder, Colo., Lynne Rienner.

CHOUROU, Bechir. 2002. The challenge of democracy in North Africa. In: Richard Gillespie and Richard Youngs (eds.), *The European Union and Democracy Promotion – The Case of North Africa*. London, Frank Cass, Chap. 1, pp. 6–39.

——. 2003. Implications of declining food supplies: food security vs. market economy. In: Hans Günter Brauch, Antonio Marquina, Mohammad El-Sayed Selim, Peter H. Liotta and Paul Rogers (eds), 2003, *Security and Environment in the Mediterranean – Conceptualising Security and Environmental Conflict*. Berlin, Springer-Verlag, Chap. 47, pp. 827–42. (Hexagon Series No. 1; Collection STRADEMED No. 16.)

——. 2004. Water resources in the Mediterranean: shortage, access management, potential risks or security issues. In: NATO Defense College (ed), *Gestion des ressources naturelles et questions de securité en Méditerranée.* Rome, NATO Defense College, pp. 69–93.

Commission on Human Security (CHS). 2003. *Human Security Now*. New York, United Nations Commission on Human Security.

Defense Science Board (DSB). 2004. Report of the Defense Science Board Task Force on Strategic Communication. Washington DC, Defense Science Board. http://www.acq.osd.mil/dsb/reports/2004-09-Strategic_Communication.pdf

Energy Information Administration (EIA). 2003. *World Oil*, Vol. 224, No. 8, August 2003. *International Energy Annual 2002*, March–June 2004. Washington DC, US Department of Energy, Energy Information Administration. http://www.eia.doe.gov/

EuroMeSCo. 2004. *Promoting Democracy in the EMP – Which Political Strategy?* Lisbon, EuroMeSCo. NDP

HUNTINGTON, Samuel P. 1993. The clash of civilizations? *Foreign Affairs*, Vol. 72, No. 3, pp. 22–49.

ICISS. 2001. *The Responsibility to Protect*. Ottawa, International Development Research Centre, International Commission on Intervention and State Sovereignty.

KRAUSE, Keith; WILLIAMS, Michael C. 1996. Broadening the agenda of security studies: politics and methods. *Mershon International Studies Review*, No. 40, pp. 229–54.

OWEN, Taylor. 2004. Human security – conflict, critique and consensus: Colloquium remarks and a proposal for a threshold-based definition. *Security Dialogue*, Vol. 35, No. 3, pp. 373–87.

ROJAS ARAVENA, Francisco. 2002. Human security: emerging concept of security in the twenty-first century. *Disarmament Forum*, No. 2, January. http://www.unidir.ch/pdf/articles/pdf-art.1442.pdf

ROTHCHILD, Emma. 1995. What is security? *Daedalus*, Vol. 124, No. 3, pp. 53–98.

SCOTT, Allen J.; STORPER, Michael. Forthcoming. Regions, globalization, development. Regional Studies, No. XX.

ULLMANN, R. H. 1982. Redefining security. *International Security*, Vol. 8, No. 1, pp. 129–53.

UNDP. 1994. *Human Development Report 1994: New Dimensions of Human Security.* New York, United Nations Development Programme.

——. 1998. *Human Security – Under Siege?* New York, United Nations Development Programme.

——. 2002. *Human Development Report 2002: Deepening Democracy in a Fragmented World.* New York, United Nations Development Programme.

——. 2003. *Some Questions and Answers about ADHR 2003*. New York, United Nations Development Programme. (Doc. 4E.)

——. 2004. *Human Development Report 2004: Cultural Liberty in Today's Diverse World.* New York, United Nations Development Programme.

WALT, S. M. 1991. The renaissance of security studies. *International Studies Quarterly*, Vol. 35, No. 2, pp. 211–39.

الكاتب

تحصّل **البشير شورو** على شهادة الدّكتوراه في العلوم السياسيّة من جامعة نورثوسترن (Northwestern University) بالولايات المتحدة الأمريكيّة سنة ١٩٧٦، وهو يدّرس حاليّا العلاقات الدّوليّة بجامعة تونس. والى جانب الأمن البشري، تشمل مجالات أبحاثه العلاقات الأوروبيّة المتوسطيّة (اعلان برشلونا)، والنزوع الى الدّيمقراطيّة في العالم العربي وافريقيا، إضافة الى أشكال معيّنة من الأمن البشري وخاصّة الأمن الغذائي وندرة الموارد المائيّة (ومكوّنات أخرى للأمن البيئي) وكذلك الأنشطة المنتجة للدخل. وقد شارك في عديد المؤتمرات والندوات والورشات التي تهتم بهذه المسائل كما قام بنشر عدّة مقالات وفصول من كتب حول هذه المواضيع. ومن بين أحدث منشوراته نذكر:

- "Water resources in the Mediterranean: shortage, access management, potential risks or security issues". In: Jean Dufourcq and Laure Gorgomano-Loup (eds.), 2004, Gestion des resources naturelles et questions de sécurité en Mediterranée. Rome,: NATO Defense College, pp. 69-–96. (2004)

- "European enlargement and its impact on the Barcelona Process." In: Andreas Jacobs (ed.), 2004, *Euro-Mediterranean Co-operation: Enlarging and Widening the Perspective*. Bonn,: Center for European Integration Studies, Discussion Paper C131, pp. 36-–46. (2004)Discussion Paper C131.)

- "Arab regional integration as a prerequisite for a successful Euro-Mediterranean partnership". In: Annette Jünemann (ed.), 2003, *Euro-Mediterranean Relations After September 11*. London,: Frank Cass, (pp. 194-–213.

- Conceptualisations of security; a perspective from the Maghreb. In: Hans Günter Brauch, Antonio Marquina, Mohammad El-Sayed Selim, Peter H. Liotta and Paul Rogers (eds), 2003, *Security and Environment in the Mediterranean – Conceptualising Security and Environmental Conflict*. Berlin, Springer-Verlag, Chap. 16. (Hexagon Series No. 1; Collection STRADEMED No. 16.)

- Implications of declining food supplies: food security vs. market economy. In: Brauch et al. (eds), *op. cit.*, Chap. 47.

- A challenge for EU Mediterranean policy: upgrading democracy from threat to risk. In: Stefania Panebianco (ed.), 2003, *A New Euro-Mediterranean Cultural Identity.* London, Frank Cass, Chap. 1.

- Powell and the Arab world: a North African view. 2003, *Foreign Service Journal*, Vol. 80, No. 3, pp. 25–28.

- The challenge of democracy in North Africa. In: Richard Gillespie and Richard Young (eds.), 2002, *The European Union and Democracy Promotion: The Case of North Africa*. London, Frank Cass, pp. 17–39.

- Implications of declining food supplies: food security vs. market economy (chapter 47)
- Conceptualisations of security; a perspective from the Maghreb

both In Brauch, Hans Günter; Liotta P.H.; Marquina, Antonio; Rogers, Paul; Selim, Mohammad El-Sayed (eds.): *Security and Environment in the Mediterranean – Conceptualising Security and Environmental Conflict*, HexagonSeries N°. 1; Collection STRADEMED N° 16. Berlin – Heidelberg – New York: Springer-Verlag. (2003)

الاتصال:

العنوان البريدي ص.ب. ٩٢٢ – حمام الانف ٢٠٥٠ – الجمهورية التونسية

الهاتف ٢٦٠ ٤٣١ ٧١ ٢١٦+

الفاكس ٨٧١ ٤٣١ ٧١ ٢١٦+

العنوان الالكتروني bechir.chourou@planet.tn

التوصيات النهائية
للمنتدى العالمي الأوّل لمدراء مؤسسات البحث والتكوين في السلام

حول مسألة
أي جدول أعمال للأمن البشري خلال القرن الحادي والعشرين؟*

١ – يمكن اعتبار الأمن البشري اليوم كنموذج في طور الإنشاء يحقق في الآن نفسه معرفة أفضل بالأخطار والتهديدات الكبيرة والمتنامية بسرعة فائقة والتي من شأنها أن تؤثر في الأفراد والمجتمعات، وتحديداً معززًا لمختلف العناصر التي تشارك في صياغة السياسات المتعلقة بمختلف المجالات التي تكونه.

وبذلك فالأمن ابشري يمثّل إطارا مناسبا تمكن من:

- تعجيل التحوّل من المفاهيم القديمة للأمن التي تعتبره منحصرا بالمسائل المتعلّقة بالدّفاع، إلى تصوّر للأمن يكون متعدّد الأبعاد وأكثر شمولية، مرتكزا على احترام حقوق الإنسان وعلى المبادئ الدّيمقراطيّة؛
- المشاركة في التنمية المستديمة وخاصّة في القضاء على العوز الشديد والذي يتنافى مع كل حقوق الإنسان؛
- تدعيم الوقاية من جذور مختلف أشكال العنف والعنصرية والنزاعات والصراعات الدّاخليّة التي تضر أساسا بالمدنيين في جميع أنحاء العالم دون استثناء؛
- إعتماد موضوع موحّد من أجل العمل المتعدّد الجوانب لصالح الشعوب الأكثر تعرضا للمخاطر المختلفة والمترابطة التي تهدد الأمن. ; وفي هذا الصدد يتعين التنويه بالمبادرات المتعددة الاطراف التي قادتها كندا واليابان وكذلك دول أخرى.

* انعقد بمقر اليونسكو بباريس يومي ٢٧ و٢٨ نوفمبر ٢٠٠٠. www.unesco.org/securipax/whatagenda.pdf.

٢ – إنّ عمليّة العولمة المتواصلة حاليّا توفّر عدّة فرص لتقوية التحالفات الكبرى التي تعمل من أجل تدعيم الأمن البشري، على المستوين الدولي والقومي وخاصّة على المستوى المحلّي الذي يضمّ جميع عناصر المجتمع. وهذا بدوره يتطلب مشاركة أكبر لمؤسسات البحث والتكوين في السلام ومعاهد الدراسات الأمنيّة والمنظمات غير الحكومية وهياكل أخرى مسخّرة لتدعيم السلام والأمن البشري، بهدف تشجيع تشريك المجتمع المدني في جميع أشكال صياغة السياسات وتنفيذ الأعمال الهادفة إلى تدعيم الأمن البشري على الأصعدة المحليّة والقوميّة والإقليمية والدّوليّة.

٣ – يحتاج تدعيم الأمن البشري اليوم إلى تبادل اكبر لأفضل الخبرات والتجارب والمبادرات في مجال البحث والتكوين والمشاركة وصياغة السياسات، والتي بإمكان اليونسكو أن تلعب فيها دورا رئيسيا كمسهل ومدعم للمبادرات الرامية إلى حماية الأمن البشري، خاصة في إطار موقع الانترنات لمنتدى SecuriPax التابع لليونسكو الذي وقع إنشاؤه في شهر سبتمبر من سنة ٢٠٠٠ لهذا الغرض (http://www.unsco.org /securipax).

٤ – إن تدعيم دور الأمم المتحدة ، وخاصة اليونسكو، في خدمة الأمن البشري هو أمر هام جدا في الفترة الراهنة، مع الاخذ بعين الاعتبار الأهداف التي وقع رسمها ضمن اعلان الامم المتحدة بشأن الألفية، وبرنامج العمل المتعلق بثقافة السلام، والإعلان والبرنامج المتعلقين بالعقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من اجل اطفال العالم (٢٠٠١ – ٢٠١٠) الذان صادقت عليهما الجمعية العامة للأمم المتحدة ، إلى جانب الإجراءات الجاري اتخاذها من اجل الوصول إلى أهداف تنموية متفق عليها عالميا، وخاصة في مجال القضاء على الفقر، والتعليم للجميع، والحا فضة على المحيط وخاصة على الموارد المائية، وكذلك مكافحة مرض الآيدز AIDS (فقدان المناعة المكتسبة).

٥ – إن التأثير المتزايد لعدد متكاثر من الأخطار التي تهدد امن الشعوب يستدعي وضع طرق مبتكرة ومتعددة الاختصاصات موجهة إلى متطلبات التحريض على بذل جهود وقائية تشارك فيها جميع العناصر الفاعلة في المجتمع. ويتعين أيضا أن يقع التركيز منذ البداية على الروابط الوثيقة الموجودة بين مشاريع البحث وصياغة السياسات في مجال الوقاية، مع الأخذ بعين الاعتبار بان البحث الجاري في خصوص مختلف أبعاد الأمن لازال منفصلا عن الآليات الحالية لوضع السياسات وخاصة على الصعيدين القومي والإقليمي الفرعي. إن الاعتماد على جدول أعمال مشترك، يمكن مؤسسات البحث والتكوين في السلام ومعاهد الدراسات السلمية وكذلك المنظمات غير الحكومية الناشطة في الميدان من لعب دور رئيسي في خلق هذه الروابط وبناء الجسور بين عالم التعليم وبين آليات صياغة السياسات، والمساهمة مي إرساء هذه الآليات عند الحاجة وتحديد الميادين ذات الأولوية في التدخل بشأنها والمجتمعات التي تحتاج إلى رعاية خاصة وعاجلة.

٦ – يجب وضع الطرق الإقليمية ودون الإقليمية من اجل تدعيم الأمن البشري بهدف تحديد اكثر دقة لطبيعة ومدى تأثير المخاطر وتهديها للشعوب على مدى المتوسط والبعيد. ويتعين على اليونسكو أن تساهم في وضع الاقتراحات الإقليمية ودون الإقليمية بالتعاون مع منظمات ومؤسسات قومية وإقليمية ضمن الموائد المستديرة الإقليمية (في إفريقيا والدول العربية وآسيا والمحيط الهادي واروبا وأمريكا اللاتينية والكراييب) المنعقدة خلال المنتدى العالمي الأول لمدراء البحث والتكوين في السلام . كما يجب الاعتناء الفوري بتدعيم مكافحة مرض الآيدز AIDS، وخاصة في إفريقيا السوداء، والذي يمثل خطرا حقيقيا على السلام والأمن، كما يعتبره مجلس الأمن لمنظمة الأمم المتحدة.

٧ – يجب ايلاء عناية خاصة لاكثر البلدان سكانا باعتبار ان العلاقة بين النمو السكاني وتقلص الموارد الطبيعية والتدهور البيئي الى جانب التاثير العام للعولمة في هذه البلدان، معقدة جدا ويتعين التعامل معها كما ينبغي، خاصة فيما يتعلق بوضع طرق محلية مركزة على فئات معينة من السكان.

٨ – إن تنمية الموارد البشرية هوعامل مهم، اذا لم يكن الأهم، لضمان الأمن البشري. لذلك يجب ان تمنح مسالة التعليم الاساسي للجميع وتكوين قدرات على المستوى القومي، الأولوية على جدول الأعمال المتعلق بالأمن البشري. ويمكن لمعاهد السلام والأمن البشري أن تلعب دورا هاما في تكوين القدرات القومية في عدة مجالات مثل تكوين آليات للتنبيه المبكر باهم الاخطار والتهديدات المتعلقة بالامن البشري؛ وكذلك التكوين الرفيع المستوى بخصوص وضع طرق اقليمية ودون اقليمية طويلة المدى من اجل ضمان الامن البشري وصياغة سياسات متعلقة بالتدابير الوقائية.

٩ – تستوجب بعض المسائل الخطيرة المتعلقة بأوضاع ما بعد الصراعات، مثل عمليّات المصالحة وآلياتها وكذلك المعاناات القاصية التي تواجهها المجتمعات من جراء تطبيق الجزاءات، إلى تحليل أكثر تعمّقا في ما يتعلّق بالأمن البشري، وذلك في إطار احترام أكبر للاتفاقيّات الدّوليّة، وخاصّة الإعلان العالمي لحقوق الانسان. أمّا في خصوص عمليّات المصالحة وآلياتها، فيجب إيلاء العناية اللاّزمة لنشر افضل الخبرات والممارسات، وإلى التحليل المقارن لهذه الخبرات والممارسات، وخاصّة لعمل مختلف اللجان للحقيقة والعدل التي وقع تكوينها خلال العقدين الأخيرين في عدّة دول. وأمّا في ما يتعلّق بتاثير الجزاءات على المجتمعات، يجب الأخذ بعين الاعتبار المبادرات الجارية ضمن منظمة الأمم المتحدة من أجل مراجعة طرق فرض هذه الجزاءات وكذلك جهود الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة الرّاميّة الى التخفيف من وطأة هذه الجزاءات على المجتمعات المدنيّة.

١٠ – يجب التركيز على تأثير الهجرة وتنقل اللاجئين والمشردين اثر النزاعات على الأمن البشري. وفي هذا السيّاق، يتعيّن الاعتناء بمقاومة التمييز بين المهاجرين الشرعيين في البلدان المضيفة، وبالنسبة للاجئين والمشردين بسبب النزاعات، يجب تكثيف جهود المجموعة الدّوليّة الرامية الى إغاثتهم، خاصّة إذا ما اتخذ التشرد صبغة شبه مستمرة.

١١ – يتعيّن إيلاء العناية اللاّزمة لمقاومة تأثيرات القوالب السلبيّة (مثل 'صراعات الحضارات' و'الفوضوية الافريقيّة' إلخ....) والمعتمدة على آراء مقولية وتحاليل مبسطة للعلاقات المتبادلة بين الثقافات والمجتمعات والحضارات والّتي تهدف الى تنميّة انقسامات وفوارق جديدة على المستويين الدّولي والاقليمي. ويجب التركيز على المبادئ التي تنطوي عليها مفاهيم التنوّع الثقافي والتعدّد الثقافي والتسامح وعدم التمييز، بمتابعة برنامج عمل المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز وكره الأجانب وغيرها من اشكال التعصب ذات الصلة (دربان، جنوب افريقيا، ٢٠٠١)

١٢ – يجب أن يقع تحديد دور الدوّلة في تدعيم الأمن البشري على أساس تحليل شامل للتحديات الموجودة في المسائل المتعلّقة بالأمن البشري، سواء كانت داخليّة من أجل ضمان التنميّة المستديمة، أو متأتيّة من التطورات الدوليّة المتناميّة بسرعة والمتعلّقة بالعولمة في المجال الاقتصادي والمالي. ويتعيّن تشجيع الحكومات على استنباط طرق لتوسيع تعاونها مع المجتمع المدني، وخاصّة مع المنظمات غير الحكوميّة والمؤسسات التي بإمكانها أن تساهم بصفة فعّالة في صياغة السياسات والعمل المشترك في هذا المجال.